

دكتور
محمد كمال محمد
استاذ بمهنة الاستئناف

جريمة التهريب الجمركي قريبة التهريب

تمت الطباعة في دار الطباعة والنشر في القاهرة في شهر ربيع الأول سنة ١٩٨٩
الطبعة الأولى: ١٩٨٩
توزيع: التهريب الجمركي، أو ما يسمى بالتهريب الجمركي، وهو من الجرائم التي تقع تحت
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢، والذي يجرم التهريب الجمركي.
أحكام القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢، والذي يجرم التهريب الجمركي.
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢، والذي يجرم التهريب الجمركي.
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢، والذي يجرم التهريب الجمركي.
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢، والذي يجرم التهريب الجمركي.

١٩٨٩

دار الطباعة والنشر الجامعية
إمام كلية الحقوق - إسكندرية

دكتور
محمد كمال محمد
المستشار بحكومة الاستئناف

جريمة التهريب الجمركي قريبة التهريب

جريمة تهريب الجمركي : نظام التهريب الجمركي ، أركان الجريمة ، العقوبات :
الإجراءات الجنائية في جريمة التهريب الجمركي .
قريبة التهريب الجمركي : أساس المسؤولية (قريبة التهريب) ، نفي قرينة التهريب ،
الجزاء في حالتى النقص أو الزيادة غير المبررين .
أهم النصوص القانونية : قانون الجمارك ١٩٦٣/٦٦ . قانون ١٩٨٦/١٨٦
بتكليم الإحصاءات الجمركية ورئاسة التنفيذية . قانون ١٩٨٧/١٨٧
بالغاء الضرائب والرسوم المعلقة بالضرائب الجمركية .
قراردات المالية ١٩٨٢/٩٦٨ . قرار صدر عام الجمارك ١٩٦٣/٤ .

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق - اسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وقل أعملوا فليسرى الله عملكم ورسولته والمؤمنون»

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة وتقسيم :

جريمة التهريب الجمركي تتمثل في اذخال البضائع الى الجمهورية و اخراجها منها بطرق غير مشروعة بسدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة لتنظيم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . وقرينة التهريب الجمركي التي أقامها المشرع مفادها أنه حيث يوجد نقص أو زيادة في مقدار الضائع المفرغة عما هو مبين في قائمة الشحن فيفترض أن الريان قد هرب ذلك النقص أو شرع في تهريب تلك الزيادة الى داخل البلاد دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة ، وأجاز المشرع بعد ذلك نقص هذه القرينة بانطرق. اننتى بينها قانون الجمارك .

ولاشك أنه يجمع بين هذه الجريمة وتلك القرينة هدف واحد هو رغبة المشرع في تأكيد حق الدولة في اقتضاء الضرائب الجمركية وذلك بتوقيع جزاء جنائي على من تسول له نفسه تهريب البضائع بالإضافة الى الزامه بأداء تعويض يجاوز ندر الضرائب الجمركية المستحقة على البضائع التي قام أو شرع في تهريبها (١) ، وبملاحقة من تقوم في حقه مظنة التهريب فيلزمه اذا ما عجز عن نقض تلك القرينة بأداء تلك الضرائب ، بالإضافة الى غرامة جمركية .

واذا ما تعلق الامر على هذا النحو بحق الدولة في اقتضاء الضرائب الجمركية فان ذلك يقتضى منا قبل دراسة جريمة التهريب وقرينة التهريب أن نعرض في باب تمهيدى لبعض أحكام التشريع الجمركي التي لاشك أن التعرف عليها سيكون عوناً لنا في تفهم أركان هذه الجريمة وطبيعة تلك القرينة ، على أن يبقى مفهوماً أن ذلك ليس دراسة للتشريع الجمركي ذاته .

(١) هذا وقد أصدر وزير العدل في ٢٣/١٠/١٩٥٨ قرارين ، الاول

ثم نقسم الدراسة بعد ذلك الى قسمين ، نعرض في أولهما لدراسة
جريمة التهريب الجمركي ، ونخصص ثانيهما لقريئة التهريب الجمركي .

بإنشاء نيابة للشئون المالية والتجارية بنبيلة اسكندرية الكلية يكون مقرها
محكمة اسكندرية الابتدائية وتختص بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بالشركات
والبنوك ومعاملات البورصة وشئون النقد وتهريب الاموال والضرائب والتهريب
الجمركي التي تقع بدائرة محافظة الاسكندرية ، والثاني - بإنشاء نيابة
لشئون المالية والتجارية بمكتب النائب العام يكون مقرها دار القضاء
العالي وتختص بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بالكسب غير المشروع التي
تقع بالاطليم المصري وفي الجرائم المتعلقة بالشركات والبنوك ومعاملات البورصة
وشئون النقد وتهريب الاموال التي تقع بالاطليم المصري عدا محافظة
الاسكندرية ، وفي الجرائم المتعلقة بالضرائب والتهريب الجمركي التي تقع
بدائرة محافظة القاهرة ، كما تختص بالتصرف في القضايا الخاصة بالجرائم
المستعم ذكرها .

وقد جاء في صدر كل من القرارين ما يلي :

« نظرا لازدياد النشاط المالي والتجاري في البلاد في السنوات الاخيرة
وما ترتب على ذلك من تشعب المعاملات المالية والتجارية وتعدد مهنييه
ذلك ان لايرعى حزمة القانون من فرض العبث بالادخار القومي والائتمان
العام وما تقتضيه مكافحة ذلك من تخصيص القائمين بالتحقيق في هذه الجرائم
والتصرف في القضايا الخاصة بها والقضايا التي تنشق معها في طابعها
كقضايا الشركات والضرائب والتهريب الجمركي . »

وصدر بعد ذلك في ٢٦/١٢/١٩٦٦ قرار وزير العدل بتعديل اختصاص
نيابة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية حيث اضيف الى اختصاصها
جرائم الكسب غير المشروع وجنح تزيف العملة التي نص عليها قانون
المعسويات .

باب تہمدی

مقدمة

للتشريع الجمركى دور بالغ الاثر فى حياة البلاد ، ليس فقط لانه يحقق للدولة موردا ماليا ، وانما ايضا لانه السياج الذى تأمن الدولة بواسطته فاعلية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية •

والنظام الجمركى الذى يحكمه قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تقرر نصوصه جريمة التهريب وتجينة التهريب ، ودراسة النصوص الخاصة بهما وحدها أمر غير كاف اذ هى انما تنبع من مفهوم لنظام جمركى متكامل رسمه المشرع الجمركى ، ومن ثم يعيننا التعرف على بعض جوانب ذلك النظام •

والنظام الجمركى فى مصر يرجع الى اللائحة الجمركية الصادرة عام ١٨٨٤ ، ولم تكن تلك اللائحة سوى أداة لتنظيم جباية الضرائب باعتبارها المورد الرئيسى للدولة وقتئذ ، واطاعة هذه الجباية بسياج من الضمانات التى تكفل منع التهريب ، فلم يكن من أهدافها رسم سياسة مميّنة للتنمية الاقتصادية وتنشيط حركة التجارة الخارجية ، ولهذا ظهر قصورها عن مجاراة التطور الاقتصادى للبلاد مما اقتضى ادخال كثير من التعديلات عليها واصدار قوانين متعددة بما أغفلته من النظم الجمركية المتبعة فى الدول الاخرى •

وقد كان الامر يتطلب اعادة النظر فى أحكام هذه اللائحة وتلك التعديلات التى أدخلت عليها وتجميع النظم المختلفة التى صدرت بها قوانين متفرقة كنظام السماح المؤقت ورد الرسوم (الدرويك) والمناطق الحرة فى تقنين شامل يجرى مقتضيات التطور ويربط بين الاحكام والنظم الجمركية المتفرقة ويجعلها أكثر تناسبا وأيسر تطبيقا (١) •

(١) المذكرة الايضاحية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •

ومن ثم صدر قانون الجمارك الحالي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (١) لتحقيق هذه الاهداف (٢) وقد روعي في هذا القانون أن يكون مرنا لمجابهة كافة الظروف والاحتمالات ، فتضمن أحكاما أصلية لها صفة القواعد الدائمة انتى لانتأثر بتغير الأوضاع الاقتصادية للبلاد ولا بالظروف الطارئة ، ونص على سلطة وزير الخزانة (المالية) في اصدار قرارات مكاملة لاحكام القانون الجبركي ، كما عهد الى المدير العام للجمارك في اصدار قرارات بتنظيم الامور التي تتغير وفق مقتضيات الاحوال ، وبذلك يحافظ القانون على مرونته دون أن يمس جوهره (٣) .

ومثل هذه القرارات التي يصدرها وزير الخزانة (المالية) أو المدير العام للجمارك تعتبر تشريعات شرعية (موائح تنفيذية) ، وهي على هذا النحو يسرى عليها مايسرى على التشريع العادى من وجوب نشره في

(١) وقد صدر بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٣ ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٦٣ (العدد ١٤٢) ، ونصت المادة الثانية من قانون الاصدار على العمل به من تاريخ نشره ، وقد عمل بالقانونين رقمى ٨٨ لسنة ١٩٧٦ و ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) وقد استبعدت احكام هذا القانون من احكام اللائحة الجبركية الصادرة في ٢ ابريل ١٨٨٤ والتي ابطال العمل بها بمقتضى المادة الثانية من مواد اصدار القانون ، وكذلك مما تبناها من تشريعات تكميلية بعد تطويرها بما يكفل مسايرة خطة التنمية الاقتصادية في كافة مراميها ، كما استند القانون بعض احكامه من التشريعات الجبركية في الدول الاخرى واهمها التشريع الفرنسى مع الاخذ بأحدث ما انتهت اليه الانتظمة الجبركية في الخارج ومقررتة المؤتمرات والانتقيات الدولية .

(٣) المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك .

الجريدة الرسمية حتى يكون نافذاً (١) ، كما أن مثل هذه القرارات — وهي تهدف الى وضع القانون موضع التنفيذ — لا يجوز أن تتضمن حكماً جديداً أو تعديلاً أو إعفاءً من تنفيذ القانون والا تعين على القاضي الامتناع عن تطبيقها (٢) .

وبغية التعرف على بعض جوانب التشريع الجمركى نعرض تباعاً لموضوعات ثلاثة هى الضرائب الجمركية والمصطلحات الجمركية والاجراءات الجمركية .

الفصل الاول

الضرائب الجمركية

الضريبة الجمركية نوع من الضرائب غير المباشرة وهى لذلك لاتعد رسماً بحال من الاحوال (٣) ، ونظراً لتوافر عناصر الضريبة ومقوماتها

(١) نقض مدنى ١٩٧٨/١/٣٠ من ٢٩ ص ٣٥٠ ، ذلك ان اللوائح — الممنوعة للقوانين — التى تصدرها جهة الادارة بتتويض من المشرع تعتبر من قبيل انقرارات الادارية ، على انه اذا كان الاصل فى القرارات الادارية التنظيمية انه لا يحتج بها فى مواجهة الافراد الا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية وذلك حتى لايلزموا بامور لم يكن لهم سبيل الى العلم بها الا ان هذه القرارات تعتبر موجودة قانوناً بالنسبة لجهة الادارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورهما فتسرى فى مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر فى الجريدة الرسمية ، ولايقل منها التحدى بعدم نفاذها فى حقها الا بعد نشرها — نقض مدنى ١٩٧٦/٥/١٠ من ٢٧ ص ١٠٨٠ .

(٢) نقض مدنى ١٩٧٦/٢/٢ من ٢٧ ص ٣٦٠ .

(٣) الدكتور رنعت لبيب متياس — الضرائب الجمركية بين النظرية والتطبيق — الطبعة الاولى ١٩٧٥ ص ٣ ومابعدها .

في . "الرمز الجمركي" فقد عدل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ عن تلك التسمية الشائعة وعبر عنها بالضرائب الجمركية تصحيحا للاوضاع وتمشيا مع أصول علم المالية العامة (١) .

وتشير المادة الخامسة من قانون الجمرك الى أنه « تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود انبضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها » ، ويعنى هذا أنه الى جانب الضرائب الجمركية ثمة ضرائب أخرى ورسوم .

على أنه صدر بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٦ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفية الجمركية (٢) . وصدر في ذات التاريخ القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ (٣) بالغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية وهي على ما عرّضتها المادة الاولى من القانون المذكور (٤) :

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الجمرك .

(٢) والذي أنشئ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفية الجمركية والقرارات المعدلة والمكملة .

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ ، وقد صدر بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٦ ، ونصت المادة الرابعة من القانون على أنه يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم النشر في ذات يوم الاصدار بالعدد ٣٤ تليق .

(٤) وهو تعداد وارد على سبيل الحصر .

أ - الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (١) .

ب - الرسم الاحصائي الجمركي المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ (٢) .

ج - رسم الدعم لشروعات التقديم الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ (٣) .

د - رسم الدعم البحري المفروض بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ والمحدد بقرار وزير النقل البحري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ (٤) .
وعلى ذلك فان الضريبة الجمركية هي ما ترد في التعريفات الجمركية .

والضرائب الجمركية من حيث طبيعتها تنقسم الى ضرائب قيمية تحصل بنسبة مئوية من قيمة البضاعة المستوردة (٥) ، وضرائب نوعية تحتسب على أساس الوزن أو الكيل أو المقاس أو العدد (٦) ، وضرائب

(١) وهي تعد ضريبة جمركية .

(٢) وهو يعد رسماً جمركياً .

(٣) وهو يعد ضريبة غير جمركية .

(٤) وهو يعد رسماً غير جمركي .

(٥) ونص المادة ١١ من قانون الجمارك في فقرتها الاولى على انه « تؤدى الضرائب الجمركية على البضائع الخاضعة لضريبة قلبية حسب الحالة التي تكون عليها وقت تطبيق التعريفات الجمركية وطبقاً لجدولها » .

(٦) ونص الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون الجمارك على انه « أما البضائع الخاضعة لضريبة نوعية فيسوفى عنها تلك الضريبة كاملة بصرف النظر عن حالة البضائع ما لم تتحقق الجمارك من تلف اصابتها نتيجة قوة قاهرة او حادث جبرى فيجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف » .

• بكية حيث تفرض ضرائب نوعية وجمعية على السلع المستوردة في آن واحد ، وضرائب ذات حد أدنى أو أعلى حيث يقرر بموجبها الاخذ بالضريبة الحقيقية أو النوعية ايها أقل حسب ثمن السلعة المستوردة (١) •

والضرائب الجمركية بعد ذلك اما أن تكون ضريبة وارد أو صادر ، وتنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون الجمارك على ضريبة الوارد حيث تقرر « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية » • • وذلك الا ما استثنى بنص خاص ، « وقد أورد قانون الجمارك بعض الحالات التي لا تخضع فيها البضائع الواردة للضرائب مثل البضائع الدابرة (المترازيت) ، وعلى حالات تعفى فيها البضائع بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية مثل البضائع الواردة تحت نظام السماح المؤقت ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية متضمنا أحوال الاعفاء من الضرائب الجمركية بغير شرط ، وأحوال الاعفاء بشرط المعاينة ، وما يحصل عليه ضريبة موحدة ٥٪ ، وما يعفى من الضرائب الجمركية ومن المعاينة بشرط المعادلة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية • وتنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الجمارك على ضريبة الصادر حيث تقرر « أما البضائع التي تخرج من أراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية الا ما ورد بشأنه نص خاص » ، ويفيد ذلك أن البضائع المصدرة معفاة من الاصل من الضرائب الجمركية •

(١) الدكتور رفعت لبيب ميثاق — ص ١١ ومجموعها •

وتقرر التعريف الجبركية ضريبتى الوارد والصادر ، ويكون اصدار التعريف الجبركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية (١) ، وتعرف هذه الضريبة بالضريبة الاصلية .

على أن البضائع قد تخضع بجانب الضريبة الاصلية لضريبة اضافية :و تعويضية ، واخضاع البضائع لاي من الضريبتين الاخيرتين يكون أيضا بقرار رئيس الجمهورية .

أما الضريبة الاضافية فقد نصت عليها المادة السابعة من قانون الجمارك حيث قررت « يجوز قرّر من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع التى يكون منشؤها أو مصدرها بلادا لم تبرم مع الجمهورية اتفاقات تجارية تتضمن شرط الدولة الاكثر رعاية لضريبة اضافية تعادل الضريبة المقررة في جدول التعريف الجبركية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة » ، ونصت المادة الثامنة من قانون الجمارك على الضريبة التعويضية بقولها « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تعويضية اذا كانت تتمتع في الخارج باعانة مباشرة أو غير مباشرة للتصدير . ويجوز كذلك اتخاذ تدبير مماثل في الحالات التى تخفف فيها الدول أسعار بضائعها أو تعمل بأى وسيلة أخرى على كساد منتجات انجمهورية بطريق مباشر أو غير مباشر » .

هذا وقرارات رئيس الجمهورية بصدد هذه الانواع الثلاثة من

(١) أما المنشورات التى تصدرها مصلحة الجمارك لتحديد البند الجبركى الصحيح الذى تخضع له كل سلعة فهى تعليقات موجهة منها الى موظفيها لتقدير الرسوم الجبركية على تلك السلع تفاديا لما يقع فيه هؤلاء الموظفون من خطأ في تطبيق التعريف المحددة بالقرار الجمهورى ، وهى بذلك ليس من شأنها تعديل الرسم المستحق بمقتضى هذه التعريف لو تقرير رسم جديد لم تتضمنه ، ومن ثم يجوز تطبيقها على السلع التى تم الافراج منها قبل صدورها وذلك باعتبارها قرارات تفسيرية كالشفة للرسم الجبركى المستحق وليست منشئة له - نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٦ (الطعن ٢٣٢ مس ٥٢ ق) .

نضرائب (الاصلية والاضافية والتعويضية) يجب عرضها على مجلس
النسب في دورته القائمة فور نفاذها ، فاذا صدرت تلك القرارات في غير
اوقات انعقاد المجلس نعين عرضها في اوان دورة لانتعاده ، فاذا لم يقرها
مجلس الشعب زال ماكان لها من قوة القانون ، على أنها تبقى نافذة
بالنسبة للمدة الماضية (المادة التاسعة من قانون الجمارك) •

وقد عرضت المادة العاشرة من قانون انجمارك لبيان الاحكام الخاصة
بسريران قرارات رئيس الجمهورية بتعديل التعريفات الجمركية ، وهى على
النحو التالي :

أ - تسرى تلك القرارات من وقت نفاذها على البضائع التى لم تكن
قد أدت عنها الضرائب الجمركية •

ب - بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير والتي أدت عنها قبل دخولها
كاملة الى الدائرة الجمركية مبالغ لحساب الضريبة التى كانت تستحق
عنها فيخضع الجزء الذى لم يدخل منها للتعريفات النافذة وقت دخوله •

ج - تطبق على البضائع الواردة بموجب الوزارات والمصالح وكذلك
المؤسسات العامة والهيئات العامة التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير
الخزانه (المالية) التعريفات النافذة وقت الترخيص فى الافراج عنها •

انصفة القانونية للضريبة الجمركية :

بعد جباية مصلحة الجمارك للضريبة الجمركية يكون مبلغ الضريبة
عنصرا من عناصر ذمة الدولة المالية ، أما تبيل تحصيله فلا تكون له هذه
انصفة ، فلا يعد التهرب من أداء الضريبة الجمركية استيلاء على مال
للدولة ، ومن ثم فتمسحيل أحد موظفى الجمارك اخراج شخص لبضائع
واردة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة لا يشكل الجنائية التى نصت

المادة ١/١١٣ من قانون العقوبات (١) وإنما يعد فعله مجرد اشتراك في
جريمة تهريب جمركي .

(١) وقد أوضحت محكمة جنائيات اسكندرية هذا النظم في حكمها الصادر
في الجناية رقم ٢٠٢٣ لسنة ١٩٨٢ الميناء بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ (حكم غير
منشور) ، وكانت النيابة العامة قد استندت الى المدعى السيد . . انه . .
بصفته موظفا عاما معاون صرف بمصلحة الجمارك سهل لباتي المتهمين الاستيلاء
بغير حق على الرسوم الجمركية الملوكة للدولة والمستحقة على البضائع
المجينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٢٨١٨٧ر٤٩٠ جنيتها ٢ — انه وباتى المتهمين
هربوا بالبضائع الجمركية آتفة البيان بأن اخفوها عن رجال الجمارك دون
مسداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وطلبت معاقبته بمقتضى المواد
١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١/١١٩ مكرر من قانون العقوبات والمواد
١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ ، ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

وأوردت المحكمة في أسباب حكمها بصدد التهمة الاولى مايلي :

« وحيث انه من المقرر بصدد الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٣
عقوبات وهي جريمة استيلاء الموظف العام بغير حق على مال لاحدى الجهات
المبينة في المادة ١١٩ عقوبات او تسهيل ذلك لغيره ان الاستيلاء على مال
للدولة بغير حق يقتضى وجود المال في ملك الدولة (او احدى الجهات التى
حددها المادة) عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام او من في
حكمه بما كان بانتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة او تسهيل ذلك لغيره ، وان
المال لا يعتبر قد دخل ملك الدولة الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل
للملك وتسليمه من الغير . موظف مختص بتسليمه على مقتضى وظيفته .

وحيث انه اعمالا لما تقدم فطالما أن الرسوم الجمركية المستحقة على
البضائع المهربة في واقعة الدهوى الراهنة لم تدخل ملك الدولة (مصلحة
الجمارك) فانه لا يمكن القول انها — أى تلك الرسوم الجمركية — قد أصبحت
عنصرا من عناصر ذمتها المالية . اذ يتعين في واقع الامر التفرقة بين واتعتى
الاستحقاق والاداء ، فالبضائع الاجنبية بمجرد ورودها يكون ثمة حق لمصلحة
الجمارك في استيفاء الرسوم المستحقة عايبها وتلك واقعة الاستحقاق ،
على ان هذا الحق وحده لا يفضي الى القول بأن هذه الرسوم — والفرض انه

الفصل الثاني

المصطلحات الجمركية

أهم ما يميز به قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تحديد المصطلحات الجمركية تحديدا واضحا لا لبس فيه ولا غموض بحيث لا يدع مجالاً للتأويل واختلاف التفسير مما يؤدي إلى تعقيد الاجراءات الجمركية ويطبقها (١) .

وقد وردت تلك المصطلحات بالفصل الاول المعنون « أحكام تمهيدية » من الباب الاول الذي خصص للاحكام العامة .
وثمة أربعة مصطلحات هي كالتالي :

اولا : الاقليم الجمركي Custom' territory — Territoire douanier

نصت المادة الاولى من قانون الجمارك على أنه :

« يقصد بالاقليم الجمركي الاراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، ويجوز أن تنشأ فيه مناطق حرة لا تسرى عليها الاحكام الجمركية كلها أو جزئيا » .

==

لم يتم تحصيلها بعد — قد أصبحت ملكا للدولة وعنصرا من عناصر ذمتها المالية ، وانها هي تصبح كذلك اذا ما تم ادائها أى سدادها من جانب المستورد "خزينة مصلحة الجمارك .

وحيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق انه لم يحصل سداد للضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على البضاعة فان جريمة تسهيل المتهم لغيره الاستيلاء عليها تضحى نافذة لاساسها القانونى » .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك .

Customs' frontier — frontière douanière **ثانياً : الخط الجمركي**

ونصت المادة الثانية على أنه :

« الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة » (١) .

Customs' control — Controle douanier **ثالثاً : الرقابة الجمركية**

نصت الفقرة الاولى من المادة الثالثة على أنه :

« يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحري من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به » .

ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه :

« أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة (المالية) وفقاً لاختصاصات الرقابة (٢) ، ويجوز أن تتخذ داخل أنطاق تدابير خاصة لمراقبة

(١) فالحدود الجمركية هي ذات الحدود السياسية الا انه نظرا لامكان تهريب البضائع من وإلى السفن المارة بالقناة فقد اعتبرت ضفتاها خطا جمركيا يخضع اجتياز البضائع له للمراقبة الجمركية .

(٢) وقد صدر بتاريخ ٣١-٨-١٩٦٣ قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الرقابة الجمركية البري ، وقد تضمن القرار في مادته الاولى تحديد ذلك النطاق كما يلي :

أ - الحدود الشمالية :

أربعة كيلو مترات الى الداخل من سحل البحر الابيض المتوسط ومن سواحل البحيرات الواقعة شمال الخلجا « المنزلة - البرلس - ادكو ، مريوط »

ب - الحدود الجنوبية :

بعض البضائع التي تحدد بقرار منه .

Customs' surveillance zone

رابعاً : الدائرة الجمركية

Zone de surveillance douanière

ونعت المدة الرابعة على ٤٠ .

« الدائرة الجمركية هي النطاق الذي يحدده وزير الخزانة (المالية) في كل ميناء بحري أو جوي يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه باتمام هذه الاجراءات الجمركية أو بعضها وكذلك أى مكان آخر يحدده وزير الخزانة (المالية) لاتمام الاجراءات فيه » .

=

جميع المنطقة الواقعة بين جنوبى مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٢٤ درجة من الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان .

ج - الحدود الشرقية :

١ - أربعة كيلو مترات الى الداخل من ضفة قناة السويس الغربية فى المنطقة الممتدة من بورسعيد الى السويس .

٢ - جميع منطقة سيناء .

٣ - جميع منطقة الصحراء الشرقية والممتدة شرقا على طول ساحل البحر الاحمر من جنوبى السويس الى الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان وغربا على حدود محافظات الوجه القبلى حتى اسوان ثم بحرى النيل جنوبا حتى الحدود السياسية .

د - الحدود الغربية :

جميع منطقة الصحراء الغربية والممتدة من الحدود السياسية غربا الى الحدود الغربية للنفا على طول الطريق الصحراوى من الاسكندرية الى القاهرة ثم على امتداد الحدود الغربية لمحافظة الوجه القبلى حتى اسوان ثم على امتداد بحرى النيل جنوبا حتى الحدود السياسية .

الفصل الثالث

الاجراءات الجمركية

Customs' formalities — Formalités de douane

التعرف على أهم الاجراءات الجمركية ضرورى في مجال دراسة جريمة التهريب الجمركى وقرينة التهريب ، كذلك يبدو ضروريا في مجال النقل البحرى . صحيح أنه لاشأن نعقد النقل البحرى بأى من النظام الجمركية ، بمعنى أنه ليس من شأن أى نظام جمركى Régime douanier التعديل في الالتزامات التى تقع على طرفى ذلك العقد مالاغناء أو الانقاص أو الزيادة (١) ، الا أن الدولة بما تفرضه من

(١) ومثل ذلك ان خضوع بعض الرسائل للنظام الجمركى المعبرون بنظام تسليم صاحبه ليس من شأنه اهدار الاحكام القانونية لعقد النقل البحرى والتي من مقتضاها ان العقد لا ينتهى الا بتسليم البضائع للمرسل اليه كبلية وسليمية في ميناء الوصول .

ونظام تسليم صاحبه هو نظام جمركى أخذت به مصلحة الجمارك المصرية يخضع له تسليم بعض انواع البضائع المنقولة بحرا حيث تصرح مصلحة انجمارك المرسل اليهم بمقتضى هذا النظام باستلام بعض البضائع اما لكبر حجمها أو لقليلتها للتلغ أو لخطورتها لتوفير نفقات التخزين « مثل الاخشاب والمواسير والاسمدة والاسمنت ... الخ » . مباشرة من شركة الملاحة دون ان تدخل المخازن الجمركية بل تبقى على الارصفة حتى تتم الاجراءات الجمركية الخاصة باستلامها .

وقد سار القضاء المصرى على ان نظام تسليم صاحبه لا يؤدي الى خروج البضاعة من حيازة شركات الملاحة بل تبقى في حيازتها وتحت حراستها حتى يحصل التسليم الفعلى ، بما يعنى ان يظل الناقل مسئولا عن أى عجز يظهر فيها طالما أن المرسل اليه لم يتسلمها .

وتقرر محكمة النقض في هذا الصدد « ان معنى هذا النظام (نظام تسليم

اجراءات جمركية تستهدف التعرف على مقدار ونوع البضاعة الواردة أو الصادرة بغية تحديد الضرائب التي تقوم الجمارك بتحصيلها ومنع أصحاب البضائع من التهرب من أدائها والتحقق من عدم ادخال بضائع ممنوع استيرادها أو اخراج بضائع مخطور تصديرها ، الدولة في كل ذلك انما تلتقى على عاتق الناقل وأصحاب الشأن في عقد النقل مزيدا من الالتزامات ، وهي التزامات مصدرها القانون ذاته وليس عقد النقل البحري .

وأهم الاجراءات الجمركية :

١ - قوائم الشحن :

نصت المادة ٣١ من قانون الجمارك على أن كل بضاعة واردة بطريق البحر يجب أن تسجل في قائمة الشحن العامة والوحيدة لحمولة السفينة (المانيقيست) ، وأن هذه القائمة يجب أن توقع من الريان وأن يذكر فيها السفينة وجنسيته وأنواع البضائع وعدد الطرود وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن والمرسل اليه وصفة الغلافات والموانئ التي شحنت منها ، وأنه اذا كانت البضائع من الانواع الممنوعة وجب تدوينها في القائمة بأسمائها الحقيقية .

ولايجوز اعمالا لنص المادة ٣٥ من ذات القانون أن تذكر في قائمة

صاحبه) هو أن يقوم الناقل بتسليم البضاعة مباشرة الى صاحبها لو من ينوب عنه دون أن تدخل المخابر الجمركية وتكون في هذه الفترة في حراسة الناقل حتى يتم تسليمها « نقض مدعى ١١ - ٦ - ١٩٧٥ من ٢٦ ص ١١٩٧ ، ١٦ - ٤ - ١٩٨٤ (الطعن ٥٩١ س ٥٠ ق) منشور بمؤلف الدكتور أحمد حسنى « عقود ايجار السفن » ١٩٨٥ بند ١٧٨ ، وانظر دراسة متكاملة لنظام تسليم صاحبها بذات المؤلف البنود ١٧٦ - ١٧٨ .

النسخ عدة طرود مقفلة ومجموعة باية طريقة كانت على أنها طرد واحد *

ووفقا لنص المادة ٣٣ فإنه يجب على ربانة السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا الى مكتب الجمارك خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة على الأكثر - بدون حساب أيام العطلات الرسمية - قائمة الشحن الخاصة بالبضائع المشحونة عليها الى الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة « المادة ٣١ » (١) ، وأن للجمارك في جميع الاحوال حق الاطلاع على قائمة الشحن العامة وجميع المستندات المتعلقة بالشحن *

وأوردت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة حكما مقتضاه أنه اذا كانت قائمة الشحن تتعلق بسفن لا تقوم برحلات منتظمة Tramps أو ليس لها وكلاء ملاحه في الجمهورية أو كانت من المراكب الشراعية فإنه يجب أن يؤثر عليها من السلطات الجمركية في ميناء الشحن *

ب - ترخيص الجمارك :

واستلزام ترخيص من الجمارك في بعض الحالات هو ما يقتضيه أمر أحكام الرقابة الجمركية ، ومن ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٤ ، ٣٦ من قانون الجمارك *

فوفقا لنص المادة ٣٤ لا يجوز خروج السفن من موانئ الجمهورية

(١) وتقدم قائمة الشحن أيضا عن البضائع المنقولة في الطائرات موقعة من قادتها عقب وصول الطائرة أو قبل سفرها « مادة ٣٩ » وكذلك تقدم من ابضائع الواردة بطريق البر قائمة شحن خاصة لكل وحدة من وحدات النقل ، وبالنسبة للبضائع الواردة بالسكك الحديدية يوقع القائمة موظف السكك الحديدية المختص في محطة الشحن ومنذوبها في القطر ويؤشر عليها من جمرك التصدير أي أول مكتب جبركي محلي دخلت منه [مادة ٤٠] ،

مشحونة أو فارغة الا بترخيص من الجمارك ، والذي يشترط لاعطاء
تقديم قائمة الشحن أو تعهد وكيل شركة الملاحة بتقديمها خلال ثلاثة أيام
من خروج السفينة •

ووفقا لنص المادة ٣٦ فإنه لايجوز تفريغ أية بضائع من السفن أو
النقلات أو الزوارق أو شحنها أو نقلها من سفينة الى أخرى الا بترخيص
من الجمارك •

ج البيانات الجمركية :

وقد نصت عليها المادة ٤٣ وابعدها من قانون الجمارك ، وأحكام
هذه المواد خاصة بالبيان التفصيلي وهو البيان الجمركي (شهادة
الاجراءات) التي يجب على أصحاب البضائع أو وكلائهم تقديمه ، وحق
أصحاب البضائع أو ممثليهم في طلب الاطلاع على بضائهم وفحصها وأخذ
عينات منها عند الاقتضاء وذلك تحت اشراف موظفي الجمارك •

د - معاينة البضائع :

وقد نصت عليها أحكام المواد من ٥٠ الى ٥٦ من قانون الجمارك •

وأحكام هذه المواد تتحمل في أنه بعد تسجيل البيان الجمركي
،تولى الجمارك معاينة البضاعة والتحقق من قيمتها ونسبتها ومن مطابقتها
للبيان والمستندات المتعلقة به (مادة ٥٠) ، وأن فتح الطرود للمعاينة يتم
بحضور ذوى الشأن ، وثمة أحوال يتم فيها ذلك دون حضورهم (مادة
٥١) ، وأن المعاينة تتم في الدائرة الجمركية ويسمح في بعض الحالات
بنجراتها خارج هذه الدائرة (مادة ٥٢) ، وأن للجمارك في جميع الاحوال
، طالما أن البضاعة تحت رقابته حتى إعادة معاينتها (مادة ٥٣) ، وأن
للجمارك الحق في تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها
أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، ويجوز ذلك التحليل بناء
على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم ، وأن لذوى الشأن الاعتراض على

نتيجة التحليل الذي تم بناء على طلب الجمرك وطلب اعادته على نفقتهم (مادة ٥٤) ، وأن الجمارك تتولى ائتلاف المواد التي يشبث التحليل أنها خضرة على نفقة أصحابها وبحضورهم منم يقوموا باعادة تصديرها خلال مهلة تحددها الجمارك (مادة ٥٥) ، وأنه يجوز عند اعلان حالة الطوارئ اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصة (مادة ٥٦) .

القسم الاول

جريمة التهريب الجمركي

التطور التاريخي لجريمة التهريب الجمركي :

The smuggling — La contrebande

لم يكن ثمة نظام تشريعي محدد للشئون الجمركية في مصر قبل عام ١٨٨٣ ، وكانت الضرائب تجبى في عهد المماليك بذات الاسلوب الذى تجبى به الضرائب بوجه عام حيث طرح فى مزاد عام ، ورغم ما أدخله محمد على من اصلاحات بالبلاد الا أنه لم يضع للجمارك تشريعا شاملا ينظم شئونها ويعالج أحكام التهريب الجمركي ، وفى عام ١٨٦١ عقدت تركيا معاهدة مع فرنسا امتد سريانها الى مصر - التى كانت تابعة لتركيا فى ذلك الحين - عالجت بعض أحكام التهريب ، ثم أصدرت تركيا لائحة الجمارك العثمانية وأبلغت الدول الاجنبية بمضمونها فى ١٢ أبريل ١٨٦٣ ، وقد فصلت فى تلك اللائحة أحكام التهريب .

وفى عام ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الاهلى الذى نصت المادة ٢٠٢ منه على عقوبة الحبس (من خمسة عشر يوما الى ستة شهور) لكل من أدخل بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وتوع الغش منه فيما يتعلق بالرسوم مع مخالفة القوانين والاورام واللوائح المختصة بذلك أو شرع فى ذلك ، كما أضافت مواد ذلك القانون الى عقوبة الحبس عقوبتي الغرامة والمصادرة ، وعالجت أحكام العود وبينت الاجراءات الواجبة للاتباع حيال البضائع المهربة .

وفى عام ١٨٨٤ ، وبعد أن حصلت البلاد على سيادتها التشريعية فى الشئون الجمركية صدر أمر عال باللائحة الجمركية المصرية فى ٢ أبريل ١٨٨٤ ، وقد نظمت تلك اللائحة الاحكام الجمركية بما فى ذلك التهريب .

على أن التهريب الجمركي فى ظل احكام تلك اللائحة لم يكن يعد جريمة جنائية ، واللجان الجمركية التى كانت تقضى فى الانزعة المتعلقة به لم تكن محاكم جنائية وانما لجان ادارية ذات اختصاص خاص المعارضة فى قراراتها من اختصاص المحاكم المدنية والتجارية وتخضع اجراءاتها

لأحكام قانون المرافعات (١) : كما لم يكن ما تنقضى به تلك اللجان في مواد
'تهريب معتبرا من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات
بل من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة (٢) •

وفي عام ١٩٠٤ صدر قانون 'لعقوبات الذي اقتضت أحكامه على
معالجة التهريب الجمركي غير الضريبي « ادخال بضائع ممنوعة الى
البلاد المصرية » ، وهو ذات الاتجاه الذي سار عليه قانون العقوبات
١٩٣٧ ، وجرى العمل ، رغم معالجة قانون العقوبات للتهريب الجمركي
غير الضريبي ، على سريان أحكام لائحة ١٨٨٤ على التهريب الجمركي
بصورتيه ، الضريبي وغير الضريبي •

ونظرا لما كشف عنه العمل عن عجز اللائحة الجمركية عن مكافحة
'تهريب ، والذي كان يعتبر وفق نصوصها عملا مدنيا غير مشروع جزاؤه
التعويض : فقد صدر قانون التهريب الجمركي رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ،
الذي جعل من التهريب الجمركي جريمة جنائية قرر لها عقوبات جنائية
وحمل الفصل في دعاوى التهريب نلقضاء الجنائي (٣) •

وأخيرا صدر قانون الجمارك الجديد رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ شاملا
لأحكام الجمركية بما فيها جريمة التهريب الجمركي •

(١) نقض مدني ٦-١٢-١٩٥٦ من ٧ من ١٢٤ . والقرارات التي
تصدرها تلك اللجان كانت تعد قرارات ادارية لصورها من هيئة ادارية بحكم
تشكيلها نقض مدني ١٠-١١-١٩٦٠ من ١١ من ٥٦٢ .

(٢) نقض ٦-١٢-١٩٥٦ سالف الإشارة ، نقض مدني ١٣/١٢/١٩٦٢
من ١٢ من ١١٢٠ ، ١٥/٤/١٩٦٩ من ٢٠ من ٦٠٢ .

(٣) نقض جنائي ٢٨/٤/١٩٥٩ من ١٠ من ٤٩٩ .

تعريف التهريب الجمركي وأنواعه :

عرفت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التهريب الجمركي بأنه « ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة » .

ويقتضى تفسير المادة ١٢١ من قانون الجمارك القول بأن المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضائع الى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو ما يعبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة (١) .

وللتهريب الجمركي من حيث الحق المعنوي عيه صورتان :

أ - التهريب الضريبي : والذي يتحقق بادخال بضائع من أى نوع أو اخراجها بطريق غير مشروع دون أداء الضرائب المقررة ، وتقع الجريمة في هذه الصورة اضرايا مصلحة ايرادية تتمثل في حرمان الدولة من الحصول على الضرائب التي تستحق على هذه البضائع بوصفها أحد الموارد السيادية الرئيسية التي تتركز عليها الموازنة العامة للدولة .

ب - التهريب غير الضريبي : والذي يتحقق بادخال البضائع المنوعة استيرادها أو تصديرها حيث يرد هذا النوع من التهريب على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن .

وفي كلا النوعين اما أن يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة

مخضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية
وإكن صاحب جلبها أو اخراجها أنفق نص عليها الشارع اعتبارا أن من
شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب
الوقوع في الاغلب الاعم من الاحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى
عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد (١) .

مذبة جريمة التهريب الجمركى :

التهريب الجمركى جريمة ايجابية حيث يقوم الجانى بنشاط معين
يصل به الى ادخال بضاعة معينة الى اقليم الدولة أو اخراجها منه أو
ائى استرداد الضرائب الجمركية التى دفعت من قبل (اخفاء الجانى
البضاعة عن أعين موظفى الجمارك : تقديم وثائق غير صحيحة ، وضع
علامات كاذبة على البضاعة بغية تضليل رجال الجمارك) ، ويستوى بعد
ذلك أن يكون ذلك النشاط ايجابيا أو سلبيا .

وجريمة التهريب الجمركى وقتية وليست جريمة مستمرة ، وهى بعد
ذلك جريمة عمية .

جريمة التهريب التامة والشروع والمحاولة :

سوى القانون بين التهريب التام والشروع فيه من حيث ما تضمنه
من أحكام موضوعية وإجرائية .

وصريح نص المادة ٢/١٢١ من قانون الجمارك يعتبر فى حكم التهريب
تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو
اخفاء البضائع أو العلامات .. ، ولأنك أن الأفعال التى أوردتها النص
ليست فى حقيقتها الا شروعا فى تهريب حقيقى ، ومع ذلك فقد اعتبرها
المرجع تهريبا تاما .

(١) نقض جنائى ٢٤/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٩٠ .

وقد كان قانون التهريب الجبركي الملغى (القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥) يعاقب على محاولة « التهريب » ، وهو ما أغفاه قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الامر الذى لا يكون معه ثمة مط لم تابعة ما أسهم به الفقه والقضاء فى تحديدهما لمعنى المحاولة فى التهريب الجبركى (١) . وبرى البعض (٢) أنه فى ظل التشريع الجبركى الحالى ثمة أفعال يصدق عليها أنها محاولة تهريب لا يعاقب عليها بهذا الحسبان ولكن بوصفها شروعا فى تهريب .

اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها :

من المقرر أن الشارع فى الجرائم الضريبية عامة وفى جرائم التهريب أنجبركى خاصة لا يخاطب الا المثلّف بأداء الضريبة ، ومن ثم فواقعة اخفاء الشخص لبضائع مهربة أو حيازتها ، وطالما أنه لم يشترك مع المهرب فيما نسب اليه من تهريب ، لا ينطبق عليها حكم المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، ومن ثم يخرج عنه عن نطاق التأتيم والعقاب . وقد أوضحت محكمة النقض (٣) هذا النظر بجلاء بما قرره من أنه : « البين من نص المادة ٤٤ مكرر! من قانون العقوبات ومن مذكرتها

(١) والمحاولة تشمل كل فعل من شأنه ان يؤدي حالا وبباشرة الى البدء فى تنفيذ الجريمة ، وهى بهذا تختلف عن الشروع وان كانت تعتبر الخطوة الاخيرة اليه ، فإذا أمكن تصور الشروع جريمة قائمة بذاتها فإن المحاولة هى انشروع فيها ، أى تعتبر شروعا فى الشروع . وقد عرشت محكمة النقض لتعريف المحاولة بما قرره من أن العقاب فى المادة الثالينة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ يمتد حتيا الى ما دون الشروع من الاعمال التى يقصد بها انوصول الى التهريب ولو لم يصل الى البدء فى التنفيذ — نقض جنائى ١٠٢٩/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢٩ .

(٢) الدكتور عوض محمد — جرائم المخدرات والتهريب الجبركى والنقدى ١٩٦٦ بند ٥٤ .

(٣) نقض جنائى ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٣٧ ، وقد رددت المحكمة ذات البدا بحكمها الصادر فى ١٠/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٤٣ .

التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق في حيازته شرعا بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصولها لها ثم تتمثل يد الشخص بحصوله تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة في التبتيد أو المستأجر عليها في النصب أو الأشياء التي حلت محلها ككفن المسروقات ، يدل على ذلك ان جريمة الاخفاء قبل التعديل الذي أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذي ينتزع بالسرقة وكان موضوعا المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات في الباب الخاص بجرائم الاموال . كما أن نص المادة ٤٤ مكررا صدر بما يدل على أصله التشريعي وعلى المنحى الذي اتجه اليه الشارع من قصره على الأشياء التي يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة والتي تحد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ والتي جرى نصها بمعاقبة « كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جناية أو جنحة » . وتطبيق المبادئ المتقدمة على اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكررا لا تنطبق عليها لان جريمة التهريب السابقة على الاخفاء ليس موضوعها انتزاع المال من يد صاحبه الذي تفك يده مبسوطه عليه ، وانما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذي يعد حينئذ موضوعا للرسم المهرب أو مخالفة الحظر في شأن المادة المهربة ومن ثم فان البضاعة لا تكون حميلة لجريمة التهريب ولا ناتجا من نواتجها — واذا فان حيازة الماطون ضد السبائك الذهبية التي لم يشارك في تهريبها لا تعتبر اخفاء بالمعنى الضيق في حكم قانون التهريب الجمركي فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها اخفاء لشيء متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للاخفاء وهو مطلق الاتصال بالمال المخفي والا توارد التأنيم والاباحة على محل واحد وهو ممتنع عقلا » .

على أنه اذا تعلق الامر بحيازة الشخص لبضائع أجنبية بقصد الاتجار

مع العلم بأنها مهربة فإن ذلك يعد حالة من حالات التهريب الجمركي
الحكمي على نحو ما نصت المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ١٠

خطة البحث :

دراستنا لجريمة التهريب تنقسم إلى أربعة أبواب هي على التوالي :

الباب الاول — نطاق التهريب الجمركي •

الباب الثاني — أركان جريمة التهريب الجمركي •

الباب الثالث — عقوبة جريمة التهريب الجمركي •

الباب الرابع — الاجراءات الجنائية في جريمة التهريب
الجمركي •

الباب الاول:

نطاق التهريب الجمركي

يتعين البدء بتمديد نطاق التهريب ، نطاقه المادي والمكاني ، ويعني

ذلك التعرف على محل التهريب ومكان التهريب *

الفصل الاول

محل التهريب

محل التهريب الجمركى هو البضائع Marchandises ، وهى كل
كل شئ مادى قابل للتداول والحيازة من جانب الافراد ، سواء كانت
ذات طبيعة تجارية أو غير تجارية ، معدة للاستعمال الشخصى أو للتجارة
فيها أو لغير ذلك من الأغراض .

وقد كان قانون التهريب الملقى يعرف محل التهريب بعبارة « بضائع
أو مواد من أى نوع » أما العبارة التى أتى بها قانون الجمارك الجديد
في هذا الصدد فهى « بضائع من أى نوع » وليس في هذا التباين بين
العبارتين ما يدل على رغبة المشرع في توضيح محل التهريب الجمركى
اذ يصدق على البضائع وصف المواد .

ولا يشترط أن تكون للبضائع قيمة معينة ، على أن قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد استحدث في المادة ١١٦ منه حكما مقتضاه اعتبار
الواقعة محض مخالفة جمركية اذا ثبتت الضرائب الجمركية التى تهرب
أو شرع الجانى في التهريب منها لا تريد عن عشرة جنيهاً .

فقد نصت المادة ١١٦ ساللة الذكر على أنه « تفرض غرامة لا تقل
عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهاً ، اذا لم تتجاوز الضرائب الجمركية
المعرضة للضياع عشرة جنيهاً وذلك في الأحوال الآتية ٠٠٠ (٢) ادخال
البضائع الى الجمهورية أو اخراجها منها أو المشروع في ذلك دون بيان
جمركى أو عن غير طريق المسالك أو المكاتب الجمركية » ولكي يصدق على
الواقعة وصف المخالفة يجب أن يقع التهريب بأحدى الطريقتين اللتين

بينهما النص وهما عدم تقديم بينن جمركي وتجنب المسالك أو المكاتب الجمركية ؛ ومن ثم فإذا ما تم التهريب بطريقة أخرى (١) فإن الفعل يعد جنحة تهريب جمركي معاقب عليها بالمادة ١٢٢ من قانون الجمارك ٥

والبضائع في مفهوم التهريب هي اما البضائع الخاضعة للضرائب الجمركية أو البضائع المنوعة :

١ — البضائع الخاضعة للضرائب الجمركية :

فيجب أن تكون البضائع المهربة أو التي شرع في تهريبها خاضعة للضرائب الجمركية كلها أو بعضها ، فإذا كانت البضائع معفاة بسبب الأصل ، أو لصفة فيها ، أو لاعتبارات شخصية أو عامة ، فإنها لاتصلح أن تكون محلا لتهريب جمركي ٥

وقد تبيننا في دارستنا بالباب التمهيدي نطاق الضرائب الجمركية ، ويستوى بعد ذلك أن تكون البضائع خاضعة لضريبة أصلية (ضريبة وارد أو صادر) ، أو اضافية ، أو تعويضية ٥

ولا يعد تهريبا جمركيا في الترتيب الجمركي الحالي التهريب من سداد رسوم الخدمات التي نصت عليها المادة ١١١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وهي رسوم الخزن والشئالة والتأمين والرسوم الجمركية الأخرى التي تقتضيها عمليات أيدياع البضائع ومعاينتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات أخرى ، وقد خولت ذات المادة وزير الخزانة

(١) كان يقدم الجاني مستندات مزورة أو مصطنعة أو يضع علامات كاذبة تأسد الاختصاص من الضريبة . انظر د . هوش محمد بند ٣١ حيث يورد أن المحكمة من هذه التفرقة هي أن الجاني ينصح في هذه الحالات عن درجة من الخطورة أشد تركيزا لا يستحق معها أن يعامل بالرفق واللين .

(المالية) سلطة تحديد هذه الرسوم « ١٩ » .

وقد كان الامر على خلاف ذلك في ظل نانون التهريب الجمركى المنفى (القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥) الذى كان يسوى فى الحكم بين التهريب من الضرائب الجمركية والتهرب من الرسوم والعوائد الجمركية حيث كان يعرف التهريب بأنه « ادخال البضائع الى اراضى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة » ، فى حين أن المادة ١٢١ من قانون الجمارك الحالى تشير الى الضرائب الجمركية وحدها ، ولاشك أن ثمة اختلافا فى الصياغة بين التشريعين ، ولايصح فى مجال التفسير الضيق للنصوص الجنائية تفسير عبارة « الضرائب الجمركية » على نحو يجعلها تشمل الرسوم الجمركية أيضا وانما يتعين الالتزام فى صدد التهريب بمعناها الفنى المحقق ، يؤيد ذلك أن قانون الجمارك الحالى يميز بين مصطلحي الضرائب الجمركية والرسوم حيث أفرد الفصل الثانى من الباب الاول الذى خصمه للاحكام العامة لالضرائب الجمركية وهى على ما تبيننا الضريبة الاصلية (ضريبة الوارد وضريبة الصادر) والضريبة الاضافية والضريبة التعويضية ، فى حين خصص الباب السادس لرسوم الخدمات ، بما لا محل معه للخلط بين المصطلحين (٢) .

ب — البضائع المنوعة :

تقع جريمة التهريب الجمركى اذا ورد التهريب على بضاعة ممنوعة ، وهو ما عبرت عنه المادة ١٢١ من قانون الجمارك بقولها أن تهريب البضائع يتم بادخالها الجمهورية أو اخراجها منها « بالمخالفة للنظم المعمول بها

(١) وقد صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد رسوم بعض الخدمات ، ثم صدر القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ والذى عدل بانقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) راجع د. عوض محمد — بند ٢٩ .

في شأن البضائع المنوعة » . ووفقا لنص المادة ١٥ من قانون الجمارك
تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها (١) .

(١) نصت المادة ١٥ على أنه إذا كان استيراد البضائع أو تصديرها
خاضعا لقيود من أي جهة كانت فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها ما لم تكن
مستوفية للشروط المطلوبة ، وواقع الأمر أن المشرع قد أخرج السلع المقيدة
من نطاق التهريب وجعلها من اختصاص قوانين الاستيراد والتصدير ، وقد
قررت تلك القوانين عقوبات خاصة في حالة استيراد تلك السلع أو تصديرها
بالمخالفة للقيود المفروضة .

الفصل الثاني

مكان التهريب

الاصل أن يقع التهريب الجمركي على حدود الدولة الجمركية ، أى عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم فانون الجمارك اقتضاء الضريبة : أو مباشرة المنع ، فاذا اجتازت البضاعة هذه الحدود فانها لاتصلح محلا لتهريب جمركي ، ويصدق هذا النظر على انتהريب حقيقيا كان أو حكما ، يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك والخاصة بالتهريب الحكمي معطوفة على الفقرة الاولى الخاصة بالتهريب الحقيقي في الحكم (والتي تنص على تعريف انتھريب الجمركي بأنه « ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية .. ») تعتبر ممنوعة كل بضاعة لايسمح باستيرادها أو تصديرها (١) .

(١) نقض جنائي ٢٤/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٩٠ ، فلنعمل التهريب الحكمي ايا كانت فيها وراء الدائرة الجمركية لا تعد في القانون تهريبا كما لا تعد حيازة البضاعة من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا . نقض جنائي ٤/٥/١٩٨١ س ٣٢ ص ٤٨ ، ذلك أنه لو أراد الشارع تجريم فعل الاخفاء في اى مكان يقع لما فانه النص على ذلك صراحة كما فعل مثلا بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ وكذلك في القوانين المشار اليها في ديالجه بشأن الاذخنة المنوعة . نقض جنائي ٧/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٣٤ ، ٣٠/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٤٣ ، ومقتضى هذا أنه يلزم نص خاص للقول بأن ثمة تهريب يقع بعد اجتياز الخط الجمركي ، وهو ما اتى به المشرع بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٨٠ حيث نصت المادة الاولى منه على تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تعديلا مقتضاه أنه يعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة وأنه يفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع المستفادات الدالة على أنها قد سعدت منها الضرائب الجمركية .

ويعبر عن حدود الدولة الجمركية بالخط الجمركي ، وقد عرفت المادة الثانية من قانون الجمارك للدول الجمركية بأنه الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وأنه يعتبر خطاً جمركياً مع ذلك ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة (١) . ذلك أنه وإن كانت قناة السويس تقع داخل إقليم الدولة إلا أن المشرع رأى أنها بحكم كونها ممراً دولياً تتنازله السفن في يوم فاما قد تكون مسرحاً للتحرير ولذلك قرر اعتبار ضفتي القناة وشواطئ البحيرات التي تمر بها خطاً جمركياً ، على أن هذا الخط الجمركي ليس خطاً حقيقياً ولكنه خط حكمي ، وهو لا يعتبر كذلك إلا بالنسبة للسفن التي تنشق القناة ذهاباً وإياباً ، أما السلع التي تنقل من إحدى الضفتين إلى الأخرى فإنه لا ينشأ عن عبورها تهريب جمركي لأن منتجات الدولة وحاصلاتها لا تخضع في حركتها داخل البلاد لضريبة جمركية .

ورغم أن الفرض أن نطاق الرقابة الجمركية لتتزايد بالخط الجمركي إلا أن قانون الجمارك في الفقرة الأولى من مادته الثالثة نطاق الرقابة الجمركية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً (٢) في البحار المحيطة به ، ولما كانت المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية لا تمتد إلى أكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً طبقاً لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٥٨ التي وقعت عليها جمهورية مصر العربية (٣) فإن قانون

(١) ومن ثم تعتبر قناة السويس داخلية في نطاق الدائرة الجمركية — نقض ٤/٢٠ ، ٣٠-٣٦-١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤١ ، ٧٣٦ .

(٢) وللبلد البحري ١٨٥٢ كيلومتر .

(٣) انظر مرسوم ١٥/١/١٩٥١ المعلن بالقرار الجمهوري رقم ١٨٠

للسنة ١٩٥٨ .

الجمارك لسنة ١٩٦٣ وهو صادر في تاريخ لاحق هو الواجب التطبيق فتتبع جريمة التهريب الجمركي عنى هذا النحو متى تم ضبط التهريب داخل منطقة الرقابة الجمركية ولو كانت خارج الحدود الجمركية (الخط الجمركي) ، ويتضح ذلك بجملاء من استقراء نص المادة ٢٧ من قانون الجمارك التى تجيز ضبط التهريب الجمركي داخل منطقة الرقابة الجمركية الامر الذى يفيد اعتبارها خطأ جمركيا حكما (١) .

وحددت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الجمارك نطاق ارقابة الجمركية البرى فنصت على أن ذلك النطاق يحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لقتضيات الرقابة ، وقد صدر قرار وزير الخزانة (المالية) رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ بتحديد ذلك النطاق .

وقد عرفت المادة الرابعة من قانون الجمارك الدائرة الجمركية بأنها النطاق الذى يحدده وزير الخزانة في كل ميناء بحرى أو جوى يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه باتمام كل الاجراءات الجمركية أو بعضها وكذلك أى مكان آخر يحدده وزير الخزانة لاتمام هذه الجراءات فيه ، وقد صدر قرار وزير الخزانة (المالية) رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد اندوائر الجمركية ، وهو معدل بالقرارين ٢٣ ، ٨١ لسنة ١٩٦٦ (٢) .

(١) الدكتور احمد فتحى سرور — الوسيط في قانون العقوبات — القسم الخاص ١٩٧٩ بقد ٦٤٣ .

(٣) وانظر قرار مدير عام الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتحديد الدائرة الجمركية بمنطقة السلوم ، والقرار ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بتحديد الدائرة الجمركية بميناء السد العالى بأسوان ، ورقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ بتحديد نطاق الدائرة انجمركية بميناء دمياط ، ورقم ٧٤ لسنة ١٩٦٩ بتحديد الدائرة الجمركية بجمع الجمارك بمدينة نصر بالقاهرة ، ورقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء دائرة جمركية مؤتمته بالميناء الفرنسى (بالكس) .

ويبين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك
أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة
ضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأنيدهم وظائفهم حق تفتيش الأماكن
والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود
نطاق الرقابة الجمركية (١) *

(١) نقض جنائي ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ص ٢٥١ ، ٣-٦-١٩٦٨ س
١٩ ص ٦٢٧ .

الباب الثاني

أركان جريمة التهريب الجمركي

نُجْرِيْمَةُ التَّهْرِيْبِ الْجُمْرِكِيِّ - شَأْنُهَا شَأْنُ غَيْرِهَا مِنَ الْجَرَائِمِ - رُكْنُ مَادِي
وَأَخْرَ مَعْنَوِي *

الفصل الاول

الركن المادى

ويتعين معالجة أحكام الركن المادى فى صور التهريب الثلاث ،
التهريب الضريبى الحقيقى ، والضريبى الخفى ، وغير الضريبى * .

أولا : الركن المادى فى جريمة التهريب الضريبى الحقيقى :

وقد نصت على التهريب الضريبى الحقيقى المادة ١/٢١ من قانون
الجمارك بما قرره من أنه :

« يعتبر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية
أو اخراجها منها بطريق غير مشروع بدون أداء الضرائب الجمركية
المستحقة كلها أو بعضها » :

ويتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بتوافر عناصر ثلاثة :

١ - ادخال البضائع الى إقليم الدولة أو اخراجها منه ؛

وقد عالجنا من قبل النطاق الذى تحدده الدولة لاعمال الرقابة
انجمركية على حدودها لضمان عدم دخول البضائع الى إقليم الدولة
أو اخراجها منه الا بعد أداء الضرائب انجمركية المقررة ، ويتمتع هذا
النصر اذا تخطت البضائع نطاق الرقابة الجمركية ، وبديى أن فعل
ادخال البضائع أو اخراجها لا يتم اذا كان كل ما أتاه الجانى مجرد أعمال
تضريبية كاعداد وسيلة التهريب (سيارة أو دابة) دون أن يتجاوز فعله
هذا الحد * .

ب- أن يتم ذلك بطرق غير مشروعة :

ويراد بالطرق غير المشروعة مخالفة الاحكام الجمركية الواجب مراعاتها عند استيراد البضائع أو تصديرها ، سواء كان مصدر الالتزامات تنزيها أو قرارا صادرا من وزير المالية أو مدير مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه المفوض به : ويقع انتهاكها بكل الوسائل التي يتم بها : إدخال البضائع الى اقليم الدولة سواء كانت طائرات أو سفن أو دواب أو غيرها . كما لا يشترط أن تصل الوسيلة غير المشروعة الى حد الاحتيال (١) .

على أنه اذا تم ادخال البضاعة الى اقليم الدولة أو اخراجها منه دون أن يسلك الجاني طريقا غير مشروعة على نحو ما ذكرنا فلا يعد مرتكبا لجريمة التهريب ، ومثال ذلك إذا أخطأ موظف الجمارك في تحديد قيمة الضريبة أو أعطى البضاعة من الضريبة كليه ظنا منه أنها معفاة منها ولاذ صاحب البضاعة بالصمت فانه - أى صاحب البضاعة - لايسأل جنائيا عن جريمة التهريب لانه لم يسلك من جانبه طريقا غير مشروع في اخفاء البضاعة أو تغيير نوعها أو انقاص قيمتها بقصد التخلص من الضريبة الجمركية المستحقة عنها .

ج- عدم أداء الضريبة الجمركية .

ويجب أن يقتزن ادخال البضائع الى أراضي الجمهورية أو اخراجها منها بطريق غير مشروع بالامتناع عن دفع الضريبة الجمركية المستحقة

(١) : وان كان ادخال البضائع أو اخراجها يقتزن عبادة بطرق احتيالية كالزبور في الاقرارات باغفل ذكر بعض البضائع أو تغيير نوعها أو اخفاء البضائع في أماكن مستورة - د. أحمد فتحي سرور بند ٦٤٤ .
والاعتداء باخفاء البضائع هو حجبها عن المهرب لها ، فاعلا كن أو نزيها . عن اعيان الموظفين الذين نال بهم قانون الجمارك اقتضاء الضريبة أو مباشرة المنع . نقض جنائي ٢٤/٢/١٩٦٩ س. ٢٠ ص ٢٩٠ .

على البضاعة كلها أو بعضها ، فإذا ثبت أن الجانى على الرغم من مخالفتة الاجراءات الجمركية قد سدد وكيله مبلغ الضريبة الجمركية قبل ادخال البضائع أو اخراجها فان هذه المخالفة لا تعد تهريباً .

على أن قيام الجانى بأداء الضريبة بعد ضبطه لايحول دون قيام جريمة التهريب أو الشروع فيه اذ هو سداد لاحق لوقوع الجريمة أو انتمال الشروع (١) ، وبالمثل فانه لايحول دون قيامها ضبط البضاعة محل التهريب داخل الدائرة الجمركية أو خارجها أو عدم ضبط البضاعة .

ثانيا : الركن المادى فى جريمة التهريب الضريبى الحكيم :

وللتهريب الضريبى الحكيم صور أربع نص عليها المشرع الجمركى وهى :

أ — تقديم فواتير أو مستندات مزورة بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة .

فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك على أنه :
« كما يعتبر فى حكم التهريب تقديم فواتير أو مستندات مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب اى فعل آخر يقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها » .

وتعداد الافعال التى جاء بها النص ليس على سبيل الحصر وانما:
عرض النص لاكثرها شيوعاً .

(١) وان كان السداد قد يقوم مبرراً لتنازل المدير العام لمصلحة الجمارك من طالب رفع الدعوى الجنائية أو تمهيداً لاتعتد صلح بين الادارة الجبركية والمتهم — د. أحمد فتحى سرور — بند ٦٤٤ ، أحمد زكى الجبال ، التهريب الجبركى وجرائم التبغ الطبعة الاولى ١٩٧٣ ، بند ٢٤ .

وفي الحالة التي تعرض لها هذه اشقرة غان البضاعة الخاضعة للضريبة لم تجتز اندائرة الجمركية الا أن الافعال التي وردت في للنص وبأيتها انجاني تتطوى على خطر ادخال البضائع أو إخراجها أو القيام بذلك بقصد انتخلص من الضريبة الجمركية المستحقة كلها أو بعضها ، ومن شأن هذه الافعال أن تجعل ادخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع في الاغلب الاعم من الاحوان (١) .

والافعال التي أشار إليها النص تعتبر في حد ذاتها شروعاً في التهريب إلا أن القانون نص استثناء على اعتبارها في حكم الجريمة التامة (٢) . وتأسيساً على ذلك فلا تطبق أحكام انشروع على هذه الافعال ، فالعدول الاختياري عن التهريب قبل اتمامه لا يحول في نظر القانون دون وقوع جريمة التهريب كاملة بمجرد ارتكاب أحد الافعال سالفة الذكر (٣) ١٠

ب — حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فيها مع العلم بأنها مهربة :
نقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك أيضاً على أنه : « ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فيها مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة » (٤) .

(١) نقض جنائي ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٣٠ .

(٢) نقض جنائي ٧ / ٣ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٣٣٤ .

(٣) احمد زكي الجبال — بند ٢٥ .

(٤) وقد اضيف هذا الحكم الى الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك بموجب تعديل تلك الفقرة الذي تم بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

والركن المادى فى هذه الجريمة يتمثل فى كون البضائع أجنبية وفى حيازة الجانى لها بقصد الاتجار ، أما بخصوص علم الجانى بأنها مهربة فيقرر النص أن هذا العلم معترض فى حالة ما إذا لم يقدم الجانى المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب ورسوم ، فيتطلب النص فى ذلك الدليل المستندى أن يكون شاملا لسداد ليس فقط الضرائب الجمركية وإنما أيضا الضرائب والرسوم الأخرى المقررة (١) ، ومن ثم فإنه بصدد هذه الجريمة لا تكلف سلطة الاتهام بإثبات عدم الجانى بأن البضائع مهربة بن يقع على الأخير فى هذه الحالة لدرء الاتهام الموجه إليه اثبات عدم علمه وسبيله فى ذلك تقديم المستندات أنشأها إليها فى النص •

جـ - استرداد أو الترويع فى استرداد الضرائب الجمركية :

فقد نصت المادة ١٢٣ من قانون الجمارك على أنه :

« يعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة (عقوبات التهريب أنجمركى) كل من استرد أو شرع فى استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها بنحدى الوسائل المنصوص عليها فى المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا لمثل المبلغ موضوع الجريمة » •

والتهريب هنا ضريبي بحث ، وقد سوى المشرع فى الحكم بين الضرائب الجمركية والمبالغ المدفوعة لحسابها (٢) ، على أنه يخرج من نطاق التجريم استرداد رسوم الخدمات •

(١) ويلاحظ أنه بمقتضى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ فقد ألغيت الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية •

(٢) والمبالغ المدفوعة لحساب الضرائب الجمركية لا تعد فى الحقيقة والواقع ضرائب جمركية ولكن المشرع سوى فى الحكم بين استردادها واسترداد الضرائب الجمركية •

ولا يكتفى الاسترداد (أو الشرع فيه) في حد ذاته للقول بتوافر الركن المادى في هذه الجريمة بل يتعين أن يكون الجانى قد سلك في ذلك طريقا غير مشروع ، فإذا تمكن الشخص من استرداد الضرائب الجمركية كلها أو بعضها نتيجة اتخاذه موقفا سليما بحيث أن يخطئ الموظف ويرد إليه هذه الضرائب ويلزم الجانى الصمت فلا جريمة في الامر .

والحكمة من تقرير هذا النص معالجة الغش الضريبى الذى يتمثل في استرداد الضرائب الجمركية : بدفعها في غير الاحوال التى أجاز المشرعون فيها الاسترداد (١) .

ونص القانون على اعتبار استرداد ضرائب الانتاج (أو الاستهلاك) المدفوعة تهريبا منتقدا ، اذ الفرض أن المادة ١٢٣ امتداد للمادة ١٢١ من حيث أن المشرع أراد بالاولى أن يسوى في المعاملة بين المتهرب من الضريبة ابتداء وبين استردادها بطريق غير مشروع بعد أدائها ، ولكن نطاق المادة ١٢٣ على هذا النحو أصبح أكثر رحابة من نطاق المادة ١٢١ اذ المتهرب من ضريبة الانتاج لا يعد تهريبا جنائيا في حكم المادة ١٢١ أما استرداد تلك الضريبة بعد أدائها فيعاقب عليه بوصفه تهريبا ، بالإضافة الى أن المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ الذى ينظم مخالفات الانتاج يقرر عقوبة على من يتهرب من ضريبة الانتاج وهى عقوبة أقل من العقوبة التى يقررها قانون الجمارك على من يسرد تلك الضريبة بعد أدائها ، وهو لشك أمر يجافى العدل (٢) .

(١) د. د. أحمد متحى سرور — بند ٦٥ .

(٢) د. د. عوض محمد — بند ٤٧ .

د - التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها :

وهو منعت عليه المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (١) .
ومعروف أن القانون يعفى بعض البضائع من الضريبة الجمركية اعفاء كلياً أو يخفف الضريبة في بعض الحالات لاعتبارات معينة ، ومن ثم يثور التساؤل عما إذا كان استعمال البضاعة في غير الغرض الذى قرره صاحب الشأن عند تحديد الضريبة ، والذي من أجله تقرر الاعفاء أو التخفيض ، يعد صورة من صور التهريب .

وقد أجاب القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على هذا التساؤل ، على أنه لا يخلو من فائدة تبيان حكم هذا الامر قبل صدور ذلك القانون .

ذهب رأي (٢) الى أنه يتعين التفرقة في هذا الصدد بين فرضين :
أولهما ، أن تكون نية استعمال السلعة على وجه مخالف قائمة في ذهن الشخص وقت تحديد الضريبة فتقوم في هذا الفرض جريمة التهريب إذا توافرت عناصرها الأخرى باعتبار أن تسليط رجال الجمارك بالنسبة لمخالف الذى من أجله تم استيراد السلعة لا يختلف في شيء عن تسليطهم بالنسبة لكميتها أو مصدرها أو منشأها مادام الغرض قد اتخذ معياراً لتحديد على أساسه الضريبة الجمركية ، وثانيهما ، أن تكون هذه النية قد طرأت بعد ذلك (أى بعد تحديد الضريبة) فلا يكون ثمة تهريب جمركي في هذا الفرض رغم أن القانون يرتب على الاستعمال الجديد في بعض الحالات زوال الاعفاء ويوجب أداء الضريبة الجمركية .

(١) وقد صدر ذلك القانون في ٢١/٨/١٩٨٦ ونصت المادة السادسة من مواد الإصدار على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم النشر في ذات يوم الإصدار - العدد ٣٤ تابع .

(٢) د. عوض محمد - يند ٥٥ .

وقد كان من رأينا (١) أن الميعب في هذا الرأي ليس مرده مايشيره من صعوبات عملية في شأن التحقق من وقت قيام النية على مخالفة ما يقضى به القانون من اغفاءات ، وانما يكمن أسسها في واقع أنه مادام أن ادخال البضاعة قد تم في حدود القانون فانه يفتنى عن الواقعة وصف التهريب الجمركي (٢) ، ومن ثم كان لابد من نص تشريعي لتجريم مثل هذا المسلك.

(١) انظر مذكرتنا « انشراط اتانوني في الموانى » لطلبة دبلوم القانون البحرى بالاكاديمية العربية للنقل والبحرى — آلة كتابة ٨٦/٦٩٨٧ ص ٢١ .
(٢) وانظر نقض جنائى ١٣/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٦٢ ، وقد ورد بنسبيل الحكم :

« جرى قضاء محكمة النقض على أن المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة في اقليم انجهمورية او اخراجها منه مى خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة . . ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته أن انطاعن قد ادخل السيارة موضوع الاتهام عن طريق جبرك العريش طبقا لنظام الاتراج المؤقت وبترخيص ينتهى أجله في ١٠/٦/١٩٧١ فان ادخالها على تلك الصورة يكون قد تم في حدود القانون بالطريق المشروع وينتفى عن الواقعة وصف التهريب الجمركى وتضحى بذلك بئناى عن التائيم الجنائى المنصوص عليه في المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ولما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من هذا القانون قد نصت على أنه « يجوز الاتراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوزاع التى يحددها وزير الخزانة » ، وقد اصدر وزير الخزانة القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ويبين من استقراء نصوصه أن البضائع المنوه عنها فيه يتم الاتراج عنها في الحالات وبالشروط التى حددها دون تحصيل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها ، وتوجب تلك الاحكام اعادة تلك البضائع خلال المدة المنصوص دنيها والا كانت هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل فضلا عن توقيع العقامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجهارك بالطريق الذى يبيته المادة ١١٩ من هذا القانون ، فان الواقعة المسندة الى الطاهن بابتائه السيارة في البلاد بعد الفترة المخصص له بها لا تعدو أن تكون في حقيقتها

وقد جاء القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (٣) في مادته التاسعة ليحسم ما أثير من تساؤل في هذا الصدد ، ونجدت المادة المذكورة على أنه :

« مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع للإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

أ — يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات واستعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون اخطار مصنعة الجمارك وسداد الضرائب الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

ب — في حالة التصرف بموافقة مصلحة الجمارك في الأشياء المحددة بتبذيلات في جداول التعريفات الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الأشياء المحددة بالمادتين (٤) ، (٨) من هذا القانون وذلك في غير الأغراض المستوردة من جملها يتم تحصيل باقى الضريبة الجمركية وفقا لفئة التعريفات الجمركية المقررة ، ويعتبر تهربا جمركيا التصرف في هذه الأشياء دون موافقة مصلحة الجمارك وسداد باقى الضريبة المقررة عليها .

و — يحظر الإفراج من الجمارك عن السجائر والسيجار والدخان

==

مخالفة لأحكام المواد ١٠١ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون الجمارك والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بإلزام مدير الجمارك دون المحاكم ، ولما كان الحكم المعلوم فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مخطئا في القانون بما يعنيه ويوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . « وفي نفس المعنى نقض جنائي ١١/٥ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٩١٦ .

(٣) وردت نصوص القانون بملحق الكتاب .

والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بموجب هذا القانون أو بقوانين وقرارات أخرى ما لم يكن ماصتا عليها طابع (البندول) أو العلامة المميزة الدالة على إعفاها من هذه الضرائب •

ويعتبر عرضها للبيع بأية وسيلة أو تواجدتها في المحال العامة تهربا جمركيا •

ز — تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع لرقابة مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الاصناف المعفاة في الغرض اذى اعفيت من أجله ، ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب في القيد فيها في حكم التهرب المنصوص عليه في قانون الجمارك •

هذا ويقصد بالتصرف في الاصناف الواردة بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ أو المحددة بتذييلات في جداول التعريفات الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة كل تصرف يؤدي الى ترتيب حق عيني على هذه الاصناف لشخص آخر ؛ كما يعتبر تصرفا استعمال هذه الاصناف في غير الاغراض التي تقرر الاعفاء أو التيسير الجمركي من أجلها ، وكذلك في غير الاغراض المستوردة من أجلها ، أو استعمالها بواسطة أشخاص و جهات غير التي تقرر لها الاعفاء أو التيسير أو التخفيض الجمركي (١) •

وبصدد جرائم التهريب الجمركي انحكمي المشار اليها في الفقرتين ١ - ب فان الجريمة تقع لحظة التصرف في الاشياء المعفاة أو استعمالها؛ في غير الاغراض المعفاة من أجلها وليس عند ادخالها البلاد مهما ثبت من توافق نية الجاني وقت ادخالها في التصرف فيها أو استعمالها في غير الاغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ، وأهمية تحديد وقت وقوع

(١) انظر المادة ٢٦ من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ٢٥/٨/١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ •

الجريمة يبدو أثره في بدء احتساب مدة انتقام : وتقع جريمة التهريب الحكمي المشار إليها في الفقرة « و » وقت عرض السجائر وما إليها للبيع أو تواجدها في المحال العامة ، وبصد جريمة التهريب الحكمي الواردة بالفقرة « ز » فالمسئول عنها من عهد اليه من العاملين بالجهات المعفاة بامسك الدفاتر والقيودات ، وتقع الجريمة في الوقت الذي كان يتعين فيه على ذلك المسئول مسك الدفاتر أو وقت حصول التلاعب في قيود تلك الدفاتر .»

ثالثا : الركن المادى في جريمة التهريب غير الضريبى :

وقد نصت على جريمة التهريب غير الضريبى المادة ١٢١ من قانون الجمارك بما قررته من أن تكون أفعال التهريب (الحقيقي أو الحكمي) بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة .»

ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ، خلافا لجريمة التهريب الضريبى الحقيقي وبعض صور التهريب الضريبى الحكمى ، أن يتم ادخال البضائع إلى البلاد أو اخراجها منها بطريق غير مشروع ، فإذا أدخل الجاني بضاعة ممنوعة إلى الدائرة الجمركية وأخذت الموظف في معرفة نوعها وحصل منها الضرائب الجمركية ظنا منه أنها من السلع غير المنوعة ، وكذلك إذا أثبت الجاني لدى قدومه من الخارج كل ما معه من سلع ممنوعة في بيانه الجمركى ، فإن جريمة التهريب الجمركى ، في كل هذه الأحوال ، تقع كاملة إذا توافر القصد الجنائى لدى الجاني .»

ومحل الجريمة البضائع المنوعة وهى التى يحظر القانون استيرادها أو تصديرها (١) ، وقد يكون الحظر لأسباب واعتبارات تتعلق بسياسة الدولة أو الأمن العام أو الأمن الحصى أو الاجتماعى أو الاقتصادى بما في ذلك حماية الثروة الزراعية والحيوانية والتراث الفنى .» الخ ، مثالا

(١) تعرف المادة ١٥ من قانون الجمارك البضائع المنومة بأنها كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها .»

ذلك بالنسبة لتوريدات بذرة الفُصن والبارود والمخدرات والصور
والنسيجات المناعية للآداب . وبالنسبة للصادرات الماشية والدم الادمى
والآثار القديمة .

وحظر الاستيراد أو التصدير قد يكون مطلقا أو نسبيا ، إلا أن التجريم
في خصوص التهريب الجمركى ينصب على البضائع المنوعة وحدها أى
المحظورة حظرا مطلقا دون البضائع المقيدة (١) ، ذلك أن قانون الجمارك
أختص أحكام التهريب بباب مستقل هو الباب الثامن ربط فيه التهريب
اجمركى بمعايير محددة تضمنتها المادة ١٢١ وأخرج من عداد التهريب
حالة ادخال بضائع الى أراضى الجمهورية أو اخراجها منها بالمخالفة
لأحكام القوانين واللوائح المعمور بها فى شأن الاستيراد والتصدير
اذتفاء بما تضمنته هذه القوانين وتلك اللوائح من أحكام خاصة (٢) .

الفصل الثانى

الركن المبنى

جريمة التهريب الجمركى من الجرائم نعمدية التى يلزم فيها توافر
انقصد الجنائى أى اتجاه ارادة الجانى الى ارتكاب الفعل المادى مع علمه
بماهيته .

وقضاء النقض المصرى (٣) صريح فى أن مجرد وجود شخص داخل

(١) وقد اشارت المادة ٢٥ من قانون الجمارك الى ان بضائع المقيدة بقون بها
« إذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لقيود أية جهة كانت فلا
يسمح بادخالها أو اخراجها ما لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة » .
(٢) راجع الفكرة الايضاحية لقانون الجمارك .

(٣) نقض جنسلى ١٩٧٢/٣/١٦ من ٢٢ من ٤١٣ ، نقض مدنى
١٩٥٤/١١/١١ من ٦ من ١١٥ .

منطقة الرقابة الجمركية يحمل بضائع محرما تصديرها الى الخارج لايعتبر في ذاته تهريبا أو شروعا فيه الا اذا قام الدليل على توافر نية التهريب .

وجوهر الركن المعنوي بعد ذلك هو الارادة الاجرامية ، ولا توصف الارادة بذلك الا اذا كانت ذات غيمة قانونية ، واذا انتفى أحد شرطي الارادة وهما التمييز والاختيار تجردت من هذه القيمة وتوافر بذلك مانع من موانع المسؤولية الجنائية (١) .

ونعرض تطبيقات لبعض صور موانع المسؤولية في جريمة التهريب
الجمركي (٢) :

Contrainte physique : الاكراه المادي :

ويعنى الاكراه المادي محو ارادة الفاعل على نحو لا ينسب اليه فيه غير حركة عضوية أو موقف سلبي مجبرين من الصفة الارادية ، وهو مرادف للقوة القاهرة Force majeure (٣) ، ويتمين أن يتوافر في الاكراه

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات — القسم انعام — الطبعة الرابعة ١٩٧٧ بند ٥٦١ ، ٥٦٢ .

(٢) لا تتضمن نصوص قانون الجمارك المصرى اشارة الى اى من حالات موانع المسؤولية الجنائية التى ترد في مجال تطبيق احكامه ، وذلك على خلاف الحال في بعض التشريعات كالتشريع الجمركى اللبنانى ، وفى تقديرنا أن مسلك انتشريع المصرى اوفق في هذا الصدد بحسبان أن مجال ايراد احكام مرائع المسؤولية الجنائية هو التشريع الجنائى العام (قانون العقوبات) .

(٣) تخصص احيانا دلالة الاكراه المادي ف تقتصر على حالة ما اذا كانت القوة التى تسيحار على جسد المتهم وتسخره على نحو معين انسانية اما سائر حالاتها كالقوة الطبيعية أو قوة الحيوان فيطلق عليها تعبير القوة القاهرة ، ويختلف الاكراه المادي أو القوة القاهرة بعد ذلك عن الحادث المفاجيء Gas fortuit الذى لايجبوا الارادة ولكن يجبرها من الصفة الاجرامية ومن ثم لا يقوم به الركن المعنوى للجريمة — د. محمود نجيب حسنى بند ٦٠٨ .

ينبذى شرطان حتى يقوم مانعا من المسؤولية وهما أن تكون القوة التي صدر عنها الاكراه غير متوقعة *Imprévisible* ومستحيلة *Irrésistible* فالشخص الذي يكره من الغير لحمله على ادخال بضاعة الى اقليم الدولة أو اخراجها منه بطريق غير مشروع بدون أداء الضرائب الجمركية المستعقة عنها لا يسأل عن جريمة تهريب •

لذلك يعتبر اكراهها ماديا أو قوة قاهرة ومانعا من المسؤولية :

— غرق مركب أفضى الى التفريغ على الشاطئ بصورة غير قانونية •
— حجز ريان السفينة ومنعه بالقوة من تحرير المانيفست وتقديمه الى السلطات الجمركية •

— من تلجئه الظروف الجبّة الى اقتحام المجال الجوي للدولة رغم ارادته والهبوط بطائرته وبما حمّله من بضائع في مكان ليس به مطار أو مكتب جمركي •

Contrainte morale

الاكراه المعنوي :

وهو ضغط شخص على ارادة آخر لحمله على توجيهها الى سلوك اجرامي (١) ، واذا كان الاكراه المادي يعدم الارادة كلها فان الاكراه المعنوي يميها الى الحد الذي يدفع الى ارتكاب الجريمة •

وثمة تطبيقات للقضاء الفرنسي للاكراه المعنوي كمانع من المسؤولية الجمركية (٢) ، فقد قضى ببراءة محكوم عليه بالاشغال الشاقة من فعل

(١) د. محمود نجيب حسنى ، ٦١ •

(٢) وقد اشار اليها الاستاذ جورج تئيفه في مؤلفه « القضايا الجبركية الجزائية » — الجزء الاول — المبادئ الاساسية للشريعة الجبركية الجزائية — بيروت ١٩٧١ ص ١٧٢ •

تفريغ بضاعة مهربة بأمر من حارس السجن وذلك لأنه كان في وضع يستحيل معه رفض تنفيذ الأمر المرجح إليه من دون أن يتعرض لعقوبات جسدية مبرحة ، وببراءة قاصر من فعل تهريب كمية من البن بأمر من والدته على اعتبار أن عدم انصياعه لأوامرها كان سيؤدي إلى تأديبه ، وببراءة خادمة قامت ببناء على أمر من سيدتها بالمساعدة في تحميل سيارة ببضائع مهربة كانت في قبو المنزل على اعتبار أن الخادمة كانت في وضع يستحيل عليها فيه رفض أوامر سيدتها •

مسألة الضرورة :

وهي عبارة عن مجموعة من الظروف تهدد شخصا بالخطر وتوحي إليه طريق الخلاص منه بارتكاب فعل إجرامى معين (١) ، وحالة الضرورة مانعة من المسؤولية في الجرائم الجرمية ، شأنها في ذلك شأن الأمر في للجرائم عامة •

ومثال حالة الضرورة أن يتنازع رب عائلة دواء مستوردا تهريبا مع علمه بذلك لمعالجة ولده المريض ، على أن يثبت أنه لا يمكن الاستغناء عن الدواء المذكور لشفاؤه ، وأن الدواء لم يكن مفقودا في السوق المحليه فصعب بل أن جميع الادوية الممكن أن تقوم مقامه كانت أيضا مفقودة في السوق المذكورة (٢) •

أما عنصر العلم فلا يعنى العلم بالقانون لأن القاعدة المقررة هي عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون العقابى ومن ثم لا يقبل الدفع بالجهل بالالتزامات التى ينص عليها القانون الجرمى أو قوانين الاستيراد والتصدير التى تندمج فى القوانين العقابية التى تقر جرائم التهريب الجرمى ، وبالتالي لا يجوز للمتهم الادعاء بجهله أن البضاعة التى

(١) د. محمود نجيب حسنى - بند ٦١١ •

(٢) وهو مثال أورده جورج قزيفة « ص ١٧٢ » نقلا عن الفقه الفرنسى

• بتورده ، أو صدره خاضعة للضريبة الجمركية أو أنها محظور استيرادها أو تصديرها (١) . وإنما يعنى ذلك العنصر العلم بعناصر الواقعة المعاقب عليها ، فإذا كان الجاني يجهل عدم مشروعية الطريقة التى لجأ إليها فى ادخال السلعة الى البلاد أو فى اخراجها منها (٢) ، أو اذا كان على غير نم بنوع البضاعة التى يحملها معه والتى يحظرها القانون ، أو اذا دست فى حقائبه بضاعة محظورة على غير علم منه فأدخلها الى البلاد أو أخرجها منها : انتفى القصد الجنائى لديه (٣) .

وإذا كان مناط قيام جريمة التهريب الجمركى أن يكون محلها سلعة تخضع لضريبة جمركية أو سلعة ممنوعة فإن للجريمة لائق إذا لم يتوفر أى من الأمرين ، كما اذا اعتقد خطأ أن السلعة خاضعة لضريبة جمركية أو أنها ممنوعة وتعتمد ادخالها الى البلاد أو اخراجها منها بطريقة غير مشروعة .

ويكفى لقيام جريمة التهريب الجمركى توافر القصد العاام ، هذا ولا يمتد بالمباعث الذى يحمل الجانى على ارتكاب الجريمة .

(١) نقض جنائى ١٢/٤/١٩٥٥ س ٦ ص ٨٣٤ ، ٢٦ ، ١٠—١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٣٠ . د . أحمد فتحى سرور بند ٦٤٨ ، د . موسى محمد — بند ٥٦ ، كذلك لا يجوز الدفع بالجهل بها ادخل على القانون من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا فى علم كافة الناس — نقض جنائى ٢٣/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٤ .

(٢) ذلك أنه طالما أن مصدر عدم المشروعية قائمة غير جنائية فلا تأخذ حكم التواعد الجنائية التى لا يستطيع المتهم الدفع بجهله بها سواء كان مرجع عدم المشروعية تشريعا عاديا أو لائحة ادارية ، على أنه يلاحظ أنه اذا كانت الطريقة التى لجأ إليها الجانى تكون فى ذاتها جريمة جنائية ومثال ذلك ان يعمد الى تسليم مستندات مزورة فلا يقبل منه ان يحتج بجهله عدم مشروعية عمله . د . عرض محمد — بند ٥٧ .

(٣) أحمد زكى الجبال — بند ٣٠ ، على أنه يبقى أن اثبت الجانى عدم علمه بأى من هذه الامور أبر عسبر .

على أنه يمكن القول في خصوص جريمة التهريب الجمركي التي نصت
سبها المادة ٢/١٢١ من قانون الجمارك أو الشروع فيها أنه يلزم توافر
قصد خاص هو قصد التخلص من الضريبة الجمركية أو مخالفة النظم
المعمول بها في شأن البضائع المنوعة ، ذلك أن مجرد إخفاء البيانات أو
العلامات أو تغييرها قد يكون لأسباب كثيرة ليس من بينها نية التخلص
من الضريبة (١) .

(١) د. أحمد فتحي سرور — بند ٦٤٧ .

الباب الثالث

عقوبة التهريب الجمركي

يعاقب على جريمة التهريب الجمركي أو الشروع فيها ، وأيا كان
التهريب ، ضريبيا أو غير ضريبى ، حقيقيا أو حكما ، بذات العقوبة •
وثمة عقوبات عدة توقع في هذا الصدد نصت عليها المواد ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٤ مكرر من قانون الجمارك ، وهذه العقوبات هي الحبس والغرامة
الجنائية والغرامة التعويضية (التعويض) والمصادرة •
لذلك نعرض لهذه العقوبات تباعا في فصول ثلاثة ، ثم لحالات العود
والتعدد والارتباط في فصل خاص •

الفصل الاول

الحبس والغرامة الجنائية

لم يحدد نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك مدة عقوبة الحبس وأن كان قد حدد الغرامة بحديها الأدنى والأعلى ، فقد أورد النص أن الغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه ، ووفقا للنص المذكور فإنه يحكم بالحبس والغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين »

وإذا كان نص المادة سالفة الذكر لم يقيد الحبس بحد أدنى أو أقصى فإن عقوبة الحبس وفقا لنص المادة ١٨ من قانون العقوبات لا يجوز أن تنقص مدتها عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنوات . وتتضمن المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك والمضافة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ على أن عقوبة تهريب البضائع الأجنبية أو الشروع في تهريبها بقصد الاتجار أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة هي الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه .

وعقوبتا الحبس والغرامة ، وهما عقوبتان جنائيتان ، الأولى سالبة للحرية والثانية مالية ، تخضعان لكافة الأحكام المقررة لهاتين العقوبتين ، ومن ثم يجوز بصددها إيقاف التنفيذ ، وتسقط كل منهما بمضى المدة على نحو ما هو مقرر في قانون الإجراءات الجنائية ، وتعتبر كل منهما سابقة في العود .

الفصل الثاني

الغرامة التعويضية (التعويض)

وهي ثلثي الجزاءات التي قررتها المادة ١٢٢ من قانون الجمارك التي نصت على أنه :

« ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ؛ فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف المنوعة كان التعويض معادلا لمثلّي قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر » (١) .

وفي نطاق المادة ١٢٣ من قانون الجمارك فإن ذلك التعويض يكون معادلا لمثلّي المبلغ موضوع الجريمة « وهو المبلغ الذي قام الجاني باسترداده أو الشروع في استرداده من الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها » .

وقد سمى المشرع الجمركي هذا الجزاء « التعويض » ، ويطلق عليه

(١) وتقرير النص أن يكون التعويض في حالة البضائع المنوعة معادلا لمثلّي قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر مرجعه أن الضريبة المفروضة على البضاعة المنوعة قد تكون قليلة أو قد لا تكون هناك ضريبة أصلا كما في حالة البضائع المصدرة .

ويلاحظ المذكور عوض محمد « بند ٦٧ » — ويحق — أن ثمة شفرة في التشريع الجمركي تسمح للجناة في بعض الحالات بالامتناع من الغرامة الإضافية تباهيا ، وذلك حين يتعذر على رجال الجمارك معرفة مقدار أو نوع أو قيمة البضاعة المهربة على وجه اليقين لأن النتيجة الحتمية لذلك هي أن انناضي أن يستطيع الحكم بهذه الغرامة لافتقاره إلى أسس تحديدها ، ويستطرد القول بأن هذه نتيجة شاذة تؤدي إلى أن من يتنجح في تهريب البضاعة واختفائها عن رجال السلطة العامة يكون في مركز أفضل من منضبط البضاعة لديه إذ أن الغرامة الإضافية توقع على هذا الأخير في حين يتعذر توقيعها على الأول ، ثم هو بعد ذلك يهرب بالمشرع المصري تدارك هذا القصور التشريعي بأن يحذو حذو بعض التشريعات الأجنبية ويضيف حكما مقتضاه أن يحكم القاضي في حالات التهريب التي يتعذر فيها عليه بفعل الجاني التحقق كليا أو جزئيا من نوع البضاعة أو كميتها أو قيمتها بغرامة محددة بدلا من العقوبة النسبية على أن لا تقل في أية حالة من ضعف الضرائب المستحقة على البضائع التي أمكن التحقق منها .

البعض الغرامة الاضافية ، ومن الفقهاء ، من يؤثر تسميته بالغرامة التعويضية ، وهي التسمية التي نفضلها .

وقد احتد الخلاف في الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية للمبالغ التي يحكم بها كتعويض في جرائم التهريب الجمركي ، ومن ثم نعرض للآراء المختلفة في هذا الصدد .

أولا - الغرامة التعويضية جزاء جنائي : (١)

ومبنى هذا الرأي أن هذه الغرامة المالية والتي يطلق عليها المشرع لفظ « تعويض » هي عقوبة جنائية خالصة ، وأنها عقوبة تكيلية تصاف الى العقوبة الاصلية سواء كانت الحبس أو الغرامة ، كما أنها غرامة نسبية تتناسب في مقدارها مع ما حقه الجاني أو أراد تحقيقه من كسب غير مشروع ، ومن ثم تخضع لكافة الآثار التي يربتها القانون على عقوبة الغرامة الجنائية .

والتبرير الذي يقدمه أنصار هذا الرأي أن الغرامة الضريبية جزاء تضره الدولة على مخالفة أمر أه نهى من الشارع ، ومخالفة أوامر اشارة ونواهي لا تتضمن فكرة وجود ضرر مادي قابل للتعويض ، وأنه في التهريب الجمركي حيث يقرر المشرع التعويض جزاء للجريمة التامة وللشروع فيها أيضا فان تقدير التعويض حيث ينفق الضرر المالي في بعض الصور دليل قاطع على أنه ليس تعويضا بحال من الاحوال ، وأن التعويض المدني يحدد بمقدار الضرر الذي أصاب المجنى عليه أو الشخص المضرور ، أما في الغرامة الضريبية أو المالية فالقاضي يحكم بها دما هو منصوص عليها في القانون دون التثبات الى حقيقة الضرر الذي أصاب الخزنة العامة ، وأن التضامن بين المحكوم عليهم وان كان يتفق

(١) د. عوض محمد بند ٦٥ ، ٦٦ — الدكتور سمير الجنزوري — الغرامة الجنائية ١٩٦٧ ص ١٦١ وما بعدها .

مع فكرة التعويض الأدنى الا أنه لا ينفي بالضرورة صفة العقوبة عن هذه الغرامة لأن التضامن بين المحكوم عليهم مقرر في الغرامات النسبية . وقد ذهبت محكمة النقض في حكم لها صادر بتاريخ ١١/١/١٩٨١ (١) إلى اعتبار التعويض المذكور عقوبة جزائية . وتقرر في هذا الصدد .. « ولا يمنع من ذلك أن يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها « تعويض » طالما قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر رسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها وفاعله في حالة العود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين في الجريمة — فاعلين أو شركاء — دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتترجم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا أن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانتضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل — على سبيل الاستثناء — لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والظعن فيما يصدر بشأنها من أحكام . ذلك بأن هذا التدخل ، وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالمعنى المدنية ، لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن جريمة بالفعل ، بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركى ذاتها رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الاصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والجزر ، وليس من قبيل التعويضات

(١) نقض جنائى س ٣٢ ص ٨٧٥ ، وهو حكم لا يتفق مع ما استقر عليه قضاء النقض بصدد طبيعة ذلك التعويض من انه « عقوبة تنطوى على معنى التعويض » على ما سياتى البيان .

المدنية الصرف التى ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية» .

والنقد الذى وجه الى هذا 'الرأى' أن الغرامة الجنائية يراعى فيها دائما عنصر الزجر شأن العقوبات الجنائية كلها ، ولا يجوز تصور وجود هذا العنصر ثانية بالنسبة الى الزيادة أو التعويض حين القضاء بأيهما الى جوار الغرامة الجنائية حيث لا معنى ولا حكمة مبتغاة من هذا الازدواج الامر الذى يؤكد اختلاف طبيعة كل من الغرامتين عن الاخرى (١) فضلا عن أن تحديدها وفقا لمبلغ الضريبة التى لم يؤدها الملتزم الضريبي يؤكد أن جوهر هذه الغرامة ليس عقابيا بحتا ، وأن اخضاعها لبعض الاحكام المدنية كمبدأ التضامن بين الجناة ينفى عنها صفة الغرامة انبجحت (٢) .

ثانيا - الغرامة التعويضية تعويض مدنى : (٣)

ومبنى هذا الرأى أن المبلغ الذى يحكم به فى التهريب الجمركى بالاضافة الى الغرامة المحددة فى النص يعد تعويضا مدنيا لا غرامة نسبية ، فانزيادة التى يحكم بها فوق الغرامة الجنائية تمثل تعويضا قدر المشرع أنه مستحق لمصلحة الجمارك لقاء التهريب من الوفاء بالضريبة :

وحاصل النقد الذى وجه الى هذا الرأى أن التعويض بحسب طبيعته ووظيفته لا يصح أن يتجاوز مقدار الضرر ، وأن التعويضات لا يجوز الحكم بها الا بناء على طاب صاحب الشأن بعد اثبات ما لحقه من ضرر ، وليس الامر كذلك فى هذه الحالة ، وأن هذه الغرامة يجوز تحصيلها بطريق الاكراه البدنى .

(١) الدكتور حسن صادق الرصفوى - التجريم فى تشريعات الضرائب ١٩٦٣ ص ١٦٨ وما بعدها .

(٢) أحمد زكى الجمال - بند ٧٧ .

(٣) د. حسن صادق الرصفوى ص ١٦٩ ، الدكتور رمسيس بهنام -

النظرية العامة للقانون ١٩٦٨ هامش ص ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ .

ثالثا - الغرامة التعويضية ذات طبيعة مختلطة : (١)

وهو الرأى الغالب فى الفقه وانقضاء الذى يتجه الى اعتبار هذه
الغرامة ذات طبيعة مختلطة تجمع بين صفتى العقوبة والتعويض فى
نفس الوقت . عقوبة توقع على مرتكب الجريمة وتعويض للخرانة عما
لحقها من أضرار من جراء هذه الجريمة .

على أن أصحاب هذا الرأى اختلفوا فيما بينهم حول تغليب هذه
الحصة أو تلك . فمنهم من يغلب معنى التعويض على معنى العقوبة :
ومنهم من يغلب معنى العقوبة على معنى التعويض .

ويبين من استقراء قضاء النقض أنه جاء مقررا للطبيعة المختلطة
للتعويضات التى يقضى بها فى الجرائم الضريبية والجمركية ، وهو ما تعبر
عنه بقولها « أن التعويضات المشار اليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب
انجمكية والرسوم هى عقوبة تتطوى على معنى التعويض » (٢) .

والنقد الحاسم الذى يوجه الى هذا الرأى أنه يجب الاختيار بين
العقوبة أو التعويض اذ لكل منهما صفة تستبعد صفة الاخرى ، وأنه
لا يمكن التسليم فى منطق القانون بأن يجمع فى جزاء واحد بين وظيفة

(١) د. احمد فتحي سرور - بند ٦٥ ، أحمد زكى الجبال بند ٨٥ .

(٢) نقض جنئى ١٥/٥/١٩٦٧ من ١٨ من ١٢ ٦٤٢ - ١٢ - ١٩٦٩ من
٢٤ من ٢٢٥ ، ولم يكن الحال كذلك بالنسبة للانفعال التى نص عليها فى
اللائحة اجبركية الصادرة فى ٢/٤/١٨٨٤ حيث ذهبت محكمة النقض الى أن
الجزاء الذى نص عليه فى اللائحة المذكورة وخص لجنة الجهارك بتوقيمه هو
بمؤبلة تعويض بدنى للخرانة العلة على ما أصابها من ضرر ، وأن انفعال
التهرب فى ظل هذه اللائحة تخضع للتقادم المدنى والى قانون المرافعات -
نقض مدنى ١٢/٦/١٩٥٦ من ٧ من ٩٣٤ ، ٢٩ - ١٠ - ١٩٥٩ من ١٠ من
٦٢٩ .

العقوبة التي هي تقويم الجاني ومن ثم يجب أن تكون في نوعها وفي مقدارها كقيلة بتحقيق هذه الغاية ، ووظيفة التعويض التي هي جبر الضرر ومن ثم يقدر التعريض بقدره ، علاوة على أن هذا الرأي ينشأ: حزاء لا يعرفه القانون .

رأينا الخاص : (١)

لاشك لدينا أن الجزاء المتمثل في العقوبة يختلف عن ذلك المتمثل في التعويض اختلافاً يشمل جوهر ما يخضع له كل منهما من أحكام ، وإذا كان الفقه والقضاء في مجال تحليلهما للمهدف والغاية من هذه انغراما يتفقان على طائفة من الأحكام تطبق عليها تتبع من فكرة التعويض ، منها أنه لا يجوز خصم مدة العبس الاحتياطي منها ولا يجوز الحكم برفق تنفيذها ، وعلى طائفة أخرى من الأحكام تتبع من فكرة العقوبة منها أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية (٢) ، وأن للنبيابة العسامة وحدها حق المطالبة بها ، وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة

(١) انظر مذكراتنا « النشاط القانونى فى الموانى » ص ٢٩ .

(٢) نقض جنائى ١٥/٥/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٤٢ حيث تقرر محكمة النقض ترتيباً على ذلك أن « قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة بعد منهيها للخصومة على خلاف ظاهره ما دام أن المحكمة المدنية المحالة اليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومال طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها » .

من تشاء نفسها (١) وبلا ضرورة لندخول الحزاة العامة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على وقوع ضرر عليها . الا أن الحل فى رأينا لا يكمن فى مجرد القول بأن الغرامة التعويضية هى عقوبة تتطوى على معنى التعويض اذ مثل هذا التقرير لا يصح شيئاً حيث يبقى بيان كنه المعيار الذى يحدد الاحكام التى تطبق على هذه الغرامة من أحكام العقوبة وتلك التى تطبق عليها من أحكام التعويض ، ولا نرى فى أحكام محكمة النقض - حتى ذلك المعيار - ونزید على ذلك أن مثل هذا المعيار لا يصح أن نعلمه فى أحكام القضاء بل الواجب فى تقديرنا معالجة الامر بتدخل تشريعى يتمثل فى تضمين قانون العقوبات ما تخضع له تلك الغرامة التعويضية - والمقررة كجزاء فى جرائم أخرى غير جريمة التهريب الجمركى مثل جرائم تهريب التبغ والتهريب الضريبى - من أحكام بحيث تسرى على ما عداها أحكام التعوينى .

الفصل الثالث

المصادرة — Confiscation

المصادرة من العقوبات التكميلية التى نص عليها قانون العقوبات المصرى ، وهى حسب التعريف السائد بين فقهاء القانون الجنائى « نقل ملكية مال أو أكثر الى الدولة » .

والمصادرة وفق نص المادة ١٢٢ من قانون انجمارك ترد على انبضائع محل التهريب ، كما ترد على وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب

١ - مصادرة البضائع محل التهريب :

وتختلف أحكام تلك المصادرة حسب ما إذا كانت البضائع قد ضبطت من عدمه .

(١) نقض جنائى ١٢/٣/١٩٧٢ من ٢٤ من ٣٢٥ .

أ - حالة ضبط البضائع :

المصادرة في هذه الحالة عقوبة تكميلية وجوبية . بمعنى أنه في حالة ضبط البضائع موضوع الجريمة فإنه يتعين على القاضي الحكم بمصادرتها (١) ، سواء كتبت تلك البضائع مما يبيع القانون تداوله أو مما يحظره ، مملوكة للجاني أو آلت الى ورثته في حالة وفاته ، مملوكة للغير ولو كان حسن النية ، ضبطت داخل الدائرة الجمركية أو خارجها (٢) .

وتعرف المصادرة في هذه الحالة بالمصادرة العينية أو الحقيقية

Confiscation en nature ou réelle

هذا ولا يجوز الامر

بوقف تنفيذ المصادرة اذ في اجازة وقف التنفيذ ما يقتضى حتما رد انشئء المضبوط ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في الاجل المحدد في القانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته (٣) .

ب - حالة عدم ضبط البضائع :

يتعذر في هذه الحالة الحكم بالمصادرة لانعدام المحل الذي ترد عليه ، ويحكم في هذه الحالة ، وبغية عدم اغلات الجاني من عقوبة المصادرة

(١) فلا يجوز للقاضي أن يحكم بدلا من مصادرة المواد المهربة الى الداخل ، باعادة تصديرها - نقض جنائي ١٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٤٢ .

(٢) وينبنى على ذلك ان البضاعة اذا اغتصبت من صاحبها داخل الدائرة الجمركية قبل أن تسدد الضرائب الجمركية المستحقة عليها ثم ضبطت في حيازة المقتصب فإن مصادرتها تكون وجوبية ولا يملك صاحبها سوى الرجوع بقيمتها على من اغتصبها ، ويرى الدكتور عوض محمد (بند ٦٩) أن في اطلاق المصادرة الوجوبية على هذا النحو اخلال بهبادئ العدالة لا تقتضيه فواعد التجريم .

(٣) نقض جنائي ١٨/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٩١٦ ، ٤١-١٢-١٩٦٢
س ١٢ ص ٨٨٠ .

مذمونه . بمثل قيمة البضائع • ويدلّ على مثل هذا الحكم غرامة المصادرة
L'amende de confiscation كما تعرف
Confiscation fictive المصادرة في هذه الحالة بالمصادرة الموهمية
ويطلق عليها أحيانا مقابل المصادرة •

وغرامة المصادرة عقوبة تكميلية وجوبية (١) على القاضى الحكم بها
منى تواغرت شروطها ، ولا يجوز الامر بوقف تنفيذها •

واذ كانت هذه الغرامة تعادل قيمة البضائع فانه يتعين على القاضى
تقدير تلك القيمة ، وله في سبيل ذلك الاستمانة بكافة وسائل الاثبات ،
على أنه اذا تمخّذ على القاضى التقدير امتنع عليه الحكم بغرامة
المصادرة (٢) •

والفقه في غالبه على أن غرامة المصادرة عقوبة خالصة يراد بها
ايلاام المحكوم عليه وزجره. ولا يراد منها تعويض أو جبر ضرر ومن ثم
تجرى عليها أحكام العقوبات الجنائية كشخصية العقوبة ، وجواز تنفيذها
عن طريق الاكراه البدنى ، والتنفيذ بها على تركة المحكوم عليه بعد
وفاته ، في حين تميل محكمة النقض (٣) الى اعتبار غرامة المصادرة
عقوبة تنطوى على عنصر التعويض •

٢ — مصادرة وسائل النقل وأدوات مواد التهريب :

وتشمل المصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت في

(١) وهى بوصفها بديلا للمصادرة الواجب الحكم بها تستعير طبيعتها
باعتبارها عقوبة تكميلية وجوبية — د. احمد فتحى سرور بند ٦٥ •

(٢) وثمة تشريعات تقضى بغرامة محددة يحكم بها في حالة تعذر معرفة
قيمة البضائع التى لم تضبط •

(٣) نقض جنائى ١٧/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٣٩ •

التهريب ، وذلك سواء كانت هذه الوسائل وتلك الأدوات والمواد قد أعدت أصلا للتهريب أو لم تكن معدة لذلك ولكنها استخدمت فيه ، ولا يشترط استعمالها في التهريب استعمالا مباشرا ، وسواء كانت مملوكة للجاني أو للغير شرط أن يكون هذا الغير سىء النية • على أنه بالنسبة للسفن والطائرات فإنه لا يجوز مصادرتها ما لم تكن قد أعدت أو أجرت فحسب لهذا الغرض (١) •

ويعتبر من وسائل وأدوات التهريب الآلات التي استعملت في رفع البضائع المهربة من السفن المحملة بها والحقائب والصناديق وغيرها مما أعد لإخفاء البضائع المهربة بداخله •

ومصادرة وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب عقوبة تكميلية اختيارية بمعنى أن للقاضي سلطة التقدير بشأنها ، على أنه إذا حكم القاضي بالمصادرة فإنه لا يجوز له وقف تنفيذ تلك العقوبة •

وقد يتمتع قانونا الحكم بمصادرة وسائل النقل المدة للتهريب كما إذا كانت مملوكة للدولة — وذلك في حالة ما إذا استعملت إحدى عربات السكة الحديد في نقل البضائع المهربة — ، فالمصادرة باعتبار أنه يترتب عليها نقل ملكية المال من ملك صاحبه الى ملك الدولة لا يتصور ورودها على أموال مملوكة للدولة ذاتها ، ففي هذه الأحوال لا يجوز الحكم بالمصادرة (٢) •

وفي حالة عدم ضبط وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب فإنه لا يجوز الحكم بما يعادل قيمتها « أى عرامة المصادرة » على نحو

(١) فإذا أجز الريان السفينة بقصد تهريب بضائع عليها دون علم صاحبها بالفرض المؤجرة من أجله فإنه يجوز مصادرتها رغم ذلك لأن مالك السفينة مسئول عن أعمال الريان طبقا لاحكام القانون البحرى •

(٢) د. أحمد تقي سرور — بند ٦٥٠ ، أحمد زكى الجبال بند ٧٤ •

ما هو مقرر في حالة عدم ضبط البضائع محل التهريب ، وصياغة المادة ١٢٢ من قانون الجمارك تفرض هذا النظر اذ أوجب القانون الحكم بغرامة المصادرة في حالة عدم ضبط البضائع محل التهريب ؛ ولو أراد المشرع مد هذا الحكم الى وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب لنص على ذلك مراعاة ، ونفس الحكم يتبع في حالة ما اذ تعذر قانونا الحكم بمصادرة هذه الوسائل وتلك الادوات والمواد فلا يجوز الصيغ بغرامة بديلة للمصادرة ، أما في القانون الفرنسي فيجوز الحكم بغرامة المصادرة في جميع الاحوال ، أى سواء تعذر قانونا الحكم بالمصادرة أو لم تضبط وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب (١) .

وحيث يصحح الحكم بمصادرة البضائع ووسائل النقل وأدوات ومواد التهريب نهائيا فإنه يكون لمصلحة الجمارك وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون الجمارك حق للتصرف فيها .

فصل خاص

العود والتعدد والارتباط

أولا - العود :

نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ من قانون الجمارك على أنه في حالة العود يجوز الحكم بمثل العقوبة والتعريض ، فتوقيع العقوبة المشددة في حالة العود أمر جوازى للقاضى ، والعود هنا عود خاص لا تترتب آثاره الا اذا كان الجانى قد سبق انحكم عليه في جريمة تهريب ، ويترتب هذا الاثر مهما كان مقدار العقوبة السابقة ومهما كان نوعها ومهما كانت المدة التى انقضت بين انحكم لأول والجريمة الجديدة مادام

ان المحكوم عليه لم يسترد اعتباره بقوة القانون أو يحكم من القضاء (١) .
على أنه وفقا لنص المادة ١٦٤ مكرر من قانون الجمارك « المضافة
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ » فان الحكم بمثلتي العقوبة والتعويض يكون
وجوبيا في حالة العود في جرائم تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار
أو الشروع في ذلك أو حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار مع العلم
بأنها مهربة .

أثيا - التصدد :

ومحل التساؤل هو ما اذا كانت جريمة التهريب الجمركي تتعدد
مع جرائم الاعتداء على المال تعددا مديا أم أنها قد ترتبط ارتباطا
لا يقبل التجزئة طبقا للمادة ٣٣/٢ عقوبات .

اذا كان مرتكب الشروع في التهريب قد سبق له أن سرق البضائع
التي شرع في تهريبها ففي هذه الحالة لا يجوز اعتبار جريمة الشروع في
التهريب وجريمة السرقة مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا للمادة
٣٣/٢ عقوبات اذ النص المذكور يتطلب توافر شرطين أحدهما وحدة
الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة ، ويفترض شرط وحدة الغرض أن
تتفق الجريمتان في المصلحة المحمية المعتدى عليها فاذا اختلفت فلا يمكن
البحث في وحدة الغرض (٢) ، فانحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو
حق المجنى عليه في ماله المسئول عنه وهو يختلف اختلافا بينا عن حق
الدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو اقتضاء الرسوم
المستحقة على البضائع المهربة (٣) .

(١) د. موش محمد — بند ٧٠ ، ويلاحظ أنه وفقا لنص المادة الاولى
من قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ فان ارتكاب المخالف أية جريمة
جمركية يندرج ضمن الحالات التي لا يجوز معها التصالح .

(٢) د. احمد فتحي سرور — بند ٦٥١ .

(٣) نقض جنائي ٢/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٢٠ .

وفي هذا الخصوص تورد محكمة النقض : « ان جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجمركي . فلكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى . ولا أثر لما انتهت اليه المحكمة من براءة الطاعن من واقعة السرقة على جريمة التهريب التي توافرت شرائطها قبله » (١) .

الثا - الارتباط :

من المقرر أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٣ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، فلا محل لاءماله عدد القضاء بالبراءة في احدى التهم أو سقوطها أو انقضاء (٢) .

وتنص المادة ١/٣٣ عقوبات على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

والنص على هذا النحو يعرض لحالة التعدد المعنوي الذي يتحقق في حالة ارتكاب الشخص لفعل يكون في 'قانون أكثر من جريمة ليقرر أنه لا يجوز أن توقع بسببه الا عقوبة واحدة هي تلك المقررة للجريمة الأشد ، ومن ثم يحكم بتلك العقوبة بكل ما تشتمل عليه من عقوبات أصلية وتبعية وتكميلية وجوبية .

ويثور التساؤل عن مصير العقوبات التبعية والتكميلية للجرائم الاخف ، وما اذا كان مقتضى جب عقوبة الجريمة الأشد عقوبة الجريمة الاخف ينصرف الى العقوبات التبعية والتكميلية للجريمة الاخيرة .

(١) نقض جنائي ١٢/٢١/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢٩ ، وفي ذات المعنى نقض جنائي ١٢/١٧/٦٣ س ١٤ ص ٩٤ .

(٢) نقض جنائي ٢٧/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٥٨ .

الخلافاً قائم من الفقه في هذا الصدد ، فثمة من يرى أن المشرع إذ أوجب الحكم على الجاني بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد دون غيرها فقد استبعد بذلك سائر النصوص التي تعاقب على الجرائم الأخرى ، وأن ذلك الاستبعاد يشمل كل ما قضى به من عقوبات أصلية وتبعية وتكميلية وأي جزء آخر مما ينطوي على معنى العقوبة أو التمييز أو التوقيف أو التدبير الاحترازي ، وثمة من يذهب إلى أن الجب يقتصر نطاقه على العقوبات الأصلية والتبعية المقررة للجرائم الأخرى دون ما عداها من أجزية أخرى ، وبالتالي فإن الحكم بعقوبة الجريمة الأشد لا يحول دون الحكم على الجاني بالعقوبات التكميلية المقررة للجرائم الأخرى (١) .

وقد أخذت محكمة النقض بالرأي الثاني ، وحددت في أحكامها طبيعة العقوبة التكميلية للجريمة الأخف التي يحكم بها مع العقوبات المقررة للجريمة الأشد ، بحيث يكون المسند إلى المتهم جلب مفدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة « وهو الأمر المعاقب عليه وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات » وتهريب ذلك المخدر بأدخاله إلى أراضي جمهورية مصر العربية بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة « وهو الأمر المعاقب عليه وفقاً لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ » فقد سارت أحكامها على وجوب الحكم بالغرامة التعويضية المنصوص عليها في قانون الجمارك بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات (٢) .

وتورد محكمة النقض في هذا الصدد ما يلي : (٢)

-
- (١) انظر في هذا الصدد الدكتور عوض محمد — قانون العقوبات —
التقسيم العام — ١٩٨٧ بند ٤٥٠ .
(٢) نفخ جنائي ١٩٧١/٣/٢١ من ٢٢ من ٢٥٩ ، ١٢-٣-١٩٧٣ من
٢٤ من ٣٢٥ ، ٢٦/٥/١٩٨٠ من ٣٢ من ٦٨٠ ، ٢٦-٤-١٩٨١ من ٣٢
من ٤٠٤ .

الاصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لها عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبة التكميلية التي تحصل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض للخزانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها معها تكن العقوبة المقررة لها يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه » .

على أن محكمة النقض ذهبت في حكم لها صادر بتاريخ ١١/١١/٨١ (١) إلى التفرقة بين حكم فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وقصر ذلك الأثر الذي يتعلق بالحكم بالعقوبات التكميلية التي تتعلق بطبيعة الجريمة الأخف مع العقوبات المقررة للجريمة الأشد على حالة التعدد الحقيقي المنصوص عليه في المادة ٣٢/٢ عقوبات دون التعدد المعنوي الذي تنص عليه الفقرة الأولى من تلك المادة .

وتتضمن وقائع الطعن موضوع ذلك الحكم في أنه كان قد أسند إلى الطاعن أنه ١ - هرب السبائك الذهبية المينة الوصف والقيمة بالمحضر بأن أدخلها إلى البلاد بالمخالفة للنظم المقررة وعمد إلى اخفائها عن أعين السلطات المحلية بقصد التهريب من سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها ٢ - استورد السبائك الذهبية سائلة الذكر على غير النظم والاوزاع المقررة قانوناً وطلبت النيابة العامة معاقبته بمواد القانونين ٦٦ لسنة ٦٣ ، ٩٧ لسنة ٧٦ ، ١١٨ لسنة ٧٥ والمادة ٣٠ عقوبات ، وقضت محكمة جناح الجرائم المالية عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم

خمسائة جنيه عن كل من التهمتين ومصادرة الذهب المضبوط وتعويض
جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و٦٦٠ مليم ، وقضت محكمة الجنح المستأنفة
بتغريم المتهم خمسائة جنيه عن التهمتين والتأييد فيما عدا ذلك .

وقررت محكمة النقض فى الحكم الصادر منها فى ذلك الطعن ما يلى :

« ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت فى
مدوناته أن الطاعن أ تى فعلا واحدا هو ادخال السبائك الذهبية ،
وأن هذا الفعل نتج عنه وصفان فى القانون مما ينطبق عليه الفقرة
الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، انتهى الى القضاء بتغريم
الطاعن خمسائة جنيه عن التهمتين وتأيد حكم محكمة أول درجة فيما
قضى به من مصادرة وتعويض جمركى . لا كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢
من قانون العقوبات اذ نصت فى فقرتها الاولى على أنه « اذا كون الفعل
الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم
بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى
يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تتمخض
عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها
وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف
والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ
يعتبر الجانى كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على
خلاف حالة التعمد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة
أتى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٣ سالف الذكر ، اذ لا أثر
لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات
انكسالية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق
بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تبان صياغة الفقرتين
اذ أردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة
« دون غيرها » فى الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما أسقط
تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ، ولو كان مراده

التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بمعبارة واحدة وعلى نسق واحد . ولما كانت ثمة حاجة الى أفراد فقرة لكليهما . لا كان ذلك وكان الفعل الذى قارغه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاضاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه لسبائك باذخالها الى البلاد وتعتمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى — أعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات — اعتبار الجريمة التى تبخض عنها الوصف الاشد — وهى جريمة الاستيراد — والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون انجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ : أصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المظنون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٣ سالفه الذكر ، وهو ما يكون معه قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ ملليم » .

وأنة وان كانت محكمة النقض لم تردد فى أحكامها اللاحقة

ذلك النظر الذى ذهبت اليه فى حكمها الصادر فى ١١/١١/١٩٨١

الا أن قضاء ذلك الحكم كان محل نقد من جانب الدكتور عوض محمد (١)

(١) الدكتور دوض محمد — المرجع السابق ذات الموضوع ، وهو مع ذلك يتفق مع النتيجة التى انتهى اليها الحكم محل التعليق بالنسبة للواقعة التى كانت معروضة عليه . وذلك لعلة أخرى مفادها ان الواقعة تنطوى فى الحقيقة على حالة من حالات تنازع النصوص لاحالة من حالات التعدد المعنوى ، ذلك من استيراد السبائك الذهبية على خلاف النظم والاضاع المقررة بعد تهريبها

نورده بنصه لما يتسم به من اصاله وعمق ، اذ يقرر في هذا الصدد :

« ان المادة ٣٢ عقوبات لم تصرح باستبعاد النصوص التي تعاقب على الجرائم الاخرى ، كما أنها لم تنف وقوع هذه الجرائم ، وكل ما صرحت به هو وجوب الاعتداد في مقام العقاب بالجريمة الاشد والحكم بعقوبتها وحدها . فالاستبعاد اذن ينصب على العقوبات المقررة للجرائم الاخف . وقد يرد على ذلك بأن النتيجة واحدة ، اذ لا فرق بين الامرين . وهذا غير صحيح ، لان استبعاد النص أو نفى الجريمة الاخف يحسم الخلاف قطما ، أما استبعاد العقوبة الاخف فلا يحسمه ، اذ يتعين عندئذ تحديد المراد بهذه العقوبة : هل يؤخذ لفظها على عمومه فيشمل كل ما يصدق عليه اسم العقوبة ، أو يخص اللفظ بحكمة الجب وبوظيفة العقوبات التكميلية فيقتصر معناه على العقوبة الاصلية وحدها ؟ ثم ان لفظ العقوبة لو أخذ — جدلا — على عمومه فهو لا ينصرف الى التدابير الاحترازية ولا الآثار الجنائية ، ومن ثم فانه لا ينبغي أن يثور خلاف في ضرورة توقيع تلك التدابير وترتيب هذه الآثار . والذي نراه أن العقوبة التي يشملها الاستبعاد تقتصر على العقوبة الاصلية دون العقوبات التكميلية ، فهذا التخصيص هو ما يتفق و مراد الشارع ، لانه لم يقصد من المادة ١/٣٣ تقرير سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع العقاب ، وانما قصد ادخال عقوبة في عقوبة . والتداخل أو الجب انما يكون في العقوبات الاصلية دون التكميلية ، لان الاخرة — كما تردد محكمة النقض — عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التي

==

وفقا لقانون النقد وماتون الجمارك على السواء . فالواقعة بكل عناصرها تخضع لنصوص القانونين معا . ولما كان نص النقد المنطبق على الواقعة يعتبر خاصا بالنسبة لنص الجمارك فلان الاول وحده يكون هو الواجب المنطبق ، أما الثاني فيستبعد برهته — هلبش ص ٦٩٧ .

تقتضى توقيمها ،هما تكن العقوبة المقررة للجرائم الأخرى .

أما الفقرة التي أنقضا حكم النقض المشار اليه بين الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة ٣٣ فضعيفة السند ، لان العبارة التي اشتملت عليها الفقرة الأولى والتي تعلق بها الحكم لا تحتل المعنى الذي استخلصه ، فهذه العبارة لا تعدو أن تكون استطرادا لم يصف للنص جديدا . ذلك أن التول باعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها يتساوى مع القول بالاعتصار على هذه العقوبة دون غيرها . ولو حذفت تلك العبارة من الفقرة ما نقص من معناها شيء ، بل أن ظاهر عبارة الفقرة الثانية كان يجعل القول بالعكس أولى ، لأنها توجب اعتبار الجرائم المرتبطة كلها « جريمة واحدة » والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، ورغم ذلك فالاجماع منمقد في الفقه والقضاء على وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المقررة للجرائم الأخف » .

على أن الهيئة العامة للمواد الجنائية بمحكمة النقض قد حسمت الرأي أخيرا في هذا الخصوص وذلك بحكمها الصادر بتاريخ ٢٤/٢/٨٨ (الطعن ٣١٧٢ س ٥٧ ق) وذلك بالانتصار للرأي الذي كانت قد ذهبت اليه محكمة النقض في حكما الصادر بتاريخ ١١/٢/٨٢ وعدلت بذلك عن المبدأ الذي كانت قد استقرت عليه . فقد عرض على الدائرة الجنائية الطعن في حكم قضى بمعالجة المحكوم عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ومقتريم كل منهما عشرة آلاف جنيه وبصدارة الجواهر المخدرة المضبوطة وبإلزامهما بأن يؤديا إلى مصلحة الجمارك ثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وواحداً وثلاثين ألفاً وسبعمائة وثمانين جنيهها وثمانمائة وأربعين ملياً وذلك عن جريمتي جلب جواهر مخدرة وتهريبها ، وقد رأت الدائرة العدول عن المبدأ القانوني الذي قرره أحكام سابقة من وجوب الحكم بالعقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب ، فقررت بجلستها المعقودة ٨/١٢/١٩٨٧ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد الجنائية

للفصل فيه وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ و٠٠ ولوردت الهيئة العامة للمواد الجنائية بحكمها سالف الذكر مايلي :

« ومن حيث أن مبنى الاحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ القانوني الذي قرره هو أن جريمتي جلب المواد المخدرة وتهريبها تقوم كلتاهما على فعل مادي مستقل وإن ارتبطت احداهما بالآخرى بحيث لا تقبل التجزئة ، ومن ثم فقد أعطت تلك الاحكام نص للفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات وقضت — بالاضافة الى العقوبة الاصلية المقررة الجريمة ذات العقوبة الاشد — بالعقوبات التكميلية المقررة لجريمة التهريب للجبركي »

ومن حيث أن المادة ٣٣ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الاولى على أنه : اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة واصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٣ سالفة الذكر . اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذمتها لابعقوبتها . لما كان ذلك ، وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتخطيم استعمالها والتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة

من خارج الجمهورية ودخلها المجاز الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا . بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر 'المخدرة' - ونحو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل اثنى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها . فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا الاشخاص والجهات التي بينها بيان حصر ، والطريقة التي رسمها على سبيل الاثزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، واجبا على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الاولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالاقليم الجمركي ، الاراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والحدود المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة . ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به ، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى الى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص فيها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المتوط بها منح ، يعد جلبا محظورا . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه على أن

٢ يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها ، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة » يدل على أنه اذا انصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد ادخال هذه البضائع الى البلاد أو اخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها ، بينما اشترط لتوافر الجريمة بالنسبة الى غير المنوع من البضائع أن يكون ادخالها الى البلاد أو اخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة .
كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، تنص على أن « يعاقب بالاعدام ويغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ وكان الاصل ، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة ، فان مجرد ادخالها الى البلاد قبل الحصول على انترخيص سالف الذكر ، يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جريمتى جلبها المؤثمة بالمادة ٣٣ آنفة البيان وتهريبها المؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه ، وهو ما يقتضى اعمال نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأشد — وهى جريمة جلب الجواهر المخدرة — والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢. من قانون الجمارك السابق ذكره — أصلية كانت أم تكميلية .

ومن حيث أنه لا تقدم ، فان الهيئة العامة تنتهى ، بالاغلبية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية ، الى العدول عن الاحكام التى صدرت على خلاف هذا المنظر » .

الباب الرابع

الاجراءات الجنائية في جريمة التهريب الجمركي

التعرف على الاجراءات الجنائية في جريمة التهريب الجمركي يقتضى دراسة الدعوى الجنائية في هذه الجريمة اذ لها سمات خاصة ، ثم نتبع ذلك بدراسة المضبط والتفتيش ، ونعرض أخيرا للمحاكمة والحكم والظعن في المكم •

الفصل الاول

الدعوى الجنائية في جريمة التهريب الجمركي

تخضع الدعوى الجنائية في جريمة التهريب الجمركي لكافة الاحكام المقررة للدعوى الجنائية في قانون الاجراءات الجنائية (١) ، فيما عدا أن قانون الجمارك يوجب تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية ، كما يقرر التصالح والذي يرتب وجوبا في حالة تحققه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال .

الفرع الاول - وجوب تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية :

عرض قانون الاجراءات الجنائية في نصوصه الى بعض الجرائم التي لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عنها أو اتخاذ أى اجراء فيها الا بناء على طلب كتابي (٢) ، وثمة جرائم أخرى نصت عليها بعض القوانين

(١) مثل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبوفاة المتهم .

(٢) وهى جرائم الميعب في حق رؤساء الدول الاجنبية أو ممثليها أو المعتمدين بمصر بسبب أمور تتعلق بإداء وظائفهم « المادتان ١٨١ ، ١٨٢ عقوبات » ، وجرائم السب والإهانة لمجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة « المادة ١٨٤ عقوبات » .

ويجدر في هذا المجال ايضاح معيار التفرقة بين كل من الشكوى Plainté والطلب Requête والاذن Autorisation ، فالشكوى تتعلق بالمصالح الخاص للجنى عليه ، نهى تصدر من صاحب الشأن أو الضرور في الجريمة أو ممن يمثله وتكون شغوية أو كتابية الى سلطة مختصة عن جريمة معينة وقعت ، ومن ثم نأثرها عينى بالنسبة للجريمة ، أما الطلب فهو يتعلق بالمصالح العام للدولة حيث يتعلق رفع الدعوى في بعض الجرائم على تقديمه تلك المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ، ١٨٢ عقوبات ، فهو يقترب من

«خاتمة تخضع لذات التقيد منها جرائم التهريب الجمركي (١) .
والحكمة التي دعت المشرع الى ايراد قيد يحد من حق النيابة
لعمامة في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الاحوال تقديره أن ثمة
جرائم ذات طبيعة خاصة لاتصالها بمصالح الدولة الجوهرية . تتطلب
الموازنة بين اعتبارات تحريك ورفع الدعوى من عدمه تكون فيها جهات
أخرى أقدر على اجراء تلك الموازنة ، ومن ثم ترك لها تقدير ذلك معلقا
أمر نهريا : «دعوى ورفعها على طلب كتابي يصدر عنها (٢) .

=

الشكوى ولكنه يختلف عنها اختلافا جديا بحسبانه عملا اداريا
acte administratif

لا يعتمد متى ارادة فرد ولكن على مبادئ موضوعة في الدولة ولا يكون
الا كتابيا ، وانجلب بينه وبين الشكوى هو جواز التنازل عنها ، بينما الاذن
يختلف عن الشكوى والطلب اذ يصدر بسبب شخص معين ايا كان نوع
اجرامية التي يتهم فيها كالاذن برفع احصانة البرلمانية او الحصانة القضائية ،
ومثل هذا الاذن متى صدر لايحوز المعنول عنه ، فالاذن يكون شخصا متعلقا
بشخص معين في حين أن الشكوى او الطلب اجراء عيني متعلق بجرائم
معينة — نقض جنائي ١٩٦٧/٣/٧ من ١٨ من ٣٣٤ .

(١) وكذلك جرائم التهريب الضريبي ، وجرائم تهريب النقد ، وجرائم
تهريب التبغ ، والجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام استخبار رأس المال
الغربي والاجنبي والمناطق الحرة او احكام اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة .

(٢) وليس بشرط أن تكون تلك الجهات هي المجنى عليها في الجريمة
موضوع الطلب وانما حددها المشرع على أساس انها اقدر من غيرها على
تقديم الملاحظات تحريك الدعوى ورفعها من بعدهم — راجع الدكتور مأمون
محدد سلاحة — قتلون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه واحكام النقض —
الطبعة الاولى ١٩٨٠ من ٦٨ ، وتعتبر محكمة النقض عن ذلك بقولها « يصدر
الطلب من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها او بصفتها
أمانة على مصالح الدولة العليا » — نقض جنائي ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦ من
٧٤٣ .

النص القانوني :

نصت الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه :

« لا يجوز رفع الدعوى المدومية أو انتهاذ أى إجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام لمصلحة الجمارك أو من ينييه » .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك المضافة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه :

« استثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى المدومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة (جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة) الا بناء على طلب وزير المالية أو من ينييه » .

جرائم التهريب الجمركى التى تخضع لتقيد الطلب :

يسرى قيد الطلب على كل جرائم التهريب الجمركى التى نص عليها قانون الجمارك ، وهى جرائم التهريب الضريبى وغير الضريبى ، حقيقيا كان ذلك التهريب أو حكما ، ويستوى بعد ذلك أن تكون الواقعة جريمة تامة أو مجرد شروع .

فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه (١) .

(١) نقض جنفى ١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ص ٥٠٢ ، ١٨-٤-١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٤٩ ؛ ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص ٧٧١ .

على أنه ليس من قيد على النيابة العامة في تحريك ورفع الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم التي تقتزن بجريمة التهريب الجمركي . وفي هذا الصدد تورد محكمة النقض ما يلي :

« الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها صفا للقانون . وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا استثناء من نص الشارع . . . واذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه جلب مخدرا دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وأن الحكم دان الطاعن على مقتضى هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به ، وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فإن قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى بشأنها لا تتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي » (١) .

(١) نقض جنائي ٤/٢٩ ، ١٠-١٢-١٩٧٣ من ٢٤ ص ٥٥٩ ، ١٢٠١ ، ١٨/١٠/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٨٥ ، وفي ذات المعنى نقض جنائي ١٢-٢-٧٣ من ٢٤ ص ١٩٢ والذي ورد به « النعى على الحكم بالبطلان لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى اعمالا لحكم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون ، ولا يؤثر في ذلك أن الانهزام الذي اسند الى الطاعن تضمن وصفا لتهمة ثابتة هي الشروع في التهريب الجمركي ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذه التهمة وانتهى الى ادانة الطاعن عن تهمة جاب المواد المخدرة وحدها مما مفاده انه أغفل الفصل في التهمة الثانية ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يوجه بطلانا فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع » .

نطاق الطلب في جريمة التهريب الجرمي :

من المقرر أن خطاب الشارع في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب ، كثيرها من أحوال الشكوى والاذن ، انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب الى غير النيابة العامة من جهات الاستدلال (١) .

وسلطة النيابة العامة فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لا تبدأ الا بما تتخذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها متعباً لرتكبي الجرائم باستجماع الادلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى .

فالخصومة لا تتعقد ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تتدبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

ولا تعتبر الدعوى الجنائية قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة اذ من المقرر في صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الاولى التي تسلسل لها —

(١) نقض جنائي « الهيئة العامة » ١٧/٥/١٩٦٦ س ١٧ من ٤١٥ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ من ١٤٨ ، ٦/٣٠ ، ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ من ١٧٦ ، ١٣٥٦ ، ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ من ١٢٠١ ، ٥/٤ ، ١٩٨١-١٢-١٩ س ٣٢ من ٤٤٨ ، ١١٤٤ ومن ثم نعمد تقديم الطلب لا يحول دون جمع الاستدلالات عن طريق التحري والبحث بكافة الوسائل القانونية وبمعرفة مأموري الضبط القضائي ومن بينهم رجال الجمارك المكلفون اصلاً بتنفيذ احكام قانون التهريب .

مباشرة على تحريكها - وتبقى لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم "الاصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد معنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لفشوئها اذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها (١) .

هذا ولصاحب الطلب أن يقصره على اتخاذ الاجراءات فقط ثم يطلب بعد اتخاذها رفع الدعوى الجنائية بطلب آخر مستقل . أو أن يجعله شاملا لاتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية معا اذا رأى من ظروف الواقعة المروحة ما يدعو لطب رفع الدعوى الجنائية دون حاجة لانتظار اتمام الاجراءات لبدء هذا الطلب اذ أن ذلك متروك لمعلق تقديره في نطاق الصالح العام وفقا لنصوص القانون ، ولا مخالفة للقانون اذا ما صدر طلب اتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية في وقت واحد ولا يبنى على ذلك بطلان (٢) .

وإذا كان الاثر المترتب على تقديم الطلب هو رفع القيد الاجرائي الذي كان يحصل بين النيابة العامة وبين حريتها في اتخاذ الاجراءات ، ألا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن تقديم الطلب لا يلزم النيابة العامة بتحقيق الدعوى أو برفعها الى القضاء ، فيجوز لها أن تحفظ الاوراق

(١) نقض جنائي ١٧/٥/١٩٦٦ سلف الاشارة ، ٤-١١-١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٩٩ . ٣٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٦١ ، ١-١١-١٩٨١ (سلف الاشارة) ، وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض في ١٩/١٢/١٩٨١ « سلف الاشارة » . من اعرض الاستدلال التي قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحوة في حدود حالة من حالات التلبس بالجريمة استنادا الى الحق المخول اصلا لرجل انضبط القضائي وبدون تدب من سلطة التحقيق بما لا يرد ما بها قيد من الشارع في توقفها على الطلب .

(٢) نقض جنائي ٧/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٣٤ .

دون تحقيق ، كما يجوز لها اصدار قرار بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية
بعد ما تجريه من تحقيقات .

الآثر العيني للطلب :

متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا حق للنيابة العامة اتخاذ
الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الاجراءات
بالنسبة الى سائر ما قد تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع
الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت .

وقضاء النقض على أن الطلب بالنسبة لجرائم النقد أو التهريب
أو الاستيراد يتعلق بجرائم من صعيد واحد ، وتقرر محكمة النقض في
هذا الصدد : (١)

« متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد
أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة
أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد
تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب
بشأنه من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال القيد ويقاؤه
معا مع وروده على كل واحد دائرا مع الاوصاف القانونية المختلفة
عينا ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشتات
القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ،
اذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها
جميعا أنها جرائم مالية تمس اثنتان الدولة ولا تسبق له بأشخاص
مركبها ، وبالتالي فان الطلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجمع

(١) نقض جنائي ١٩٦٧/٢/٧ سلف الاشارة ، ٢٨-١٩٦٩-١٩٦٩ س ٢٠
س ٥٦٥ ، ٢٦/١٠/١٩٧٥ س ٢٦ من ٦٣٠ ، ٣٠-١٩٧٧ س ٢٩ من
٣٥٢ .

أوصافها وكيفيةها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكتسفت عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر :يعنى للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قمره أو تقييده ، أما انقول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جسد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الامر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائى واحد » .

أثر عدم تقييم الطلب أو التراخى في تقديمه :

رفع النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينييه اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لاتخاذ لا يصححه الطلب اللاحق ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ويكون حكم المحكمة في هذه الحالة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير الاوضاع المقررة في القانون ، واتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة يكون معدوما قانونا بما يتمتع معه عليها التعرض لموضوعها (١) .

و ذات الحكم يترتب اذا صدر الطلب ممن لم يسبغ القانون عليه صفة في تقديمه ، أى انتفت صفة مصدر الطلب ، اذ لا يرتب القانون على ممثل هذا الطلب أى أثر .

(١) نقض جنائى ١١/٨/١٩٦٠ من ١١ من ٧٧٨ ، ٢٢-١-١٩٦٢ من ٣٥ ٢٢٢٤/٢/١٩٦٥ من ١٦ من ١٥١ ، ١٨-٤-١٩٦٧ من ١٨ من ٥٤٩ ١٥٤/٤/١٩٦٨ من ١٩ من ٤٥١ ، ١١-١١-١٩٨١ من ٣٢ من ٤٥٩ .

وبالمثل فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق تتخذها النيابة العامة تبذل تقديم الطلب يقع باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام (١) ، حتى لو كانت الجريمة فى حالة تلبس ، ولا يترتب على الطلب اللاحق تصحيح الاجراءات التى تكون النيابة العامة قد باشرتھا من قبل (٢) .

الشكلىة فى الطلب « الشروط الواجب توافرها فى الطلب » :

أولاً - من يصدر الطلب :

نصت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك على أن تقديم الطلب يكون من المدير العام للجمارك أو من ينييه ، وولاية المدير العام للجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراءات فى الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتبارها وحده الاصيل ومن عداه من ينييهم وكلاء عنه فى الطلب ، وعموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، ومن ثم يكفى التفويض العام ، بمعنى أنه لا تشترط الانابة بمناسبة كل جريمة ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن فى الاذن أو الشكوى يجب أن يكون فى كل قضية على حدة (٣) .

(١) نفى جنائى ١٩٦٧/٢/٧ من ١٨ ص ٣٣٤ ، ١٥-١-١٩٦٨ س ١٦ ص ٤٥١ .

وتنص المادة ٢/٦ اجراءات جنائية على أنه « وفى جميع الاحوال التى يشترط فيها القانون لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على اذن أو طلب من المجنى عايه أو غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الاذن أو الطلب » .

(٢) نفى جنائى ١٩٦٣/١/٢٢ من ١٤ ص ٣٥ .

(٣) ذلك أن القول بغير هذا يؤدى الى التسوية بين الانابة والطلب وهو ممنوع ، كما أنه لا وجه لقياس الانابة المنصوص عليها فى المادة ١٢٤. سالفه البيان على التذنب فى حكم قانون الاجراءات الجنائية لاختلاف النصوص التى تحكم موضوع كل منهما مما يقتضى المغايرة بينهما فى الحكم - نفى جنائى ١٩٦٦/٥/١٧ من ١٧ ص ٤١٥ .

على أنه استثناء من أحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك فإنه — وعلى نحو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مكرر من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ — لايجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة الا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص على تفويض مدير عام مصلحة الجمارك ومديرى العموم بها في طلب رفع الدعوى العمومية في هذه الجرائم .

ثانيا - جيعاد تقديم الطلب :

يبنى الحق في الطلب قائما حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واذ كانت جريمة التهريب الجمركى أو الشروع فيه من قبيل الجنح فان الدعوى الجنائية تنقضى فيها بضى ثلاث سنوات « المادة ١٥/١ من قانون الاجراءات الجنائية » .

ثالثا - شكل الطلب وبياناته :

يجب أن يكون الطلب مكتوبا (١) ، وليس من شكل معين يستلزم في هذه الكتابة سوى أن يكون صدورها ممن أناط به المشرع تقديمه على نصوص ما بينا ، وأن تكون عباراته قاطعة الدلالة في رفع الدعوى الجنائية (٢) .

(١) نفى جنائى ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٣٢ ، فلا يكفى صدور الطلب شفاهة أو بمحاذاة تليفونية وإو أثبت ذلك في المحضر ، فالتقانون يشترط طلبا كتابيا ، والمتصود بالكتابة هو الكتابة المخيلة بتوقيع صاحب الصفة في تقديم الطلب . الدكتور محمد زكى أبو عامر — الاجراءات الجنائية ١٩٨٤ ند ١٥٨ . ويختلف الطلب عن الشكوى في هذا الصدد اذ الشكوى قد تكون شفوية أو كتابية (المادة ٣ اجراءات جنائية) .

(٢) نفى جنائى ١٩٧٠/١٢/١٣ س ٢١ ص ١٢٩٥ .

وأذا نعد المتهمون في جريمة التهريب فإن تقديم الطلب ضد واحد منهم يجعل النيابة العامة في حُلٍّ من مباشرة الدعوى في مواجهة الباقين (١) •

ولا يعد اسم المتهم أو المسئول عن الجريمة بياناً جوهرياً في الطلب ، فيكفى لصحة الطلب اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديداً كافياً دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى الجنائية عنها قبله (٢) ، ذلك أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوي على التصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها حال أن مباشرة الاجراءات قبل شخص واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى اجنائية عليه هي اجراءات تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة (٣) •

التنازل عن الطلب وأثره :

من المقرر وفقاً لنص الفقرة الاولى من المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية أن لن خوله القانون سلطة تقديم الطلب أن يتنازل

(١) الدكتور عوض محمد — جرائم المخدرات والتهريب الجرمي والنقدي ١٩٦٦ — بند ٧٨ ، وفي هذا الصدد تقرر محكمة النقض أن تقديم الطلب بالنسبة لأحد المتهمين يعتبر تقديماً له بالنسبة للمتهمين في نفس الواقعة ولو لم تكن اسماؤهم معلومة وقت الطلب — نقض جنائي ١٩٦٧/٣/٧ سالف الإشارة . وتنص المادة ٤ اجراءات جنائية على أنه إذا نعد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم تعتبر انما مقدمة ضد الآخرين •

(٢) نقض جنائي ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٤٣ ، ٨ ، ٤/١٥ ، ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٩٨ ، ٤٥٩ ، ٨٩٩ •

(٣) نقض جنائي ١٩٦٧/١٢/٢٨ س ٢٨ ص ١٠٤٨ •

عنه ألى أن يصدر في اندعوى حكم نهائى •

وعلى ذنت يكون للمدير العام مصلحة الجمارك ولن أنابه في تقديم الطلب في جريمة التهريب الجمركى التنازل عن الطلب ، ومثل هذا التنازل جائز في أى دور من أدوار الدعوى الجنائية ، ويجوز ذلك أمام محكمة النقض (١) •

ويجب أن يكون التنازل عن الطلب كتابة ، ويتمين أن يكون باتا غير معلق على شرط ، ومتى صدر التنازل فلا يمكن العدول عنه • والتنازل عن الطلب لا يقبل التجزئة ، فحصوله بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة لباقي المتهمين في ذات التهمة عملا بوحدة الواقعة (٢) •

ويترتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية (٣) ، ومثل هذا الاثر الذى يترتب التنازل عن الطلب من النظام العام لما هو مقرر من أن جميع أسباب انقضاء للدعوى الجنائية من النظام العام •

وانقضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون بحصول التنازل يمنع من تقديم طلب جديد ولو اكتشفت وقائع جديدة لا تشكل في حد ذاتها جرائم مستقلة لم تكن معلومة وقت التنازل (٤) •

هذا وليس من قيد على حق مصلحة الجمارك في التنازل عن الطلب ، على أنه يبقى القول أن التنازل عن الطلب أمر غير مرغوب فيه خاصة وأنه يحصل دون مقابل على خلاف التصالح ، ذلك أنه لو صح أن يكون للإدارة رأى في تحريك الدعوى الجنائية فلا يجوز بعد أن قدرت الظروف

(١) الدكتور حسن صادق المرصفاوى — بند ٤٢ •

(٢) نقض جنائى ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ من ٣٣٤ •

(٣) نقض جنائى ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ من ٥٠٧ •

(٤) الدكتور محمد زكى ابو عامر — بند ١٧٨ •

أن تعود فتعدل عنه والا كانت الدعوى الجنائية محلاً للمساومات (١) •

أثر التنازل عن الطلب في أحوال الارتباط :

من المقرر أن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفياً (٢) ، ومن ثم فإن التنازل عن الطلب في جريمة التهريب الجمركي ، الذي قيد القانون حرية النيابة العامة في رفعها بتقديم الطلب ، لا يحدث أثره إلا بالنسبة لجريمة التهريب دون غيرها من الوقائع •

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى — الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن — الجزء الأول ١٩٦٣ بند ١٥١ •

(٢) نقض جنائي ١٢/٥/١٩٦٩ ش ٢٠ ص ٦٨٥ ، ١٢-٢-١٩٧٣ ش ٢٤ ص ٢٠١ •

الفرع الثاني — التصالح في جريمة التهريب الجمركي

تعريف التصالح :

يعد التصالح بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذي قام عليه الصلح (١) .

ووفقا لأحكام المادة ١٣٤ من قانون الجمارك فإن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب الجمركي أيا كانت صورته (٢) ، وأن التصالح يحمل اما أثناء نظر الدعوى أو بعد الفصل فيها بحكم نهائي ، وأنه يترتب عليه في الحالة الأولى انقضاء الدعوى الجنائية ، وفي الحالة الثانية وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم .

والتصالح ليس حقا للمتهم أو للمحكوم عليه بل هو أمر جوازي متروك لتقدير مصلحة الجمارك .
الجرائم التي يجوز فيها التصالح

الأصل المقرر بالمادتين ١٢٤ ، ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك أنه يجوز التصالح في كافة جرائم التهريب الجمركي ، إلا أن قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ (٣) ، عدد بعض الحالات التي لا يجوز

(١) نقض ١٦/١٢/١٩٦٣ من ١٤ من ١٩٢٧ ، ٢٧ — ١٩٧٥ من ٢٦ من ٣٥٨ .

(٢) أي سواء كان التهريب خريبيا أو غير خريبى ، حقيقيا أو حكما .
(٣) وقد نصت المادة الخالصة من ذلك القرار على الميل به اعتبارا من ١/١١/١٩٨٣ ، ولا شك أن لوزير المالية الحق في إصدار مثل هذا القرار ، وهو حق لا يستند إلى نص المسددة الفلانة من مواد إصدار قانون الجمارك التي خولت لوزير الخزانة « المالية » إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ ذلك القانون إذ لا يعد تنفيذا لما قرره المادتان ١٢٤ ، ١٢٤ مكرر

فيها التصالح .

فقد نصت المادة الاولى من ذلك القرار على أنه :

« لا يجوز التصالح وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في الجرائم الجمركية التي تقع بالمخالفة لاحكامه في الحالات الآتية :

١ - اذا كان المخلف سبق له ارتكاب أى جريمة جمركية فى أية رسالة أخرى (١)

٢ - اذا كان المخالف محترفا للتهريب بأن يكون قد أعد وسيلة النقل أو الحقيبة أو أى شئ آخر بطريقة تدل على الاعداد تخصيصا

=

من قانون الجمارك من جواز حصول التصالح في جرائم التهريب منع حصوله في بعضها ، وانما اساس ذلك الحق - في تقديرنا - أنه طالما أن التصالح جوازى لمصلحة الجمارك وليس حقا مطلقا للبتهم أو المحكوم عليه فإنه لا تترتب على وزير المالية - ومصلحة الجمارك من المصالح التابعة له - ان ارتأى وضع ضوابط معينة للاستجابة له وان وصل في هذا المدى الى حد حظر اتهامه في بعض جرائم التهريب .

(١) والمقصود بثبوت ارتكاب المخالف لجريمة جمركية بحكم قضائى ، وتثير عبارة « جريمة جمركية » بعض اللبس ، ذلك ان الباب السابع من قانون الجمارك (المواد ١١٤ - ١٢٠) عرض للمخالفات الجمركية بما قد يدعو الى القول بأن المخالفات المذكورة تعد من الجرائم الجمركية ، على ان هذا النظر غير صحيح ، والمقصود - في رأينا - بالجريمة الجمركية في هذا الصدد جريمة التهريب الجمركى التى افرد لها قانون الجمارك موضعا بين أبوابه (الباب اثنان) ولم يدرجها ضمن المخالفات ، والمخالفات الجمركية بطبيعتها وكيفية توقيع الجزاء على مرتكبيها والتظلم من القرار الصادر به لا تعد أى منها جريمة ، بالاضافة الى أنها لا تكشف عن نية إجرامية ، والقرار انوزرى بعد ذلك انما يعنى في احكامه بجريمة التهريب الجمركى وغايته حجب التصالح من كل مرتكب لجريمة تهريب يبين تأصل نية التهريب لديه .

لذلك (١) •

٣ - إذا تبين وجود تواطؤ مع أحد العاملين المختصين بالاعمال
الجمركية أو المتصلة بها (٢) •

٤ - البضائع المهربة من المناطق انحره الخشاة وفقا لاحكام القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الجاري تنفيذه (٣) •

٥ - إذا تبين وجود تزوير في المستندات •

٦ - البضائع التي ترد بكميات أو ذات صفة تجارية (٤) •

(١) وعبرة « احتراف التهريب » لا شك تنطوي على غموض ظاهر ، فهي
لا تعنى سابقة الحكم على انجأتى في جريمة تهريب أكثر من مرة اذ تكفل بذلك
البند ١ من المادة فيما أورده من أن يكون المخالف سبق له ارتكاب أى جريمة
جبركية ، والتي انتهينا الى أن اعماله يقتضى أن يكون قد صدر ضده حكم
نهائى في جريمة تهريب جبركى •

والاحتراف بعد ذلك يفيد الاستمرار والتكرار بصفة منتظمة ، وأن يكون
احتراف العمل هو وسيلة الشخص للتميش والارتزاق أو على الاقل أحد
وسائله في ذلك ، وأن يكون الشخص مستقلا في ممارسة الحرفة ، وتأتى بعد
ذلك صعوبة اثبات الاحتراف دون أن تكون ثمة احكام سابقة صادرة على
المخالف في جرائم تهريب جبركى ، وما أورده البند ٢ من المادة من تعداد لصور
احتراف المخالف للتهريب بقوله « بأن يكون قد اعد وسيلة النقل أو الحقيبة
أو أى شيء آخر بطريقة تدل على الاعداد خصيصا للتهريب » لا يوضح
الاحتراف ، انبديهي أن يقوم من يقارف التهريب ولو لأول مرة بإعداد الامر
لاخفاء قطعه ، ومن ثم فإن ذلك البند يورد في الحقيقة والواقع مفهوما خاصا
للاحتراف ، ويتعين لاعماله - في رأينا - أن يكون المخالف قد كشف بها
قارفه من تهريب عن تخطيط واعداد سابقين غير مألوفين على نحو كان حريا
معه في الاعمال الاغلب أن لا يكشف رجال الجمارك أمره •

(٢) وقد عدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ •

(٣) يستوى في ذلك أن يكون من العاملين بمصلحة الجمارك أو من غيرهم
من لهم اتصال بهذه الاعمال مثل العاملين في المستودعات •

(٤) وتنص المادة الثانية من القرار على أنه لا يجوز التصالح في الجرائم
التي تقع بالخلافه لاحكام المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك والمضانة

ونصت المادة الثانية من ذات القرار على أنه :

« لا يجوز التصالح في الجرائم الجمركية التي تقع بالمخالفة لاحكام المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ »

ونصت المادة الثالثة من القرار المذكور على أنه :

« مع عدم الاخلال بأحكام المادة الاولى من هذا القرار لا يجوز انتصالح في جميع قضايا التهريب الجمركي وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الا بعد العرض على وزير المالية » .

ولا شك أن النص الاخير يقرر نوعا من الرقابة لموزير المالية على مصلحة الجمارك في مباشرتها لحقها في التصالح .

ويتعين بعد ذلك التساؤل عما اذا كان الخطاب في قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ موجه الى مصلحة الجمارك وحدها أم أنه موجه أيضا الى قاضى الموضوع الذى يفصل في جريمة التهريب الجمركي بحيث يكون له عدم الاعتداد بتصالح مع الجمارك يتقدم به المتهم اذا ما تبين له — أى لقاضى الموضوع — أن الواقعة التى حصل فيها التصالح تتدرج ضمن الحالات التى لم يجر فيها القرار المذكور التصالح .

يفرض المنطق القانونى تقرير الحق في تلك الرقابة لقاضى الموضوع ، وان كانت ثمة اعتبارات تجعل تلك الرقابة عبئا للجمارك تجاهلها وتجاوزها أو تجعل ثمة استحالة لمباشرتها ، وتحصل تلك الاعتبارات فيما يلى :

=

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن بين تلك الجرائم جريمة تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه ، ولا شك ان سبيل استظهار توافر ذلك القصد هو أن ترد البضائع بكميات أو ذات صفة تجارية .

١ — أن في مكنة مصلحة الجمارك أثناء نظر دعوى التهريب الجمركي انتهاز عن الطلب ومن ثم تنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل عن الطلب ، وهو تنازل يتم دون عوض ، بما لا يكون هناك بعد ذلك من معنى لجادلتها في تقديرها الذي تنتهي اليه ضمنا باجرائها التصالح مع المتهم من أن الواقعة لا تندرج ضمن الحالات التي لم يجز فيها قرار وزير المالية التصالح ، ولعله يمكن القول تجاوزا في هذا الغرض أن تصالح الجمارك للذي يتم في غير حالاته يتضمن بذاته أو يتمحض عن تنازل عن الطلب •

٢ — أن التصالح كما يكون أثناء نظر الدعوى الجنائية فانه جائز ايضا بعد صدور حكم نهائي في الدعوى ، واذا كان ممكنا في الحالة الاولى اخضاع تقدير الجمارك في مدى جواز التصالح لرقابة القضاء فليس في الواقع أو القانون من سبيل في الحالة الثانية لمقرر أي رقابة عليها ، ذلك أن وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم يحصل بقوة القانون في حالة التصالح بعد صدور حكم نهائي في الدعوى •

٣ — أنه ليس ثمة ما يمنع الجمارك بعد أن تهدر المحكمة التصالح المخالف وتصدر حكما في الدعوى من ابرام تصالح جديد تكون له وبقوة القانون فاعليته •

وفي تقديرنا أن ثمة ثغرة في هذا المجال ، وأنه حتى تكون ثمة جدوى من رقابة القضاء على مطابقة التصالح لاحكام قرار وزير المالية — وهي رقابة ضرورية ولازمة — فانه لا مناص من معالجة تشريعية تستهدف منع تنازل الجمارك « أو وزير المالية بالنسبة للجرائم المخصوص عليها في المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك » عن الطلب في الاحوال التي لا يجيز فيها قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ التصالح ، وتقدير بطلان أي تصالح لاحق لصدور حكم نهائي في الدعوى يتم بالمخالفة لاحكام ذلك القرار •

ولا شك لدينا بعد ذلك أن في اتساع نطاق جرائم التهريب الجمركي

التي لا يجوز فيها التصالح على نحو ما يورد قرار وزير المالية - وبالنظر الى جسامتها وخطورتها دون اعتداد بنسبتها العددية الى جرائم التهريب الاخرى - ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الامر قد انعكس بحيث أصبح جواز التصالح هو الاستثناء . ولا جدال أننا نتفق مع أى اتجاه يضيق من حق التصالح ، ذلك أن مبدأ التصالح في جريمة التهريب الجمركي في ذاته أمر غير مرغوب فيه يتمين المدول عنه اذ كان ومازال محلا للنقد (١) .

الجمال في التصالح :

التصالح انما يكون مقابل جعل حدده الشارع ، وقد بينت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك أن التصالح يكون مقابل أداء التمييز كمالاً أو ما لا يقل عن نصفه ، وتقدير جعل التصالح في هذه الحدود انما يكون حسب ما يسفو عنه اتفاق طرق التصالح .

(١) ويورد الدكتور محمود محمود مصطفى « بند ١٤٧ » في مجال تبين ما يؤخذ على نظام الصلح ما يلي :

« الصلح مع المتهم مقابل التنازل عن سلطة العقاب نظام يدعو الى الشك في سلامته ، ذلك أن مظهره يوحي أن المتهم أو المحكوم عليه يستطيع أن يدفع مقابلاً لوقوفه موقف الاتهام أو لما قضى به عليه من عقوبة سلبية للحرية أو سلبية لحقه في مزاوله النشاط الاقتصادي . فهو نظام لا يحقق المساواة بين الناس ، اذ يستطيع الاثرياء دفع ثمن حريتهم ولا يكون لدى الفقراء من وسيلة لتجنب ألم العقوبة . وهذا النظام ، على عكس ما يقول البعض ، لا يكلل احترام الناس للقوانين الاقتصادية فان الردع الخاص يقتضي ان يقف المتهم علناً في موقف الاتهام وان يصدر ضده حكم يسجل عليه في صحيفة السوابق ، والردع العام لا يتحقق اذا انتقضت الدعوى بالتقاضي بتم بعيداً عن بصر الجمهور وسمعه . وللجمهور كل العذر ان اذا تكونت لديه عقيدة بأن الجرائم الاقتصادية التي تنتهي إلى هذا الوجه ليست من الجرائم الخطيرة التي يجدر تجنبها ، وفي هذا من الخطر على السياسة الاقتصادية ما لا يخفى » .

ويكون الصلح مقابلاً لـ «دأء مبنغ لتعويض كاملا فى خصوص الجرائم التى نصت عليها المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك . على أن قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ . — على ما رأينا آنفا — منع التصالح فى هذه الجرائم .

ولا شك أن نص المادة ١٢٤ من قانون الجمارك منتقد من حيث أنه يسمح بأن يكون جمل التصالح مبلغا يقل عن كامل التعويض قد يصل إلى نصفه . ذلك أن طلب الصلح إنما يقدم أثناء نظر الدعوى الجنائية أو بعد الفصل فيها بحكم نهائى ، ومنطق الاهور يفرض القول بأن المتهم الذى يتقدم بطلب الصلح أثناء نظر الدعوى الجنائية يهدده بمصفا أكيدة حكم ادانة يتضمن بالضرورة الزامه بكامل التعويض ، وأنه اذ يتقدم به المحكوم عليه فإن الحكم الصادر ضده يتضمن حتما الزامه بالتعويض كاملا ، الامر الذى لا يكون مقبوما معه جواز التصالح مقابل جمل يقل عن كامل التعويض : وقد كان الاقرب الى المعقول أن يجاوز جمل التصالح قدر التعويض ان لم يساويه بحسبان أن الآثار المترتبة على التصالح تعد منما أكيدا للمتهم يتمثل فى انقضاء الدعوى الجنائية قبله ، وللمحكوم عليه يتمثل فى وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم .

الشكلية فى التصالح « الشروط الواجب توافرها فى التصالح » :

أولا — ممن يصدر التصالح :

نصت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك على أنه « وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح » .

وواقع الامر أن التصالح يجوز صدوره من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى ذلك . صحيح أن نص المادة سالفة الذكر أورى أن الدعوى العمومية ترغع بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى حين جرى النص على أن المدير العام للجمارك هو الذى يجرى

اتصالح : الا أن المنطق القانوني لا ينفي حق المدير العام للجمارك في أن ينيب غيره في اجراء الاتصال بحسبان أن له حق الانابة في تقديم الطلب اذ من يملك الاكثر يملك الاعل ، ذلك أن لقدم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت وتتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، فيكون لمن ينيبه المدير العام للجمارك لتقديم الطلب من باب أولى أن يتصلح مع المتهم أو المحكوم عليه .

وبالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك فقد كان الاتصال فيها — الى ما قبل صدور قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ الذى منع الاتصال في تلك الجرائم — جائزا من وزير المالية أو ممن ينيبه .

ثانيا - مصادر الاتصال :

لا يشترط حصول الاتصال في وقت معين ، فكما يجوز حصوله أثناء نظر الدعوى الجنائية فانه يصح أن يتراخى الى ما بعد الفصل فيها بحكم نهائى .

على أنه في خصوص جرائم التهريب التى نصت عليها المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ « وهى جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة » ، وقبل صدور قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ بمنع الاتصال فيها ، فان أثر الاتصال في تلك الجرائم كان قاصرا على انقضاء الدعوى الجنائية ، حيث لم يشر نص تلك المادة — على خلاف ما جاءت به عبارة المادة ١٢٤ من قانون الجمارك — الى أنه يترتب على الاتصال وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم ، بما يعنى أن الاتصال في جرائم التهريب انتهى نصت عليها المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك كان جائزا فقط أثناء نظر الدعوى الجنائية ولم يكن له مط بعد الفصل في الدعوى بحكم نهائى .

ويجوز حصول التصالح أمام محكمة النقض حال نظرها الطعن في الحكم الصادر في جريمة التهريب الجمركي ، ويتمين على محكمة النقض في هذه الحالة ، واعمالا لاثر التصالح . الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح . من ناحية لان الشأن في ذلك شأن جواز التنازل عن الطلب أمام محكمة النقض ، ولانه من ناحية أخرى لا معنى وقد ارتضت مصلحة الجمارك التصالح مع المتهم موالة نظر طعن في حكم ان انتهت محكمة النقض الى نقضه والاحالة فان مآل الدعوى الجنائية اذ تطرح من جديد أمام محكمة الموضوع الحكم بانقضائها ، وان انتهت الى رفض الطعن كان مقتضى اعمال اثر التصالح الحاصل وبقوة القانون وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الاثار المترتبة على الحكم .

وليس في القانون ما يمنع من حصول التصالح بعد تمام تنفيذ العقوبة الجنائية ، اذ يبقى للمحكوم عليه مصلحة تتمثل في الغاء ما تم تنفيذ من عقوبة الغرامة والغاء جميع الاثار المترتبة على الحكم .

ثالثا - شكل التصالح وبياناته :

لا يشترط في التصالح شكل خاص وانما يجب لاجرائه أن يتقدم المتهم أو المحكوم عليه بطلب للتصالح دون أن يكون هذا الطلب معلقا على شرط ، ولا يشترط أن يكون ذلك الطلب كتابية .

والتصالح ما هو الا عقد ، ومن ثم يتعين تحديد الجمل أو المقابل الذي يؤدي الى مصلحة الجمارك ، وأن يتضمن كذلك ، وعلى خلاف طلب تعريك الدعوى الجنائية ، اسم المتهم أو المحكوم عليه .

ويثبت حصول التصالح بكتاب صادر من صاحب الصفة في ابرامه مذيلا بتوقيعه (١) . ذلك أن مجرد عرض المتهم المصلح دون أن يصادف ذلك قبولا من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينييه في ذلك لا يرتب

(١) ومن ثم لا يجوز اثبات التصالح بأي طريق آخر من طرق الإثبات ، حتى ما يقوم منها مقام الكتابة .

الاثار الذي نص عليه القانون (١) •

وتقدير ابرام التصالح مع مصلحة الجمارك من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها (٢) •

انز التصالح :

وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك فانه يترتب على التصالح اقصاء الدعوى الجنائية وذلك اذا تم أثناء نظر الدعوى (٣) ، أما اذا تراخى الى ما بعد صدور حكم نهائي في الدعوى فانه يترتب عليه وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الاثار المترتبة على الحكم (٤) •

وهذا الاثر يحدث بقوة القانون ، وهو من النظام العام •

فالتصالح ، شأنه شأن التنازل عن الطلب ، كلاهما تنقضي به الدعوى الجنائية ، على أنه يبقى ثمة اختلاف بينهما يتحصل في أمرين : أولهما — أن التصالح إنما يكون مقابل جعل وليس الشأن كذلك بالنسبة الى التنازل عن الطلب ، وثانيهما — أن التصالح يحصل اما أثناء نظر الدعوى الجنائية أو بعد الفصل فيها بحكم نهائي بينما التنازل عن الطلب لا يكون الا حال نظر الدعوى •

(١) نقض جنائي ١٩٧٦/٢/٨ من ٢٧ من ١٧٨ •

(٢) نقض جنائي ١٩٧٣/١٢/١٠ من ٢٤ من ١٢٠٨ •

(٣) نقض جنائي ١٩٦٣/١٢/١٦ من ١٤ من ٩٢٧ ، وقد ورد به « ولا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بالغاء الحكم المستأنف وانتضاء الدعوى الجنائية بالتصالح » .

(٤) نقض جنائي ١٩٧٥/٤/٢٧ من ٢٦ حتى ٣٥٨ ، ٣٠-٣-١٩٨٢

« الطعن ٥٤١ من ٥١ ق » ، ١٩٨٢/١١/٨ (الطعن ٣٦٨ من ٥١ ق) •

ويقتضى الامر بعد ذلك تبليان نطاق أثر التصالح اذا تم بعد الفصل في الدعوى بحكم نهائى ، وهو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم .

أولا — وقف تنفيذ العقوبة الجنائية :

نشير بادئ ذي بدء الى أن وقف تنفيذ العقوبة الجنائية كأثر للتصالح في جريمة التهريب الجمركى يختلف عن وقف التنفيذ المقرر بمقتضى المادة ١/٥٥ عقوبات ، فالاول يحصل بقوة القانون مهما كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها ، وهو نهائى لا يجوز العدول عنه مهما صدر ضد المحكوم عليه من أحكام عن جرائم قارفها سواء قبل اتمام التصالح أو بعده ، أما الثانى ، وهو وقف تنفيذ العقوبة المقرر بالمادة ١/٥٥ عقوبات ، فهو جوازى تأمر به المحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة شرط أن يكون الحكم صادرا بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وأن تتوافر في المحكوم عليه شروطا عددتها المادة المذكورة (١) ، وأن يكون الايقاف لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا (٢) ، ووفقا لنص المادة ٢/٥٥ عقوبات يجوز أن تجعل المحكمة الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ويجوز الغاء الامر بإيقاف تنفيذ الحكم في حالتين نصت عليهما المادة ٥٦ عقوبات في فقرتيها الثانية والثالثة (٣) :

(١) وهو ان ترى المحكمة من اخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون ، ويجوز للمحكمة أن تجعل وقف التنفيذ مقصورا على عقوبة دون أخرى .

(٢) المادة ١/٥٦ عقوبات .

(٣) وهما أ — اذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الامر بالإيقاف أو بعده ب — اذا ظهر في

والمقصود بالعقوبة الجنائية التي يترتب على التصالح وقف تنفيذها هو عقوبتي الحبس والغرامة وكذا التعويض المحكوم به « الغرامة التعويضية » (١) ، والذي يعادل مثلى الضرائب المستحقة ويعادل ، اذا ما كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المنوعة ، مثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر ، ومرجع ذلك — في تقديرنا — أن جعل الصلح ذاته هو التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه ، فإذا ما تقاضت مصلحة الجمارك بمقتضى التصالح واعمالاً لاحكامه التعويض الذي اترضته فلا موجب لاستثناء التعويض المحكوم به من أثر وقف تنفيذ العقوبة الذي يترتب التصالح الحاصل والا كان معنى ذلك اقتضاء الجمارك لأكثر مما تستحقه من تعويض .

ووقف تنفيذ العقوبة الجنائية لا يعنى فقط عدم تنفيذها وانما أيضاً الغاء ما تم تنفيذه منها رغم أنه تم صحيحاً .
ويكون اعمال هذا الاثر للتصالح على النحو التالى :

أ — اذا كانت عقوبة الحبس لم يبدأ تنفيذها بعد فيمتنع تنفيذها أو اتفاد أى اجراء فى هذا الخصوص ، فإذا كان قد بدء فى تنفيذها فيتم فوراً الافراج عن المحكوم عليه أيا كانت المدة الباقية من العقوبة ،

=

خلال هذه المدة إن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإبقاء حكم كالمقصود عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

هذا وتنص المادة ٨٨ من عقوبات على أنه يترتب على الغاء الامر بوقف التنفيذ تنفيذ العقوبة المحكوم بها وكذا جبيع العقوبات التبعية والاثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

(١) رغم ما هو قائم في الفقه من خلاف حول طبيعية ذلك التعويض وما اذا كان عقوبة جنائية خالصة أم محض تعويض مدنى أو ما تقرره محكمة النقض من أنه جزء مخطط لعقوبة تحمل معنى التعويض) .

ولا شك أن ثمة استخالة لالغاء ما يكون قد تم تنفيذه وقت التصالح من عقوبة الحبس .

ب - إذا لم يكن قد تم تحصيل الغرامة الجنائية المفدى بها فيمتنع تحصيلها ، وإذا كان المحكوم عليه قد قام بسداد الغرامة كلها أو بعضا فيرد اليه ما تم تحصيله منها .

ج - إذا لم تكن مصلحة الجمارك قد اقتضت التعويض « الغرامة التعويضية » المحكوم به فلا يحق لها اقتضائه بعد التصالح إذ يقتصر حقها على ما استوفته من جنس التصالح ، فإذا كانت قد اقتضت ذلك التعويض وكان المحكوم عليه قد قام مع ذلك بالوفاء بجعل التصالح فإنه يسترد ما قامت مصلحة الجمارك بتحصيله من تعويض بموجب الحكم ، وإذا لم يكن قد أوفى بذلك الجعل فإنه يتم خصم مقداره مما حصلتته مصلحة الجمارك من تعويض نفاذا للحكم والتي يكون عليها في هذه الحالة أن ترد الى المحكوم عليه ما قد يكون متبقيا تحت يدها (د) .

وبصدد ما يتصفنه الحكم النهائي الصادر في جريمة التهريب من قضاء بالصادرة ، وهي عقوبة تكميلية ، فقد رأينا في خصوصية جرائم التهريب الجمركي أن المصادرة وجوبية بالنسبة للبضائع محل التهريب وجوازية بالنسبة لوسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب ، وأن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب ما تخضع له من أحكام لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ بحسبان أنه لا يمكن التسليم بأنه إذا حصلت مخالفة لشروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون يصير طلب الشيء المضبوط إذا كان قد رد الى المحكوم عليه واعادة ضبطه ، وإذا كانت تلك هي الحجة التي يستند اليها الرأي القائل بعدم جواز وقف تنفيذ المصادرة فقد دعا ذلك البعض الى القول بأن ذلك النظر انما يصدق اذا

(١) وإن كان يصعب تصور ان تبرم مصلحة الجمارك نصالحا مع محكوم عليه أوفى بالتعويض المحكوم به مقابل جعل يقل عن كامل ذلك التعويض .

معلق الامر بوقف تنفيذ تأمر به المحكمة : ومن ثم فان وقف تنفيذ العقوبة المترتب على التصالح الضريبي يمتد - وفق هذا الرأي - الى المصادرة شأنها شأن باقى العقوبات باعتبار أنه لا يجوز الغاء وقف التنفيذ المترتب على التصالح لأنه متى انمقد انتج أثره بصفة نهائية فلا يجوز المدول منه بما تسقط معه الحجة التى قام عليها القول بعدم جواز وقف تنفيذ المصادرة .

ولا شك لدينا أنه يمنع من الاخذ بهذا الرأي الاخير ذات ارادة المشرع الجرمكى والتى أفصح عنها فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك مدا قرره من أنه « ويجوز فى هذه الحالة (حالة التصالح) رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم تكن من الانواع المنوعة ، كما يجوز رد وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت فى التهريب » ، وهذا الحكم ينصرف الى حالة التصالح بعد صدور حكم نهائى فى الدعوى يقضى بالمصادرة اذ جعل المشرع الرد فى هذه الحالة جوازيا فان ذلك يستوجب القول بأن التصالح لايرتب وجوبا وقف تنفيذ عقوبة المصادرة ، ولا يعترض على هذا النظر بإمكان التوفيق بين هذا الحكم الذى أورده النص ووجوب وقف تنفيذ المصادرة اعمالا لآثر التصالح الذى يتم بعد صدر حكم نهائى من الدعوى وهو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية والقول بأن جواز الرد قاصر على حالة ما اذا تم التصالح أثناء نظر الدعوى الجنائية وأن وقف تنفيذ العقوبة الذى رتبته المشرع بعد صدور حكم نهائى يبقى علما شاملا المصادرة بحسبانها عقوبة تكميلية ، ذلك أنه اذا تعلق الامر بتصالح تم أثناء نظر الدعوى الجنائية فانه يتعين وبقوة القانون الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، وحيث لا يكون ثمة دعوى جنائية فانه يتمتع على مصلحة الجمارك استمرار التحفظ على أى بضائع مضبوطة « ما لم تكن ممنوعة » أو أى وسائل نقل أو ادوات او مواد استعملت فى التهريب ويتعين عليها ردها الى المتهم دون أن يتوقف ذلك على ترخيص من

المنزع حيث لا يتصور أن يكون الرد في هذه الحالة جوازا إذا المصادرة عقوبة جنائية لا سبيل إلى أعمالها إلا بمقتضى حكم : ولو أراد المشرع في خصوص أثر التصالح إذا ما تم أثناء نظر الدعوى الجنائية مخالفة هذا النظر لافصح عن ذلك صراحة بالنص على جواز المصادرة في هذا الفرض . ومن ثم لا يفهم تقريره بجواز الرد عند التصالح إلا بأنه يخص حالة حصوله بعد صدور حكم نهائي في الدعوى ، ويقتضى ذلك القول بأن المصادرة مستثناة بحكم الشارع من وقف تنفيذ العقوبة الجنائية بحسبانه أثرا للتصالح . فلا يكون وقف تنفيذها وجوبيا وإنما يضحى أمر رد البضائع المهربة أو التي شرع في تهريبها ووسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب جوازا حسبما تقرره شروط وبنود التصالح الحاصل بين مصلحة الجمارك والمحكوم عليه .

ويلاحظ في هذا الصدد أن رد البضائع أعمالا لشرط التصالح لا يحصل إلا إذا قام المحكوم عليه بدفع الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، ولا شك أن مصلحة الجمارك لا تبرم تصالحا مع المتهم أثناء نظر الدعوى إلا بعد أدائه تلك الضرائب ؛ وإذا كانت البضائع المضبوطة من البضائع المنوعة فانها في جميع الأحوال لا تكون محلا للرد .

وإذا كانت مصلحة الجمارك قد قامت بعد الحكم النهائي بالمصادرة بالتصرف في البضائع ووسائل النقل والادوات المواد التي استعملت في التهريب أعمالا للحق المقرر لها بالمادة ١١٥ من قانون الجمارك فطبيعى أن لا يتضمن التصالح الذي تجر به مع المحكوم عليه ردها ، وإذا فرض أن تضمن التصالح رغم ذلك بندا يقضى بالرد فإن سبيل تنفيذ مصلحة الجمارك ذلك يكون بردها إلى المحكوم عليه الباقي من ثمن بيع البضائع ووسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب بعد استقطاع

التنقعات (١) *

ثانياً - وقف تنفيذ جميع الآثار المترتبة على الحكم :

تنص المادة ٥٥/٢ عقوبات على أنه « يجوز أن يجعل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم » *
ولعل أهم الآثار الجنائية المترتبة على الحكم الجنائي الصادر بالادانة هو اعتباره سابقة في العود *

ووقف جميع الآثار المترتبة على الحكم كإثر للتصالح الذي يتم في جريمة التهريب الجمركي بعد الفصل في الدعوى لا يختلف في تقديرنا عن المقصود به في قانون العقوبات *

ويترتب على هذا النص ما يلي :

أ - لا يعتبر الحكم سابقة في العود ، وقد ذكرنا من قبل أن العود في جرائم التهريب الجمركي هو عود خاص *

ب - أنه يجوز للمحكوم عليه التصالح في جريمة جمركية تالية ، بمعنى أنه لايسرى عليه للحظر الذي أوردته المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ الذي لا يجيز التصالح وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك اذا كان المخالف قد سبق له ارتكاب جريمة

(١) وهو محض تطبيق للقواعد العامة من ناحية ، وقياساً من ناحية اخرى على ما تنقضى به المادة ٢٧ من قانون الجمارك من أنه : « للجمارك أن تبيع قبل صدور حكم المحكمة المختصة او قرار من الجهة المختصة بحسب الاحوال البضائع والاشياء القابلة للتلغف او المعرضة للتسلياب او النقصان والحيوانات انتى تحفظ لديها اثر نزاع او ضبط . ويجرى البيع بعد اثبات انظروف البررة له يحضر يحضره الموظف المختص .

فاذا قضى بعد البيع بارجاع البضائع او الاشياء المذكورة او الحيوانات الى صاحبها دفع له الباقي من ثمن البيع بعد استقطاع التنقعات » .

جهركية في أي رسالة أخرى .

ج — لا يطبق في حق المحكوم عليه البند ٥ من المادة الثانية من قرار وزير المالية والتخصيص رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم مزاوله مهنة التخليص على البضائع والتي تشترط فيمن يزاول مهنة التخليص ألا يكون قد سبق الحكم عليه في إحدى جرائم التهريب .

مضى ينتج التصالح أثره

ينتج التصالح أثره فور إبرامه ، والبين من نصوص قانون الجمارك أن أداء جعل التصالح ليس شرطاً لترتيب أثر التصالح « انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم » ، على أن العمل يجري في مصلحة الجمارك على أن المتهم أو المحكوم عليه لا يمكن من الحصول على ما يثبت التصالح معه إلا بعد أن يوفى بجعل التصالح ، على أنه يبقى أنه من الناحية القانونية أن التصالح يرتب آثاره إذا تمكن المتهم أو المحكوم عليه من تقديم التصالح ولو كان لم يوف بعد بما التزم به (١) .

أثر التصالح مع متهم أو محكوم عليه دون آخر

يثور التساؤل عن حكم التصالح الحاصل مع بعض المتهمين أو المحكوم عليهم دون البعض الآخر . وما إذا كانت الدعوى الجنائية تنقضي بالنسبة للآخرين كما تنقضي بالنسبة لمن تصالحت معهم مصلحة الجمارك من المتهمين . أو يوقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم بالنسبة إليهم كما توقف بالنسبة لمن تصالحت معهم من المحكوم عليهم .

لم يورد قانون الجمارك حكم هذا الفرض ، على أن الذي نراه أنه يتعين في هذه الحالة أعمال أثر التصالح بالنسبة لجميع المتهمين أو

(١) د. عوض محمد بند ٨٤ .

المحكوم عليهم . من تم التصالح معه وذن لم يتم (١) . من ناحية لان مقتضى التصالح حصول مصلحة الجمارك على التعويض الذى ارتقتته (كامل التعويض أو ما لا يقل عن نصفه) بما لا يستساغ معه حصولها بعد ذلك على تعويض آخر من المتهمين أو المحكوم عليهم الذين لم يتم التصالح معهم . والفرض أن التعويض واحد لا يتعدد بتعدد الجناة . والتضامن بين الفاعلين والشركاء في أداء التعويض يعنى ليس فقط حق مصلحة الجمارك في مطالبة أى منهم به وانما أيضا أن سداد أحدهم له يمنع من مطالبة مصلحة الجمارك الباقين به ، ومن ناحية أخرى أن وحدة الواقعة والذوق القضائى يأبىان الحل العكس .

أثر التصالح حال ارتباط جريمة التهريب الجمركى بجرائم أخرى :

من المقرر أنه لامحل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في احداها بالبراءة أو السقوط أو الانتفاء ، ذلك أن مناط الارتباط في حكم تلك المادة رهن بكون الجرائم المرتبطة لم يجر على احداها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها ونفيها (٢) .

لذلك فان التصالح في جريمة التهريب الجمركى لا يوجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها تبعا للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركى بالتصالح اذ لا ينسحب أثر

(١) المرجع السابق بند ٨٥ .

(٢) نفس جنقى ١٢/٥/١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٨٥ ، ١٢-٢-١٩٧٣ س

٢٤ من ٢٠١ .

انصلح في جريمة التهريب على مايرتبُ بها من جرائم (١) *
على أن الامر يدق حيث يحصل التصالح بعد صدور حكم نهائي في
الدعوى في جرائم مرتبطة من بينها جريمة تهريب جمركي ، ولا يخلو
الامر في تقديرنا من أحد فرضين :

الاول - أن يكون قد قضى بمقوبة جريمة التهريب الجمركي
باعتبار أنها عقوبة للجريمة الاشد ، وفي هذه الحالة فإنه يترتب
على التصالح فيها وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار
المرتبة على الحكم ، ولايتعلق الامر في هذا المجال بعد أثر
التصالح في جريمة التهريب الجمركي على الجرائم المرتبطة بها ، ذلك أنه
مُدام قد صدر حكم نهائي في الجرائم المرتبطة بمقوبة جريمة التهريب
الجمركي فإنه يبقى ولا سبيل لاعادة محاكمة المحكوم عليه عن الجرائم
الآخري المرتبطة بجريمة التهريب بعد التصالح في الجريمة الأخيرة المقرر
لها أشد العقاب لذيمنع من ذلك سابقة الفصل فيها *

الثاني - أن يكون قد قضى بمقوبة جريمة أخرى غير جريمة التهريب
الجمركي باعتبار أنها عقوبة الجريمة الاشد وفي هذه الحالة فإنه
لا يترتب على التصالح في جريمة التهريب الجمركي وقف تنفيذ العقوبة
الجنائية أو الآثار المترتبة على الحكم *

(١) نفى جنائي ١٢/٥/١٩٦٩ سألته الإشارة ، وذات الحكم يصدق
حيث يتم التصالح في جريمة مرتبطة بجريمة التهريب الجمركي حيث لا يوجب
مثل ذلك التصالح الحكم بانتضاء الدعوى الجنائية في جريمة التهريب ، وتورد
محكمة النقض في هذا الصدد : « فإن دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة
الشروع في التهريب الجمركي (موضوع الدعوى المطروحة) وبين الجريمة
الاستيرادية » التي لم ترفع بها الدعوى لتصالح مدير عام الاستيراد فيها *
لاتوجب البتة الحكم بانتضاء الدعوى الجنائية عن أي منهما تبعاً لانتضاءها
بالنسبة للجريمة للتصالح ولا تقتضي براءة انسحاب أثر الصلح في الجريمة
الثانية الى هذه الجريمة » . نفى ١٢/٥/١٩٧٣ سالف الإشارة .

الفصل الثاني

الضبط والتفتيش

الفرع الاول - صفة الضبط القضائي لموظفي الجمارك

عددت المادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية (١) ، من يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ، كذلك من يكون من مأموري الضبط للقضائي في جميع أنحاء الجمهورية ، ويعرف هؤلاء بأنهم مأموري الضبط ذوي الاختصاص المأم ، بمعنى أنهم يقومون بصفة الضبطية القضائية في جميع الجرائم . ثم عرضت المادة لتحديد مأموري انضبط ذوي الاختصاص الخاص وهم الذين يقومون بصفة الضبطية القضائية في جرائم معينة تتعلق بالوظائف التي يؤديونها ، فنصت في هذا الصدد على أنه :

« ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظيفتهم . »

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الاخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاصات مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص » .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ .

هذا ولايعنى اضافة صفة الضبط انقضائى على بعض الموظفين بالنسبة الى الجرائم التى تتعلق بأعمال وظائفهم أن لهم دون غيرهم مباشرة الاجراءات الخاصة بتلك الجرائم اذ يبقى أن لكل من أفراد انضبط القضائى ذوى الاختصاص العام مباشرة تلك الاجراءات فى دائرة اختصاصه الاقليمى .

وقد نصت المادة ٢٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه :
« يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأمورى الضبط القضائى وذلك فى حدود اختصاصهم » .
وقد صدر قرار وزير الخزانة « المالية » رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتعداد لتوظائف التى يعتبر شاغلوها من مأمورى الضبط القضائى (١) .

والقرار الوزارى سالف الذكر صادر فى شأن موظفى مصلحة الجمارك فحسب باعتباره كاشفا ومحددا للتوظائف التى يعتبر العاملون فيها من مأمورى الضبط القضائى ، فليس من شأن المادة ٢٥ من قانون الجمارك والقرار الوزارى الصادر اعمالا لها ما يخلق صفة الضبط القضائى فيما

(١) على أنه يلاحظ أن اضافة صفة الضبط القضائى لموظفى الجمارك كانت ثابتة لهم من قبل بالمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن تهريب البضائع والذي تضمن على استقلال بعض الاحكام الاجرائية الواجب اتباعها فى سبيل تنظيم اجراءات القبض والتفتيش وغيرها ، وقد ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص باحكام التهريب الجمرى فى المادة السادسة منه ذات الحكم ، ثم تلكد المبدأ بها نصت عليه المادة ٢٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، والقانون الاخير لم يشر فى مادته الثانية الى الغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ ، ومن ثم لم تنحصر صفة الضبط القضائى المخولة لموظفى الجمارك بمقتضى القانون الاخير بصور قانون انجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وانما كان الامر يصعد من تنحصر عنه تلك النصفة تاصرا على من لم ترد وظيفته بلقرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ — نقض جنائى ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ص ٥٦٢ .»

ينعقد بجرائم التهريب عن من خولت لهم تلك الصفة بقوانين خاصة (١) .
ولا تثبت صفة الضبط القضائي لهؤلاء الموظفين من رجال الجمارك
الا بالنسبة للجرائم التي نص عليها قانون الجمارك ، غلبت لهم صفة
الضبط القضائي خارج هذا النطاق .

الفرع الثاني — سلطة مأموري الضبط القضائي من موظفي الجمارك

لمأموري الضبط القضائي من موظفي الجمارك بصدد الجرائم التي
نص عليها قانون الجمارك ما يخوله قانون الاجراءات الجنائية لمأموري
الضبط القضائي من سلطات ، ولهم بالإضافة الى ذلك سلطات خاصة
قررها لهم قانون الجمارك ، ومن ثم نعرض للنطاق المكاني ثم للنطاق
الاجرائي لتلك السلطات الخاصة (٢) .

(١) الملقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٢ اضمن على رجال خفر السواحل
صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح
المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه
الصفة لا زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بالتهريب
حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك
انذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار
اليه لان هذا القانون لم يبلغ اختصاص مصلحة خفر السواحل في مراقبة جرائم
التهريب في الجهات الخاضعة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط
القضائي المخولة لهم قانونا . نقض جنائي ٢١/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٥١ .
(٢) وتلك السلطات الاخيرة وخاصة فيما يتعلق بالقبض والتفتيش تتجاوز
القيود التي استأمنها قانون الاجراءات الجنائية في هذا الصدد ، ومرجع ذلك
ان النطاق الذي يباشر فيه موظفي الجمارك اذن اسبغت عليهم القوانين
صفة الضبط القضائي في اثناء تادية وظائفهم وهو داخل الدائرة الجبركية
و في حدود نطاق الرقابة الجبركية هو دوائر معينة ومغلقة حددها القانون
سلفا لاجراء الكشف والمراجعة والتفتيش فيها ، وان طبيعة التهريب الجبركي
وصلته المباشرة لصالح الخزائنة العامة ومواردها وببدي الاحترام الواجب
للقواعد المنظمة للاستيراد والتصدير توجب ذلك التجاوز — نقض جنائي
٢١/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٥٢ ، ٢٥-١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٣٠ ،
١٢/٨/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٢٢ ، ١٥-١-١٩٨١ س ٣٢ ص ٧٠١ .

أ - النطاق المكاني :

بين قانون الجمارك النطاق المكاني الذي لموظفي الجمارك مباشرة سلطتهم كما موري ضبط قضائي فيه ، والاصل أن تلك السلطة لا تتمدى حدود دائرة أو منطقة المراقبة الجمركية (١) ، ومن ثم فلا يكون لهم حق تفتيش الأشخاص والاملاك والبضائع ووسائل النقل خارج هذا النطاق بحثا عن مهربات (٢) ، ويقع باطلا بالتالي كل اجراء يصدر عنهم خارج ذلك النطاق (٣) .

على أن المشرع خرج عن هذه القاعدة استثناء فمد سلطات رجال الجمارك خارج نطاق المراقبة الجمركية في الحالات الآتية : —

١ — ما نصت عليه المادة ١/٢٨ من قانون الجمارك من أن لموظفي الجمارك الحق في ضبط البضائع الممنوعة أو المحتكرة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وذلك في جميع جهات الجمهورية .

٢ — ما نصت عليه المادة ٢/٢٩ من قانون الجمارك من أن لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الاشتباه في مخالفتها لاحكام القانون .

(١) فلا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون الا عند مفادرة الاسوار الجبركية لان في ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجبركية بأكملها وليس أسوارها فقط — نقض جنائي ١٩٦٨/٦/٢ من ١٩ ص ٦٢٧ .

(٢) نقض جنائي ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١ ، ٢١-٢-١٩٦٧ ، ١٩٦٨-١٩٦٩ سلفي الاشارة ، ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٥٩ ، ١٢-١٢-١٩٦٤ سلف الاشارة ، ١٩٨١/٣/١٩ من ٣ ص ٢٥٣ ، ١٥-١٠/١٩٨١ سلف الاشارة .

(٣) ٢٠٢٠ عوض محمد ، بند ٧٣ ،

وحق المعايينة والتفتيش الذى قررت تلك المادة ينسبط على كل أجزاء الصحراء سواء كانت واقعة ضمن نطاق الرقابة الجمركية أو خارجه ، ويقصد بالقوافل المسافرين و سائل النقل والامتعة ، ويجب لصحة التفتيش فى الصحراء أن تقوم فى نفس موظف الجمارك شبهة فى مخالفة القانون (١) •

وتنص المادة ١/٢٩ من قانون الجمارك على أنه :

« لموظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية » •

وواقع الامر أن النص المذكور لا يورد استثناء على قيد النطاق المكاني المحدد بنطاق الرقابة الجمركية وانما هو محض تطبيق لقاعدة اجرائية مقررة مقتضاها أنه متى وقعت الجريمة فى دائرة معينة كان للمأمور الضبط القضائى الذى يختص بهذه الدائرة اجراء كل ما خوله ايساه القانون من أعمال التحقيق لتعقب المتهم فى أى مكان والقبض عليه فى غير الدائرة التى يعمل بها (٢) •

ب — النطاق الاجرائى :

أولاً — فى مرحلة الاستدلالات :

للمأمورى الضبط من موظفى الجمارك سلطات عدة فى مرحلة الاستدلالات قررها لهم قانون الجمارك وهى :

١ — المعايينة — وقد عرضت لها المواد ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون

(١) المرجع السابق — بند ٧٦ •

(٢) د. أحمد نقي سرور بند ٦٤٣ — نقض جنائى ٦/١٠/١٩٥٨ س ٩
ص ٧٥١ : ٢١/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣٤٥ •

انجمارت . فـقانون انجمارت يوجب على أصحاب البضائع تقديم بيان تفصيلي عن أية بضاعة قبل البدء في اتمام الاجراءات ، وتنص المادة ٥٠ على أن الجمارك تتولى بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به ، وتنص المادة ٥١ على أن لرجس الجمارك فتح الطرود لمعاينتها بحضور ذوى الشأن وأن لهم فتح الطرود عند الاشتباه في وجود مواد ممنوعة دون حضور ذوى الشأن بعد مضي أسبوع من وقت اعلامهم وذلك بواسطة لجنة تشكل لذلك الغرض وأنه يجوز في حالة الضرورة العاجلة فتح الطرود دون حضور ذوى الشأن بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض ، وتنص المادة ٥٣ على أن للجمرك في جميع الاحوال اعادة معاينة البضاعة مادامت تحت رقابته ، وتنص المادة ٥٤ على حق الجمرك في تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو من أوصافها .

٢ — الاطلاع على الاوراق — وقد عرضت له المادة ٣٠ من قانون الجمارك بما قرره من أن موظفي الجمارك الحق في الاطلاع على الاوراق والمستندات والسجلات والوثائق أيا كان نوعها وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالمعاملات الجمركية .

ثانياً — في نطاق التحقيق :

جرت نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ كما يلي :

مادة ٣٦ :

« لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الاماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الاماكن والمستودعات الخاضعة لاشراف الجمارك وللجمارك أن تتخذ كافة التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية » .

مادة ٢٧ :

« لموظفى الجمارك حق الصعود الى السفن داخل نطاق الرقابة انجمركية لتفتيشها أو المطالبة بتقديم قوائم الشحن (المنيست) وغيرها من المستندات التى تقتضيها القواعد المقررة • ولهم أن يستعينوا فى هذا انصدد بموظفى السلطات الاخرى •

وفى حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها أو الاشتباه فى وجود بضائع مهربة أو ممنوعة تتخذ التدابير اللازمة بما فى ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة الى اقرب فرع للجمارك عند الاقتضاء » •

مادة ٢٨ :

« لموظفى الجمارك الحق فى ضبط البضائع المنوعة أو المحتكرة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وذلك فى جميع جهات الجمهورية •

ولهم أيضا فى حالة وجود شبهة قوية على التهريب الحق فى تفتيش الاماكن والمحلات داخل نطاق الرقابة للبحث عن البضائع المهربة » •

مادة ٢٩ :

« لموظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى حق مضادة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية •

ولهم أيضا حق المعاينة والتفتيش على القوافل المسارة فى الصحراء عند الاستراء فى مخالفتها لاحكام القانون •

ولهم فى هذه الاحوال حق ضبط الاشخاص والبضائع ووسائل انقل واقتيادهم الى اقرب فرع للجمارك » •

مادة ٣٠ :

« لموظفى الجمارك الحق فى الاطلاع على الاوراق والمستندات والسجلات والوثائق أيا كان نوعها ، وضبطها عند وجود مخالفة ، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية . وعلى الاشخاص والمؤسسات المذكورة الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس سنوات » ١٠

والبين من نصوص هذه المواد أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بوظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعى اشك فى البضائع والامتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المنطقة ٣٠

ولم يتطلب القانون بالنسبة للاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراء تفتيشه فى احدى الحالات المقررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور ولما اكتفى بأن يقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة والتفتيش حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركى حتى يثبت له حق الكشف عنها (د) ١٠

(١) نقض جنائى ٤/٥ ، ٢٩/٤/١٩٧٣ س ٢٤ من ١٣٠ ، ٥٥٩ ، ٢/٧/١٩٧٤ س ٢٥ من ٣٧٨ ، ٦-١١-١٩٧٨ س ٢٩ من ٧٨٥ ، ٣/١٩ ، ١٥/١٠/١٩٨١ س ٣٢ من ٢٥٣ ، ٧٠١ — كذلك فان اعادة تفتيش ائمة سبق تفتيشها حق لمورى الجمارك متى قامت لديهم دواعى الشك أو مظنة التهريب وكان ذلك فى نطاق الدائرة الجمركية . نقض جنائى ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٦ ، من ٦٢٦ .

وانسبها المقصودة في هذا المقام — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
انقضى (١) — هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط به تنفيذ القوانين
اجرمية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص
موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم
بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

ولأمورى الضبط القضائي من موظفي الجمارك الاستعانة بمن يرى
ولو لم يكن للاخير صفة الضبط ما دام يعمل تحت اشرافه (٢) .

واذا عثر موظف الجمارك أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل
يكتشف عن جريمة غير جرمية معاقب عليها في القانون العام « جلب جوهر
مخدر مثلاً » فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحكمة في تلك
الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته لم ترتكب في سبيل الحصول
عليه أية مخالفة (٣) .

ويلاحظ أن المادة ٢٨/٢ من قانون الجمارك ، وعلى خلاف ما أوردته
المادة ٢٦ ، لا تشير الى تفتيش الأشخاص ، ورغم أن السبب للذي من أجله

(١) نقض جنائي ١٢/٣/١٩٧٣ من ٢٤ من ٢٢٥ ، ٢٦-٥-١٩٨٠ من
٥٦٣ ، ٢٦/٦/١٩٦٨ من ١٩ من ٦٢٧ — وتقر محكمة النقض بأن ثمة
شبهة توافق التهريب الجبركي في حالة ما اذا ثبت ان التفتيش الذي وقع على
الطاعن قد تم في نطاق الدائرة الجبركية وبعد أن ظهرت عليه امارات الاضطراب
نور مطلبته بابرار جواز سفره او اوراقه الجبركية مما اثار شبهة رجالة
الجمارك ودعاهم الى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة —
نقض جنائي ١٢/١/١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٨٢ .

(٢) نقض جنائي ١٥/١٠/١٩٨١ من ٣٢ من ٧٠١ .

(٣) نقض جنائي ٣١/١٠/١٩٦٦ من ١٧ من ١٠٣٧ ، ٥-٢-١٩٧٣ من
٢٤ من ١٣٠ ، ٢/١٨ ، ١٢/٨/١٩٧٤ . من ٢٥ من ١٥١ ، ٨٢٢ ،
٢٣-٥-١٩٦٦ من ٢٧ من ٥١٩ ، ١٦/١١/١٩٧٨ من ٢٩ من ٧٨٥ .

أغفل الشارع ذكرهم غير ظاهر ، فإنه يتعين إخضاع تفتيش الأشخاص
داخل نطاق للرقابة الجمركية لحكم القواعد العامة وليس لحكم المادة
٢/٤٨ من قانون الجمارك (د) .

الفصل الثالث

المحاكمة والحكم والظن في الحكم

الفرع الاول - المحاكمة

جرائم التهريب الجمركى من قبيل الجنج ومن ثم تختص بالفصل
فيها محكمة الجنج ، وتسرى بصددھا اجراءات وقواعد المحاكمة المتبعة في
مواد الجنج والتي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية •

ويتعين وفقا لنص المفقرة الاخيرة من المادة ١٢٢ من قانون الجمارك لن
تنظر قضايا التهريب الجمركى عند احوالھا للمحاكم على وجه الاستعجال •
ووفقا لنص المادة ٢٧٦ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية (٢) التي
تعرض للاحكام الخاصة بنظر القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة
فان تكليف التهم بالحضور أمام المحكمة في مواد الجنج يكون قبل انعقاد
الجلسة بيوم كامل غير موايد مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون الاعلان
بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة ، وتنتظر القضية في
جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم احوالھا الى المحكمة •

ومن المقرر ان المواعيد الواردة في المادة المذكورة من المواعيد التنظيمية
انتهى لايترعى على مخالفتھا للبطلان •

الاثبات أمام القضاء :

لم يرد بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أى نص بشأن تحرير

محضر ضبط في جرائم التهريب الجمركى أو شروط تحريره أو البيانات
الراغب ذكرها فيه في حين أن العمل جرى على ضرورة تحرير محضر
ضبط .

ويجوز اثبات التهريب الجمركى بكافة طرق الاثبات بما في ذلك البينة
والقرائن (١) .

وتختلف وسيلة الاثبات في جريمة التهريب الجمركى بعد ذلك حسب
ما اذا كانت الجريمة قد ضبطت داخل نطاق الرقابة الجمركية أو خارجه ،
ففى الفرض الاول . أى ضبط الجريمة داخل نطاق الرقابة الجمركية ،
ثمة قرينة على أن البضائع وهى ما زالت داخل ذلك النطاق لم تستوف
الاجراءات الجمركية بعد ومنها سداد الضرائب الجمركية وأنها بالتالى
بضائع جمركية ، فالنظم الجمركية والتى مقتضاها عدم السماح بالامراج
عن البضائع قبل تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة عنها تترد النيابة
العامة بتلك للقرينة . بيد أنها قرينة غير قاطعة للمتهم دحضها بالدليل
العكسى باثبات التزامه بالنظم الجمركية (٢) ، وتقوم ذات القرينة بالنسبة
للبضائع المنوعة سواء تم ضبط الجريمة داخل نطاق الرقابة الجمركية أو
خارجة ، وفى الفرض الثانى ، أى ضبط الجريمة خارج نطاق الرقابة
الجمركية ، تقوم قرينة عكسية مؤداها أن البضائع وقد خرجت من نطاق
الرقابة الجمركية قد استوفت كافة الاجراءات الجمركية ومن ثم يقع على

(١) د. عوض محمد بند ٨١ .

(٢) ذلك ان انصرف اذا وقع احتيالا على القانون كالتهريب أو ما في
حكمه صح اثباته بطرق الاثبات جميعا بما في ذلك البينة والقرائن — نفى
جنايى ١٦/٤/ ١٩٦٨ سر ١٩ ص ٤٧٢ .

١٠. نيابة العامة اثبات جريمة التهريب (١) - وعجزها في هذا الصدد يوجب الحكم بالبراءة .

على أن المشرع لم يمتد بتلك القرينة الأخيرة في خصوص صورة التهريب المحكمى الذى أورده بمقتضى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الذى قرره بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ حيث اعتبر في حكم انتهرب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة ، ومفاد ذلك أنه يعد تهريباً مجرد حيازة البضائع المشار إليها خارج نطاق الرقابة الجمركية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، وليس من قرينة في هذه الحالة على أنها قد استوفت الاجراءات الجمركية وسددت عنها الضرائب الجمركية ، بل الامر على العكس اذ يفترض المشرع علم الحائز لها بأنها مهربة طالما لم يقدم المستندات الدالة على مسداد الضرائب الجمركية .

وتنص المادة ٣/١٢١ من قانون الجمارك على أنه « لا يمنع من اثبات انتهرب عدم ضبط البضائع » ، فليس شرطاً لثبوت جريمة التهريب الجمركي ضبطها وهي في حالة تلبس ، بل انه لا يشترط أن تكون البضائع المهربة قد ضبطت لدى للجاني (٢) ، متى كانت المحكمة قد أطمأنت من أدلة

(١) فالاصل المقرر أن البضائع الموجودة فيها وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الاصل هو المكلف قانوناً باتباعه - نقض جنائى ١١/٩/١٩٦٤ من ١٥ من ٦٤٦ ، ١٨-١/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٥١ ، ١٨/٣/١٩٧٤ من ٢٥ من ٣٠٠ ، ٤-١٨١ من ٣٢ من ٤٤٨ ، وانظر أيضاً في ذات المعنى نقض مدنى ١٩٥١/٢/٢٢ مجموعة احكام النقض في ٢٥ علماً - الدائرة المدنية - الجزء الاول بند ١٥ من ١٩٧ ، ٣١/٥/١٩٥١ ذات المجموعة بند ١٤ من ١٩٦ .

(٢) فضبط البضائع ليس الا دليلاً لا تثبت التهريب دون ان يكون شرطاً لوقوعه - نقض جنائى ٦/٣ ، ١٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ من ١٥٧ ، ٦٢١ ،

ادعوى الى وقوع الجريمة منه • وقد أفصح المشرع عن تطبيق لهذا
النظر بما فرضه من غرامة المصادرة في حالة عدم ضبط البضائع المهربة
في المادة ١٢٢/٢ من قانون الجمارك •

الفرع الثاني — الحكم

يتم بصدد الاحكام الصادرة في جرائم التهريب الجمركي حكم القواعد
العمامة ، ووفقا لنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن
يشتمل الحكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها
الحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا
بحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها
في الحكم (١) ، وفي حالة القضاء بالبراءة يتعين أن يشتمل الحكم على
ما يفيد أن القاضي قد محص الدعوى وأحاط بأدلتها التي قام عليها
الانهاك عن بصر وبصيرة (٢) ، وتبرئة المتهم على أساس انقضاء التهريب
يستلزم للحكم برفض للدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك بمنطوق
الحكم (٣) •

بيان الحكم الجوهري :

يتعين أن يشتمل الحكم الصادر في جريمة التهريب الجمركي على

- (١) نقض جنائي ١٦/١/١٩٢١ من ١٣ من ٥٥ ، ٢٥ — ٤ — ١٩٧٤ من
٢٥ من ٨٩٠ ، ٤/٢٨ ، ١٢/٢٤ من ١٩٨٠ من ٣١ من ٦٨٣ ، ١١١٧ ،
١٩٨١/١/٢٥ من ٣ من ٧٦ •
(٢) نقض جنائي ١١/٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٢٦ ، ٢٢ — ٢ — ١٩٧٦ من
٢٧ من ٢٧٦ ، ١٢/٦/١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٧٩ ، ٣/١١ ، ١٤ — ٦ — ١٩٨١
من ٣١ من ٢٤١ ، ٦٧٢ •
(٣) نقض جنائي ١٤/٣/١٩٧٧ من ٢٨ من ٣٥٧ ، ١٩ — ١٢ — ١٩٨١
من ٣٢ من ١١٤٤ •

بيانات جوهرية معينة يترتب على تخلفها أو اغفالها عوار الحكم •
وأهم هذه البيانات :

١ — طلب تحريك الدعوى الجنائية :

يعد طلب المدير العام للجمارك أو من ينييه « أو وزير المالية أو من ينييه حسب الاحوال » لرفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي « البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ومن ثم يترتب على اغفاله بطلان الحكم ، وثبوت صدور هذا الطلب في الاوراق لاينفي عن النص عليه في الحكم (١) ويتعين أن يورد الحكم في هذا الفصوص صفة مقدم الطلب وتاريخ صدوره •

٢ — المتنازل عن الطلب أو حصول التصالح :

وذلك في حالة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن الطلب أو بالتصالح ، فيثبت في الحكم صفة من صدر عنه المتنازل عن رفع الدعوى الجنائية أو صدر عنه التصالح •

٣ — كمية البضائع المضبوطة ومكان ضبطها :

ذلك أن اشارة الحكم في اجمالي الى مضر المضبط دون أن يوضح عز كمية البضائع المضبوطة ومكان ضبطها وعن وجه استدلاله بما جاء بمحضر المضبط يعد قصورا في التسبيب (٢) ، وأهمية بيان مكان الضبط

(١) نفى جنائي ١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ من ٥٠٣ ، ١٨ — ١٩٦٨ س ١٩ من ٣٧ ، ٢١/٥/١٩٧٢ س ٢٣ من ٧٧١ ، ٢٦ — ٢ — ١٩٨١ س ٣٢ من ٤٠٤ .

(٢) نفى جنائي ١٩٨٢/١٢/١٤ « الطعن ٤١٧٥ » س ٥٢ ق « .

أنه سيحل التعرف على ما إذا كان الضبط قد حصل داخل نطاق الرقابة
الجمركية أم خارجها •

٤ — استظهار نية التهريب :

فيجب أن يدلل الحكم على توافر نية التهريب ، ذلك أن مجرد وجود
شخص داخل نطاق الرقابة الجمركية يحمل بضائع محرما تصديرها إلى
الخارج لا يعد في ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قسام الدليل على
توافر نية التهريب (١) •

٥ — استظهار قصد الاتجار :

وذلك في خصوص الجرائم التي نصت عليها المادة ١٢٤ مكرر من قانون
« حمارك » وهي تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو
حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، ولا شك أنه تعد قرينة على
توافر ذلك القصد كون كمية البضائع المضبوطة تتجاوز بكثير حاجة

(١) نقض جنائي ١٩٧٢/٣/١٩ من ٣ ، من ٤٣ ، وهو ما جرى عليه
تضاء محكمة النقض في ظل اللائحة الجمركية الصادرة في ١٨٨٤/٤/٢ بما
قرره من أن نية التهريب هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة
انجمارك وأنه لا يصح توقيع أحد تلك الجزاءات إلا إذا قاسم الدليل على
توافر تلك النية — نقض مدني ١٩٥٤/١١/١١ من ٦ ، ١١٥ ، ١١٠/١٠/٢٥
من ٧ ، ٨٦٢ ، ١٩٦٦/١١/٢٩ من ١٧ ، ١٧٥٠ •

وتعتبر محكمة النقض تسببا سائما لتوافر نية التهريب « إذا كان الحكم
قد استخلص من كون الطاعن تاجرا لا يخفى عليه أن الذهب محظور إصداره
إلى الخارج بغير ترخيص مسبق من وزارة المالية ومن اجتياز الدائرة
الجمركية مخفيا في جيوبه قراطيس الجنيئات الذهبية وانتهازه فرصة اشتغال
رجال الجبرك بتفتيش شخص آخر وفي دخوله خلصة دون أن يقدم نفسه لهم
ويكتشف ما يحمله » نقض جنائي ١٩٥٨/١٢/١١ من ٩ ، ٧٢٤ ، ونفى
نية التهريب مسألة موضوعية — نقض مدني ١٩٥٤/١١/١١ من ٢٥ ، ١١٠/١٠/٢٥
سائق الإثارة .

١٠- استعمال الشخصى المعتاد .

١١- أسس تقدير قيمة البضائع المهربة في حالة عدم ضبطها :

ذلك أنه حيث لا يتم ضبط البضائع المهربة بما يحول دون مصادرتها
ينعين الحكم بغرامة تعادل قيمتها « غرامة المصادرة » ، ويوجب ذلك على
القاضي تقدير قيمة تلك البضائع وله في هذا الصدد الاستعانة بكافة طرق
الاثبات ، ومن ثم يجب أن يورد الحكم الدليل الذى استند اليه في تقدير
تلك القيمة . واذا ما تمذر على القاضي ذلك التقدير لعدم توصله الى
دليل اثبات فعليته بيان ذلك في حكمه حيث لا يقضى في هذه الحالة بتلك
الغرامة .

الفرع الثالث - الطعن في الحكم

الحكم الصادر في جريمة التهريب الجمركى جائز الطعن فيه بذات
الطرق المقررة بالنسبة للاحكام الصادرة في مواد الجنع ، وذلك سواء
بالنسبة لطرق الطعن العادية (المعارضة والاستئناف) أو طرق الطعن
غير العادية (النقض والتماس اعادة النظر) .

وفي خصوصية الطعن أمام محكمة النقض فقد سبق لنا بيان أنه يجوز
التنازل عن طلب رفع الدعوى الجنائية في جريمة التهريب وكذلك حصول
انتصالح أمام محكمة النقض وأنه يترتب على ذلك انقضاء الدعوى
الجنائية ، هذا ويجوز الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم قبول
الدعوى الجنائية لعدم تقديم الطلب لما هو مقرر من أن وجوب تقديم طلب
من مدير عام الجمارك أو من ينييه لرفع الدعوى الجنائية في جرائم
التهريب الجمركى أمر متعلق بالنظام العام .

حق محكمة النقض في تصحيح الحكم :

تملك محكمة النقض حيث يتبين لها خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق

القانون نقض الحكم وتمحيجه * ومن أمثلة قضاء النقض في هذا الصدد :

أ - « واذا كنت الدعوى المبسوطة (تهريب جمركي) يتوقف رفعها على صدور طلب كتابي يصدر من مدير عام الجمارك أو من ينييه ، أو كان البين من الرجوع الى الاوراق والى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة قد حركت الدعوى العمومية قبل المطعون ضده دون أن يصدر طلب بذلك من انجبة المختصة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف ما تقتضى به الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ويكون اتصال المحكمة بها في هذه الحالة معدوما قانونا بما يتمتع معه التعرض لموضوعها * ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية المقامة على المطعون ضده لرفعها عن غير الاوضاع المقررة في القانون » (١) *

ب - « ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيف العقوبة عن المطعون ضده وأمر بايقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتمحيجه وفقا للقانون بالغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح » (٢) *

ج - « الصلح يحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية * * لما كان ما تقدم فإنه ينعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به في جريمة الشروع في تهريب البضائع من الرسوم الجمركية موضوع التهمة الاولى والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح » (٣) *

(١) نقض جنائي ١٨ / ٤ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٥٤٩ .

(٢) نقض جنائي ١٦ / ٢ / ١٩٦٣ من ١٤ من ١٢٧ ، ٢٧ - ٤ - ١٩٧٥ من

٢٦ من ٣٥٨ .

(٣) نقض جنائي ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ سلف الإشارة .

د - في واقعة تهريب سبائك ذهبية بدخلها الى البلاد بالخائفة للنظم المقررة وتعمد اخفائها عن أعين السلطات المحلية بقصد التهريب من سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها واستيراد تلك السبائك على غير النظم والاوزاع المقررة قضى الحكم المطعون فيه بتغريم المتهم خمسمائة جنيه عن التهمتين ومصادرة الذهب المضبوط وبتعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه ، ٦٦٠ ملليم . قضت محكمة النقض في الطعن المرفوع من المحكوم عليه عن هذا الحكم بما يلي (١) :

« لما كان الفعل الذى قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاوزاع المقررة للاستيراد من الخارج وتهريب هذه السبائك بادخلها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى - اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات - اعتباره الجريمة التى تمخض عنها الوصف الاشد - وهى جريمة الاستيراد - والحكم بحقوقتها دون عقوبة التهريب الجمركى أصلية كانت أو تكميلية فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالفاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه ، ٦٦٠ ملليم » .

وهذا النظر - على ما سلف البيان - هو ما انتهت اليه الهيئة العامة لنوعاد الجنائية بمحكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ في الطعن رقم ٣١٧٢ س ٥٧ ق في واقعة جلب جوهرى مخدر « أفيسون وحشيش » الى جمهورية مصر العربية وتهريب بضائع ممنوعة (أفيسون وحشيش) بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة ، وكان

(١) نقض جنائى ١١/١١/١٩٨١ س ٢٢ من ٨٧٥ .

الحكم المضمن فيه قد قضى بمعاقبة كل من الطاعنين بالاستغلال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والزامهما متضامنين بأن يؤديا إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٩٣٣٣١٧٨٠ جنيه ، ٨٤٠ ملليم عن الجريمتين ٠٠٠ واذ عرضت الهيئة العامة لنظر الطعن بعد أن انتهت إلى العدول عن المبدأ القانوني الذي كانت قد قررت أحكام محكمة النقض ومقتضاه أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والقضاء بالاضافة الى العقوبة الاصلية المقررة لجريمة الجاب — باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد — بالعقوبات التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي (١) ، وارتأت الهيئة رفض الطعن فقد عرضت وفقا لما هو محلول قانونا لمحكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا ما تبين لها أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله وأوردت : « لما كانت جريمةتا جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعنان بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه — وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه — تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات المحكم عليهما

(١) وكان منطوق محكمة النقض في هذا الصدد ، وعلى ما أوردت بأحكامها ،
مسا يلي :

« لما كان الاصل أن العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لايقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله أو التعويض المدني للخزانة أو اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع الامر عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها معها تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، ولما كلن الحكم المطعون فيه قد عمل حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واغفل انحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ هي على ما يبين من محونات الحكم ستة وستون جنيتها فانه يكون قد اخطأ في

بأن عقوبة المقررة لجريمة الجنب باعتبارها جريمة ذات عقوبة "لاشد
دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي ، أصلية كانت أم
تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على
المحكوم عليهما ، بالإضافة الى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب ،
العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي ، فإنه يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية .

تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والقضاء بذلك التمييز
بالإضافة الى العقوبات المقررة بها « ، انظر نقض جنائي ١٢/٣/١٩٧٢ : س
٢٤ من ٣٢٥ ، ٢٦/٥/١٩٨٠ : س ٢١ من ١٨٠ ، ٢٦/٤/١٩٨١ : س ٣٢
من ٤٠٦ .

القسم الثاني

قرينة التهريب الجمركي

مسئولية رابطة السفن عن النقص والزيادة في الشحنة

مقدمة :

الاصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة من السفينة مطابقة لما هو وارد ببيان قائمة الشحن « المانيفست » ، وقد افترض قانون الجمارك أن كل نقص أو زيادة في هذه البضائع أو تلك الطرود قد دخل البلاد و شرع في ادخاله بدون سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليه .

وإذا كان المشرع الجمركي قد جعل من حالتي النقص أو الزيادة قرينة على التهريب إلا أنه أجاز للربابنة نفى هذه القرينة بوسائل عدة ، وهو مع ذلك ، وحيث لا يمكنهم نفى تلك القرينة ، لم يعرضهم لعقوبة التهريب الجمركي وإنما اعتبر الأمر مجرد مخالفة جمركية جزاؤها الغرامة التي حدد مقدارها في المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وهي غرامة تصدر بقرار من مدير الجمرک المختص ، وذلك بالإضافة الى الزامهم بسداد الضرائب الجمركية المستحقة عن البضائع التي افترض تهريبها أو الشروع في تهريبها .

وتقوم ذات القرينة بصدد البضائع الموقولة في الطائرات (المادة ٢٩ من قانون الجمارك) ، والبضائع الواردة بطريق البر (المادة ٤٠ من قانون الجمارك) ، ومن ثم تقوم مسؤولية قادة الطائرات ووسائل النقل الأخرى عن النقص والزيادة غير المبررين في الشحنة على نحو ما هو مقرر بالنسبة لربابنة السفن .

خطة البحث :

دراستنا لجريمة التهريب الجمركي تنقسم الى ثلاثة أبواب هي على التوالي :

الباب الأول : أسس المسؤولية (قرينة التهريب)

الباب الثاني : نفى قرينة التهريب .

الباب الثالث : الجزاء في حالتي النقص والزيادة غير المبررين .

الباب الأول

أساس المستولية «قرينة التهريب»

تنص الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من قانون الجمارك على أنه :

« يكون رابطة السفن أو من يمثلونهم مسئولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفرطة « الصب » الى حين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن .

والنص المذكور يرتب مسؤولية رابطة السفن عن كل نقص أو زيادة في البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود أو محتوياتها والمفرغة من السفن عما هو وارد ببيانات قائمة الشحن ، وهو على هذا النحو يقيم قرينة قانونية مؤداها أن مثل هذا النقص أو تلك الزيادة يفترض معه أن الربان قد هرب الى داخل البلاد أو شرع في تهريبه دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة (١) .

وإذا كان نص تلك الفقرة لا يورد غير حالة النقص إلا أن الامر يتعلق بحالتي النقص والزيادة على سواء ، وقانون الجمارك يجرم التهريب والنسوع فيه على حد سواء ، وبالإضافة الى ذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون الجمارك تورد حالتي النقص والزيادة ، كما أن المادة ١١٧ من ذات القانون تحدد في فقرتها الاولى الغرامة التي تفرض في حالة النقص غير المبرر وفي فقرتها الثانية تلك التي تفرض في حالة الزيادة غير المبررة .

والنقص أو الزيادة الذي يسأل عنه رابطة السفن قد يكون في عدد الطرود أو محتوياتها أو في البضائع الصب bulk cargo ، وهي التي

(١) نفخس محنى ٢٦/٣/١٩٧٤ من ٢٥ من ٥٤٢ ، ١-١٩٨٤
« الطعن ٥٦ من ٤٦ ق » — منشور بملحق قضاء النفخس البحرى الحكور
أحمد حصنى — قاعدة ٤١ .

أسماءها المشرع الجمركى البضائع المنفرطة .

أما الطرد Colis — package فهو يفترض وضع البضاعة في غلاف كمندوق أو جدول يحمل أرقاما وعلامات مميزة (١) .

أما البضائع الصب en vrac — in bulk (المنفرطة) فإن المفهوم التقليدى يتجه الى أن البضائع الصب هى البضائع المتجانسة التى تشحن في السفينة منفردة سائبة دون تغليف أو تعبئة كالغلال والفحم . على أن هذا المفهوم الضيق للبضاعة الصب قد حل محله اليوم مفهوم واسع لا يقصر هذا المصطلح على البضائع السالف بيانها وإنما ييسطه أيضا على البضائع المتجانسة التى تشحن بكميات كبيرة وان كانت معبأة في عبوات خاصة كالخشب والقطن والارز والاسمنت ، ومده كذلك الى البضائع التى تشحن بكميات كبيرة ولكن بمقاييس مختلفة داخل المجموعة الواحدة كالخشب والسيارات والمعدات الثقيلة (٢) .

وتورد محكمة النقض (٣) في بيانها للمقصود بالبضائع الصب في مفهوم المادة ٣٧ من قانون الجمارك ما يلى :

« من المقرر أن وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو في طرود إنما

(١) الدكتور العميد مصطفى كمال طه — القانون البحرى ١٩٨٦ بند ٤٠١ ،
الدكتور على جمال الدين عوض — القانون البحرى — ١٩٨٧ بند ٣٧١ ،
(٢) راجع في هذا الخصوص البحث المعنون « الجوانب القانونية في نقل
البضاعة لصب الجافة في مصر » والمقدم من الأستاذ الدكتور العميد مصطفى
كمال طه في ندوة « نقل البضاعة لصب الجافة في مصر » التى نظمتها أكاديمية
البحث العلمى والتكنولوجيا والنقطة بالاسكندرية في المدة من ٢٨ — ٣١
أكتوبر ١٩٨١ .

(٣) نقض مخرى ١٩٧٤/٦/٢ من ٢٥ ص ٩٦٧ ، ٣ — ١٢ — ١٩٧٩ من
٢٠ ص ١٤٠ .

يرجع إلى خريقة شحنها لا إلى نوعها . فكما يجوز شحن انسوائك صبا
يجوز شحنها في طرود ، وكذلك المواد الصلبة كما تشحن في طرود يجوز
شحنها صبا ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٣٧ من قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أن البضائع المصب هي البضائع المنفردة أى التى
تشحن سائبة en vrac فى السفينة دون أن يحتوئها أى محتوى مثل
الصناديق أو البالات أو الاجولة سواء كانت مواد سائلة أو مواد
صلبة » .

أما بصدد محتويات الطرود فقد أوضحت المادة ٣٧ من قانون الجمارك
عدم قيام هذه القرينة فى حق الرابان فى حالة ما اذا كانت الطرود قد سلمت
بحالة ظاهرية سليمة ترجح معها حدوث النقص قبل الشحن (١) نواستطرد
النص لتقرير أن الجهة القائمة على ادارة المخازن أو المستودعات لا تكون
مسئولة عن النقص فى هذه الحالة .

ولا شك أن التشريع الجمركى يتفق فى هذا الصدد مع أحكام عقد
النقل البحرى التى تلزم الناقل البحرى بنقل البضاعة وتسليمها الى
المرسل اليه بالحالة التى تسلمها بها والموصوفة فى سند الشحن ، فإذا
ما كانت الطرود وقت تسليمها بحالة ظاهرية سليمة فإن ذلك يرجح أن
عبئا لم يلحق بها خلال الرحلة البحرية وأن النقص انما حصل قبل الشحن .
اثبات النقص أو الزيادة :

من المقرر أن وسيلة اثبات النقص أو الزيادة فى الشحنة لاصلة لها
بطريقة شحنها ، وأن القانون لم يحدد وسيلة بعينها لتحقيق ذلك (٢) .

(١) نقض مدنى ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ من ٣٦٠ ، ٣٠-١-١٩٧٨ س
٢٩ من ٢٥٠ .

(٢) نقض مدنى ١٩٧٤/٦/٢ س ٣-١٢-١٩٧٩ سلفا الاشارة .

وقائمة الشحن هي المستند الرئيسي الذي يثبت النقص أو الزيادة (١) والاستمارة رقم ٥٠ ك.م التي تفرغ فيها مصلحة الجمارك مفردات النقص أو الزيادة عما هو مدرج وثابت بقائمة الشحن (٢) لها دلالتها في الاثبات (٣) وان كانت لا ترقى الى مرتبة الدليل على نسبة المعز الى السفينة والناقل

(١) نقض محني ١٩٧٤/٣/٢٦ س ٢٥ ص ٥٤٢ ، ٢٩—١١—١٩٨٢ « الطعن رقم ٤٦٦ س ٤٩ ق » وجاء بحجيات ذلك الحكم (واذا كان الثالث من الحكم المطعون فيه لم يعرض لما ورد في تقرير الخبير من بيانات تضمنتها قائمة انشحن بشأن المعز في الشحنة الذي اثبتته السلطات الجبركية في الاستمارة رقم ٥٠ ك.م واستبعد مسؤولية المطعون ضدها عن الرسوم الجبركية المستحقة من النقص دون ان يقول كلمته فيها ورد بتقرير الخبير وفي بيانات قائمة الشحن فانه يكون مشوبا بالتقصير في التسبب بما يستوجب نقضه » .

(٢) ونص المادة ٢٠٤ من تعليمات الجمارك على انه :
« بعد الانتهاء من استلام الشحنة يعطى مخزيجي الجبرك ايصالا على الاستمارة نمرة ٢٥ مبينا بها اجمالي عدد الطرود التي استلمها ويوقع المأمور على هذا الايصال ثم تعاد صورة المانيفستو الى قلم المانيفستو مبينا بها بالتفصيل جملة الطرود المستلمة والطرود التي لم تفرغ والطرود ضارح المانيفستو ، ويثبت ايضا على هذه الصورة تاريخ اعادتها لقلم المانيفستو وآخر يوم لاستلام الشحنة ، وعلى قلم المانيفستو ان يطلب من المأمور ذي الاختصاص ابداء ملاحظاته عن اى فرق يظهر بين الطرود المدرجة في المانيفستو والطرود المسلمة فعلا .

وتعرض النتيجة على مدير الجبرك الذي له ان يطلب من شركات الملاحة على الاستمارة ٥٠ ك.م تقديم البيانات عن الاختلافات سالفة الذكر » .

(٣) نقض محني ١٩٨٣/١١/٤ « الطعن ١٤٠١ س ٤٩ ق » منشور بلحق قضاء النقض البحري للكتور احمد حسنى — القاعدة ٤٢ — وتقرر محكمة النقض بسلب حكمها « ان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الاخذ بالدلالة المستفادة من المستند المذكور (الاستمارة ٥٠ ك.م) في اثبات حقيقة مقدار المعز واغش الحديث عنه فانه يكون قد شبه قصور في التسبب » . وفي ذات المعنى نقض محني ١٩٨٢/١١/٢٩ (الطعن ٤٦٦ س ٤٩ ق) المرجع السابق — القاعدة ٤٤ .

البحرى (١) •

ولا يسمح النعى على حجية قائمة الشحن فى اثبات النقص أو الزيادة بأن ما بها من تأشيريات محررة بمعرفة مصلحة الجمارك وأنها على هذا النحو من منع الخصم بما لا يحتاج بها الربان ذلك أنه بالإضافة إلى أن تأنون الجمارك اعتبر واعتد بقائمة الشحن فى مجال هذا الاثبات فانها تعد ، بما تحمله من تأشيريات ، ورقة رسمية •

وليس شأن نظام تسليم صاحبه تغيير مسئولية الربان قبل مصلحة الجمارك عن كل نقص فى البضائع عن الثابت بقائمة الشحن ، فربان السفينة هو المسئول مباشرة أمام الجمارك عن أى نقص يظهر فى شحنة السفينة وهى مسئولية مستقلة عن مسئولية قبل صاحب الرسالة التى تنتهى فى ظل نظام تسليم صاحبه بمجرد تسليمها فى ميناء الوصول المتفق عليه بينما تظل مسئولية الربان قائمة أمام مصلحة الجمارك لحين حصول المطابقة والمراجعة (٢) •

(١) ذلك انها لم تعد لإثبات المعجز بل ليطالب بها مدير الجبرك من شركات الملاحة تقديم البيانات عما يظهر من فرق بين الطرود المدرجة بمانيفستو السفينة والطرود المستلمة فعلا — نقض مدنى ١٩٧٩/١/٢٦ « الطعن ٢٤ س ٤٢ ق » •

(٢) نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ من ٧٥٦ ، ٢٩ — ١ — ١٩٧٩ س ٣٠ من ٤٢٨ ، ١٩٨٢/١١/١٥ (الطعن ٣٩٤ س ٤٩ ق) — منشوران بملحق قضاء النقض البحرى القاعدة ٤٣ ، ١٩٨٤/١/٩ (الطعن ٤٥٦ س ٤٦ ق) — المرجع السابق القاعدة ٤٠ •

الجزء الثاني

تقنية التربية

وجود نقص أو زيادة في مقدار البضائع المفرغة من انسنينة عم هو مدرج بقائمة الشحن (المانيفست) قرينة على التهريب إنجمركى أو انشروع فيه : على أنه يبقى للربان نفى هذه القرينة بطرق عدة حددها

القانون في حالات معينة وأطلقها في باقيها .

وقد جرى قضاء محكمة النقض (١) في بيان تلك القرينة وسبل نفيها على ما يلي :

« ان مفاد نصوص المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن المشرع قد أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هربه الى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية عنه ، الا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب هذه بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة من ميناء الشحن أصلا أو عدم تفريغها من السفينة في ميناء الوصول أو سبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات فان المشرع لم يقيد نقض قرينة التهريب بطريق معين من طرق الإثبات ، ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقتضى القواعد العامة ، فاذا ما أوضح الربان أو من أمثله سبب النقص أيا كان مقداره وأقام الدليل عليه انتفتت القرينة على التهريب ، وإذا لم يثبت سبب النقص أو ما يبرره في الحالات التى يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة في

(١) نقض محنى ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤ من ٢٥ من ٥٤٢ ، ٢٩ - ١٢ - ١٩٧٥ من ٢٦ من ١٧٢٢ ، ١٥ / ١١ / ١٩٨٢ (الطعن ٣٩٤ من ٤٩ ق) ، ١٢ - ٢ - ١٩٨٤ (الطعن ١٣٨٥ من ٤٩ ق) منشوران بمنحق قضاء النقض البحرى للدكتور أحمد حسنى القاعدة ٤٣ .

حق الريان والزوم بأداء الرسوم الجمركية ، وذلك كله ما لم يكن النقص راجعاً الى عوامل طبيعية أو الى ضعف العلاقات يؤدي الى انسياب محتوياتها اذ افترض المشرع في هذه الحالة انتفاء القرينة على التهريب اذا كان النقص لايجاوز نسبة التسامح التي فوض المدير العام للجمارك في تحديدها » .

طرق نفى قرينة التهريب :

الريان مسئول عن الضرائب الجمركية لحين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات (١) أو بمعرفة أصحاب الشأن ، ومن ثم اذا تبين وجود الرسالة بالكامل عند تحقق الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية وهي الافراج عن البضاعة وأنه تم الافراج عن الشحنة كاملة بعد أن قام المرسل اليه بسداد الرسوم المستحقة عنها وأن العجز المدعى به لم يكتشف الا عند صرف الرسالة فان مقتضى ذلك أنه لا يحق لمصلحة الجمارك مطالبة الريان بالضرائب الجمركية عن هذا العجز (٢) .

وقد حدد القانون طرق نفى للتهريب في حالات معينة ثم أطلق حرية ارباب فيما عداها في نفى تلك القرينة ، ويعنى ذلك أنه يقع على الريان أو من يمثله إقامة الدليل على سبب النقص أو الزيادة .

ومن ثم يكون الحكم ، في مجال نفى مظنة التهريب عن الريان ، مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله في الاحوال الاتية :

(١) وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لبناء الاسكندرية ، ووفقاً لنص المادة الثانية من ذلك القرار فان الهيئة تختص دون غيرها بإدارة ميناء الاسكندرية ، ويكون لها على الاخص : ب — انشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات وانسلحت داخل الميناء أو خارجه .

(٢) نقض منى ١٩٨٣/٥/٣٠ « الطعن ٧٣٢ س ٤٩ ق » — منشور
بالحق قضاء النقض البحري — القاعدة ٤٦ .»

أ - تقرير الحكم ، رغم تقديم مصلحة الجمارك قائمة بالشحن التي تثبت النقص وإثباتها له في الاستمارة ٥٠٤م ، أن المصلحة لم تقدم أدليل على العجز ، إذ الحكم بذلك يكون قد نفى عن الربان قرينة التهريب التي أقامها المشرع دون أن يوضح الربان أو من يمثله سبب النقص (١) .

ب - استناد الحكم في التحليل على نفى وجود التلف إلى أن ملف الرسالة المودع بالجمارك لم يشر إليه ، ذلك أن خلو ملف الرسالة الخاص بالجمارك مما يشير إلى وجود تلف لا يدل على سلامة الرسالة (٢) .

ج - الحكم بانتفاء مسؤولية الربان عن الضرائب الجمركية استناداً إلى ما ورد بتقرير الخبير من عدم معرفة تاريخ اكتشاف النقص أو سببه ، إذ في ذلك نفى لقرينة التهريب دون أن يوضح الربان أو من يمثله سبب النقص ويقيم الدليل عليه (٣) .

د - نفى الحكم قرينة التهريب لجرد ورود البضائع تحت نظام تسليم صاحبه إذ مسؤولية الربان عن البضاعة مستمرة حتى تمام التسليم (٤) .
وطرق نفى قرينة التهريب هي من قبيل الدفوع الموضوعية ، ويجوز

(١) نقض مدني ١٩٨٥/٢/٤ - حكيم « الطعن ٥٣٥ ، ٢٨٧ س ٥٠ ق » منشوران بالمرجع السابق - القاعدة ٣٧ .

(٢) نقض مدني ١٩٨٣/٢/٢٨ « الطعن ٥٤٦ س ٥٠ ق » - المرجع السابق - القاعدة ٣٨ .

(٣) نقض مدني ١٩٨٢/١١/٢٢ « الطعن ٤٧٢ س ٤٩ ق » ؛ ١٩٨٣/١١/٢١ « الطعن ٤٩٥ س ٤٩ ق » - المرجع السابق للقاعدتين ٤٥ ، ٤١ ، نقض مدني ١٩٨٠/١٢/١ « الطعن ١٩٧ س ٤٨ ق » ؛ ١٩٨٢/٥/٢ « الطعن ١٥١٩ س ٤٨ ق » منشوران بقضاء النقض البحري لذكور أحمد حسني - الطبعة الثانية - القاعدة ١٠٥ .

(٤) نقض مدني ١٩٨٤/١/٩ « الطعن ٥٦٦ س ٤٦ ق » - بلصقي قضاء النقض البحري - القاعدة ٤٠ .

التمسك بها في أى حالة كانت عليها المدعى ولو أمام محكمة الاستئناف (١)
وطرق نفى قرينة التهريب التى نص عليها القانون هى كالتالى :

أولا - الامادة من نسبة التسامح الصائر بها قرار مدير عام الجمارك :

نصت المادة ٣٧ من قانون الجمارك في فقرتها الثانية على أنه :

« وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك نسبة التسامح في البضائع المنقرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئى في البضاعة الناشئة عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها » (٢) •

واعمالا لهذا التفويض التشريعى أصدر مدير عام مصلحة الجمارك بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٢ القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذى نص في مادته الاولى على أنه :

« لايجوز أن تتجاوز نسبة الزيادة في البضائع المنقرطة (الصب) ١٠٪ ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ٥٪ ، ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هاتين النسبتين » •
ونص في مادته الثانية على أنه :

« وبالنسبة للنقص الجزئى في مشمول الطرود التى تسلم للجمرك بحالة ظاهرة غير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسئولة عن العجز الناشئ عن عوامل طبيعية أو ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريغ من تسرب بعض المشموك وذلك في حدود نسبة مقدارها ٥٪ من مشمول الطرود ما لم يكن النقص ناشئا عن أسباب أخرى ففى هذه الحالة

(١) نقض مدنى ٢٩/١٢/١٩٧٥ م ٢٦ من ١٧١٨ •

(٢) ونسبة السماح في البضائع المنقرطة والنقص الجزئى في الطرود لاينطبق على النقص الكلى « لم يرد » •

تكون شركة الملاحه مسؤلة عن النقص الحاصل فى البضاعة مهما كانت نسبته ولا تستفيد بصدده بأى اعفاء جمركى » .

وليس بلزوم للاعادة من نسبة السماح المقررة فى حالة النقص الجزئى فى مشمول الطرود التى تسلم بحالة ظاهرية غير سليمة أن يثبت فى سند الشحن أى تحفظات بشأن ضعف الغلافات أو لصناديق المعبأة فيها انبضاعة .

وتعتبر محكمة النقص أسبابا سائغة فى هذا الصدد ما يلى (١) :
« وكان الثابت « على ما جاء بشهادة الترانسيت أن بعض الاجولة وجدت مقطعة ومخيطه وبها نقص وعوارية فان مؤدى ذلك أن رسالة التدعى قد سلمت بحالة ظاهرية غير سليمة نتيجة وجود ضعف فى بعض المعبوات أدى الى انسياب محتوياتها الامر الذى يؤدى الى انتفاع المستأنفة بصفتها بنسبة التسامح متى كانت هذه النسبة داخلة فى حدود النسبة الواردة بالقرار الادارى رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ » .

كما تقرر محكمة النقص (٢) بصدد الطعن على حكم انتهى الى تطبيق نسبة التسامح التى نصت عليها المادة الثانية من قرار مدير عام الجمارك سالف الذكر « وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى استخلاص شديد الى أن المعجز الجزئى فى الرسالة انما يرجع الى ضعف الغلافات استنادا الى ما أثبتته مصلحة الجمارك فى شهادتى الواردة عن حالة الصناديق المعبأة فيها البضاعة من أنها مكسورة ومستصلحة بمعرفة شركة الملاحه فان ما تنعاه الطاعنة (مصلحة الجمارك) لا يعمدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقص » .

(١) نقض مدنى ٢/٢/٢١٦٦ من ٢٧ ص ٣٦٠ .

(٢) نقض مدنى ١٠/٥/١٩٦٦ من ٢٧ ص ١٠٨٠ .

على أن مدير عام الجمارك أصدر بعد ذلك المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي نص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب مشمول كل طرد على حدة *

ولاشك أن هذا المنشور التفسيري قد خالف القانون وخرج على حدود التفويض التشريعي الصادر لمدير عام الجمارك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون الجمارك ، وقد أوضحت محكمة النقض ذلك في عديد من أحكامها (١) بتقريرها :

« ولما كان مفاد النصوص المتقدمة (المادة ٣٧ من قانون الجمارك والمادتان الأولى والثانية من قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣) أن الشارع نص على مسئولية شركات الملاحة عن كل نقص في البضائع عن المثابت في قائمة الشحن لشبهة تهريبها الى داخل البلاد وإباح لشركات الملاحة نفى هذه الشبهة واعتبر تسليم الطرود بحالة ظاهرية سليمة مبررا يرفع المسئولية عن شركة الملاحة لترجيح حدوث النقص قبل الشحن ، ثم منح هذه الشركات نسبة تسامح فوض المدير العام للجمارك في تحديد مقدارها فحددها هذا الأخير بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بواقع ٥٪ من البضائع المنفرطة أو من مشمول الطرود ، وكان نص المادة ٣٧ المشار اليه قد ورد مطلقا بشأن نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها بما مفاده وجوب احتساب هذه النسبة من مجموع وزن البضاعة سواء وردت منفردة أو في طرود حيث جاء هذا النص خاليا مما يدل على أن المشرع قد قصد المناورة في الحكم بين البضائع المنفرطة والبضائع التي ترد في طرود وإنما ورد النص عاما

(١) نقض بحكمي ١٩٧٦/٢/٢ من ٢٧ من ٣٦٠ ، ١٠-١١-١٩٧٦ سالف الاشارة ، ٣٠-١/١-١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٥٠ .

في اسناد نسبة التسامح الى مجموع البضائع في المالين لا الى كل طرد على حدة في حالة النقص الجزئي ، واذا كان ذلك وكان التفويض الصادر لمدير عام مصلحة الجمارك بمقتضى المادة ٣٧/٢ بتحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة وكذلك النقص الجزئي في البضاعة مقصورا على تحديد هذه النسبة دون الترخيص في اسنادها الى البضائع أو الى كل طرد منها على حدة حيث تكفل الشارع بهذا الاسناد في ذات النص فان المنشور رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي أصدره مدير عام الجمارك ونص فيه على أن تفسير القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ يوجب احتساب نسبة التسامح من مشمول كل طرد على حدة يكون قد خالف القانون وفُرج على حدود التفويض مما يتعين منه الالتفات عنه » .

والريان انما يطلب بتبرير النقص أو الزيادة بغية نقض قرينة التهريب حيث يتجاوز النقص أو الزيادة بالبضائع المنفرطة أو النقص الجزئي في مشمول الظروف نتيجة العوامل التي أشارت إليها المادة ٣٧/٢ من قانون الجمارك نسبة للتسامح التي حددها قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، اذ افترض المشرع انتقاء القرينة على التهريب إذا ما كان النقص أو الزيادة في حدود تلك النسبة (١) ، على أنه يبقى على الریان تبرير أسباب النقص الجزئي في مشمول الظروف مهما كانت نسبته أي حتى لو كانت في نطاق نسبة السماح ٥٪ إذا لم يكن ذلك النقص ناشئاً عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف العلاقات وانسياب محتوياتها .

ثانياً - ايضاح أسباب النقص والزيادة :

وقد نصت على ذلك المادة ٣٨ من قانون الجمارك بما قررته من أنه :

(١) نقض بحنى ١٢/١/ ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٧٢٢ ، ٢٩-١-١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٢٨ .

« اذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على البائع أو من يمثله ايضاح أسباب النقص ، واذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا أو لم تفرغ أو فرغت في جهة أخرى وجب أن يكون تبرير النقص مؤيدا بمستندات جدية ، واذا تعذر تقديم هذه المستندات جاز اعطاء مهلة لا تتجاوز ستة أشهر لتقديمها بشرط أخذ ضمان يكفل حقوق الجمارك »^{١٠}

وبين من هذا النص أن ثمة حالات أوجب فيها تبرير النقص الكلى بمستندات جدية ، في حين جعل تبرير النقص الجزئي أو الزيادة جائزا بكافة طرق الإثبات •

أ - حالات أوجب فيها القانون تبرير النقص الكلى بمستندات جدية : وهي حالات ثلاث : عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا ، وعدم تفريغها ، وسبق تفريغها في ميناء آخر •

والنقص الذي يرجع الى أى من هذه الاسباب توجد في جميع الاحوال مستندات تؤيده ، وقد اشترطت المادة ٣٨ من قانون الجمارك أن تكون المستندات التي يقدمها الرابح لتبرير النقص في تلك الصور الثلاث مستندات جدية (١) ، كما أجازت اعطاء الرابح مهلة لا تتجاوز ستة أشهر لتقديم هذه المستندات ، وأنه وإن كان اعطاء المهلة أمر جوازي للجمارك إلا أن النص قد اشترط حتى ترخص الجمرك بها أن تحصل على ضمان يكفل حقوقها التي تتمثل في الغرامة الجمركية والضريبة الجمركية اللتين تستأديهما في حالة عدم تقديم الرابح لمستندات جدية ، وهذا الضمان

(١) غائبات الرابح بمستندات حقيقية أسباب هذا النقص ينفي مظنة التهريب — نقض ١٩٧٩/١/٢٩ سالف الإشارة . وسلطة تقدير جدية المستندات من عدمه موكولة لمصلحة الجمارك ، على أنها اذا ما ارتكت عدم جدية المستندات يبتى للقضاء مراقبتها في أعمالها لتلك السلطة •

نذ يكون في صورة خطاب ضمان مصرفي أو تقديم كفيل موسر • وقد قصد من تحديد هذه المهلة وضع حد لماطلة الريان في تقديم البراهين وتلاوي صدور قرار الجمارك بتوقيع الغرامة المقررة وتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة حتى تقدم تلك البراهين •

على أنه إذا طعن الريان أمام المحكمة المختصة في قرار مدير عام الجمارك برفض التظلم في قرار الغرامة الصادر ضده وفقاً لنص المادة ١١٩ من قانون الجمارك ، أو طالبت مصلحة الجمارك الريان قضائياً بالضرائب الجمركية المستحقة عن النقص غير المبرر ، فإنه يكون للريان أن يقدم للمحكمة أوجه الدفاع والأدلة المؤيدة لادعائه بما في ذلك البراهين المبررة للنقص ولو لم يسبق عرض هذه الأوجه أو تلك الأدلة على الجمارك (١) ، ذلك أنه ما دام لا يوجد نص في القانون يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع وأدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدارها قرار بفرض الغرامة أو يقضى بسقوط حق الريان في تقديم البراهين المبررة للنقص في خلال المدة التي قد تمنحها له الجمارك (والتي لا تتجاوز ستة أشهر) فإن سلطة المحكمة في قبول هذه الأوجه وتلك الأدلة تكون مطلقة غير مقيدة ، وبالتالي يكون للريان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد استصحب عليه تقديمها لمصلحة الجمارك في خلال المهلة التي منحتها له أو تقاعس عن ذلك ، لأن مدة المهلة هذه إنما تقتيد بها المصلحة دون المحكمة التي تنظر الطعن أو المطالبة (٢) •

بـ حالات النقص الأخرى وحالات الزيادة :

وفي غير حالات النقص الكلي والتي أوجب فيها القانون أن يكون

(١) نقض مدني ١٧/١٢/١٩٧٠ من ٢١ من ١٢٥٨ ، ٢٩-٤-١٩٧٤.

من ٢٥ من ٧٥٦ •

(٢) نقض مدني ٢٩/٥/١٩٦٦ من ٢٠ من ٨٣٨ ، ١٧-١٢-١٩٧٠.

سلف الإشارة ، ٥/٦/١٩٧٣ من ٢٤ من ٨٦٢ •

التبرير بهستندات جديدة ، وهي حالات عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا وعدم تغريفها وسبق تغريفها في ميناء آخر ، وسواء كانت حالات نقص كلي أو جزئي ، فإن المشرع لم يقيد نقض قرينة التهريب بأى طريق من طرق الاثبات ، فإذا أوضح الريان أو من يمثله سبب النقص أيا كان مقداره وأقام الدليل عليه انتفتت قرينة التهريب •

فإذا تبين أن النقص الجزئي إنما يرجع الى عمليات الشحن أو التفريغ أو الى عجز الطريق *déchet de route* أو الى طبيعة البضاعة كالتبخير ، وكلها أمور لا دخل لارادة الريان فيها ، فإن ذلك ينفي قرينة التهريب •

ويصدق ذات النظر على حالة وجود زيادة في الشحنة حيث لم يرسم القانون طريقا معنيا: يجب اتباعه لتبرير الزيادة ، ومن ثم يكون ذلك جائزا بكافة طرق الاثبات اعمالا لحكم القواعد العامة التي تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي طالما ليس من نص يقضى بغير ذلك ، ومن ثم فإن قرينة التهريب تنتفى اذا تقدم الريان طوعية ويحسن نية وأبلغ عن الزيادة الواردة بالشحنة قبل ضبطها بمعرفة الجمارك ، أما اقرار الريان بانزيادة بعد كشفها فإنه لا ينفي قرينة التهريب ، إذ في القول بغير ذلك ما يؤدي الى فتح باب التهريب على مصراعيه طالما كان في وسعه دفع مسؤوليته بالاقرار بالزيادة بعد كشفها (١) •

(١) راجع مذكرات الدكتور عبد الرحمن صياد « النشاط القانوني في الموانئ » لطلبة دبلوم القانون البحري — الاكاديمية العربية للنقل البحري ١٩٨٢/٨١ آلة كاتبة ص ٣٧ •

وتورد محكمة النقض في هذا الصدد .. « لما كانت الواقعة المنشئة للرسم الجبركي تختلف عن الواقعة الموجبة للضريبة ولا تلازم بينهما إذ انرسوم الجبركية تستحق ولو كانت البضاعة مطلوبة لبيانات « المانيستو » وكان اقرار الريان بوجود الزيادة بعد كشفها بواسطة ممال الجمارك

والاقتناع بما يقدمه الريان لتبرير النقص أو الزيادة أمر تستقل به
هـ محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام قضاؤها قائما
على أسباب سائفة لحمله (١) ١٠

ومواجهته بها لا يمكن أن يؤدي عملا إلى حسن نيته التي تنتفي بها مظنة
التهريب فإن استخلاص الحكم المطعون فيه انتفاء قرينة التهريب التي افترضها
المشرع في جانب الريان بإمكان الحصول على الرسم الجبركي المستحق على
انطرد الزائدة ومن اقرار الريان بوجود هذه الزيادة بعد كشفها يكون
استخلاصا غير سائغ ويكون الحكم مشوباً بفساد الاستدلال . نقض مدني
١٩٦٨/١١/٢٨ من ١٩ من ١٤٢٦ .

(١) نقض مدني ١٩٧٤/٣/٢٦ من ٢٥ من ٥٤٢ ، ١٩-١٢-١٩٧٥ من
٢٦ من ١٧٢٢ .

الجاب الثالث

الجزء في حالتى النقص والزيادة في المبررين

الجزء في حالتي النقص والزيادة غير المبررين هو الغرامة (١)
والالتزام بسداد الضرائب الجمركية المستحقة عن النقص أو الزيادة
مقدار الغرامة الجمركية :

نصت على هذا الجزء الذي يفرض على ربابية السفن المادة ١١٧ من
قانون الجمارك والتي جعلت تلك الغرامة منسوبة الى الضرائب الجمركية
المعرضة للضياع بدلا من تحديدها بمبلغ معين ، ويختلف مقدار الغرامة
حسب ما اذا كان الامر يتعلق بحالة نقص غير مبرر أو زيادة غير مبررة ،
ففي حالة النقص غير المبرر لا تقل الغرامة عن عشر الضرائب الجمركية
المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها « المادة ١١٧/١ » (٢) .

وفي حالة الزيادة غير المبررة ، وتمشيا مع مبدأ التدرج في العقوبة ،
تحدد رؤى رفع نسبة الغرامة في هذه الحالة عنها في حالة النقص غير
المبرر (٣) ، فتفرض لغرامة لا تقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة

(١) وثمة أحوال أخرى تفرض فيها غرامة جمركية ، فقد نصت المادة ١١٤
من قانون الجمارك على أنه تفرض على ربابية السفن أو قادة الطائرات
ووسائل النقل الأخرى غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين
جنيها في أحوال ست ، وتفرض المادة ١١٥ غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد
عن خمسة جنيهات في أحوال أربع ، وتفرض المادة ١١٦ غرامة مماثلة للغرامة
الأخيرة إذا لم تجاوز الضرائب الجمركية المعرضة للضياع عشرة جنيهات
وذلك في أحوال أربع ، وأخيرا فإن المادة ١١٨ تفرض غرامة لا تقل عن عشر
الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد عن مثلها في الأحوال الآتية :
١ — تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها ٢ — تقديم بيانات
خاطئة عن القيمة إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة ٣ — تقديم
بيانات خاطئة عن المقلد إذا ظهرت في البضائع زيادة تجاوز خمسة في
المائة ٤ — مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والساح المؤقت
والإمراج المؤقت والإعفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع
تزيد على عشرة جنيهات .

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك .

عن البضائع الزائدة ولا تريد عن مثيلها (المادة ١١٧/٢) •

ووفقا للفقرة الثالثة من المادة ١١٧ من قانون الجمارك فإن هذه انغرامة تفرض أيضا على البضائع الزائدة التي تظهر أثر جرد المستودعات العامة أو الخاصة ولا تكون مدرجة في سجلاتها وتحصل من أصحاب هذه المستودعات •

جهة تقرير الغرامة الجمركية :

تفرض الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٧ من قانون الجمارك —
وفقا لما تنص عليه المادة ١١٩ — من مدير الجمرک المختص •

ضمان استيفاء الغرامة الجمركية :

حفظا لحقوق الخزانة العامة تحصل هذه الغرامة بالتضامن بين
الفاعلين والشركاء بطريق الحجز الإداري (المادة ١١٩/٢ من قانون
الجمارك) ، وتنص المادة ١٢٠ أيضا على أن السفن والطائرات ووسائل
النقل الأخرى تكون ضامنا لاستيفاء الغرامات الجمركية •

طبيعة الغرامة الجمركية :

الغرامة هي الجزاء المقرر لمخالفة جمركية حيث وردت المادة التي
تقررها في الفصل الرابع من قانون الجمارك المنون «المخالفات الجمركية»
وفد أقصم المشرع في المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك عن أنه أراد
تمييز المخالفات الجمركية عن جرائم التهريب الجمركي •

لذلك فحق القول أن هذه الغرامة ليست عقوبة جنائية بصل من
الاحوال ، فهي إنما تفرض من مدير الجمرک المختص في حين أن الغرامة
كمقوبة جنائية إنما تقضي بها المحكمة الجنائية بناء على طلب النيابة

العامة ، بالإضافة الى أنها — أى تلك الغرامة — لا تنفذ بطريق الاكراه
البدنى ، وتعد تلك الغرامة من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة
العامة .

التظلم والطنن في قران الغرامة الجمركية :

نصت على أحكام التظلم والطنن في قرار الغرامة الجمركية المادة ١١٩
من قانون الجمارك .

ووفقا لهذه الاحكام فانه يجب أداء هذه الغرامة خلال خمسة عشر يوما
من اعلان المخالفين بقرار مدير الجمرک المختص بفرضها بخطاب مسجل
معتم اوصول .

ولذوى الشأن ، أى ربانة السفن ومن فى حكمهم (قادة الطائرات
ووسائل النقل الاخرى) ، خلال مدة الخمسة عشر يوما المذكورة ، للتظلم
من قرار مدير الجمرک المختص بفرض الغرامة ، وذلك بكتاب يقدم للمدير
العام للجمارك .

وللمدير العام للجمارك عند رفع التظلم اليه أن يؤيد الغرامة أو
يعدلها أو يلغىها ، وذلك حسب ما يبين له من أسباب التظلم ومدى
جديتها .

وقرار المدير العام للجمارك الصادر فى التظلم ليس بدوره نهائيا اذ
يكون لذوى الشأن الطنن فيه أمام المحكمة المختصة وذلك خلال خمسة
عشر يوما من اعلانهم بخطاب موصى عليه بملم الوصول ، ويكون حكم
المحكمة نهائيا غير قابل للطنن فيه بأى طريق من طرق الطنن .

ولما كان قرار المدير العام لمصلحة الجمارك الصادر فى التظلم قرارا
اداريا ، وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك قد نصت على جواز

الطعن فيه أمام المحكمة المختصة ، وكان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لم يرد به نص خاص يخول المحاكم العادية حق الفصل في هذه انطعون ، فان المحكمة التي عنها المشرع في ذلك القانون هي المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة في توزيع الاختصاص بين جهتي القضاء اتعادي والاداري وفقا للاصول العامة في توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية وهي محكمة القضاء الاداري (١) ٥

وليس من نص في القانون يبين أثر التظلم في قرار الغرامة أو الطعن الحاصل في التظلم على وجوب أداء الغرامة ، ورأينا أن حصول أى منهما يترتب عليه تراخى وجوب أدائها لحين ضرورة القرار الصادر بها نهائيا بفوات ميعاد التظلم أو الطعن أو بصدور حكم المحكمة ، والحكم الصادر في الطعن يكون نهائيا غير قابل للطعن فيه .

(١) نقض مدني ١٩٨٨/٣/٧ « الطعن ٧٤٨ س ٥٤ ق » — حكم غير منشور .

فالمحكمة المختصة طبقا لنص المادة ١١٩ من قانون الجمارك هي محكمة القضاء الاداري — نقض ١٩٨٨/١٠/٢٨ « الطعن ١٣٨٢ س ٥١ ق » ولا حيل في هذا الصدد للاحتجاج بما كان مستقرا في ظل اللائحة الجبركية المنسأة من اختصاص المحاكم العادية تالفصل في الطعون عن القرارات الصادرة في شأن مواد التهريب الجبركي ، ذلك ان المادة ٣٣ من تلك اللائحة كانت تنص صراحة على اختصاص المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجبرك بنظر الطعون في تلك القرارات في حين ان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد جاء خلوا من نص مماثل لتلك المادفة. نقض مدني ١٩٧٣/١/٢٢ س ٢٤. ٨٢ .

الفصل الثاني

أداء الضرائب الجمركية

أساس الالتزام بأداء الضرائب الجمركية :

يلزم الربان بأداء الضرائب الجمركية عن النقص أو الزيادة غير
المبررين .

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ١١٧ من قانون الجمارك على أن
الغرامة الجمركية تفرض على ربانة السفن في حالة النقص غير المبرر
فضلا عن الضرائب المستحقة ، ولا تورد الفقرة الثانية حكما مماثلا يقضى
بوجوب أداء تلك الضرائب في حالة الزيادة غير المبررة ، إلا أنه لا شك
في وجوب أداء تلك الضرائب في الحالين اذ تستحق الضرائب الجمركية
في جميع الاحوال على البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية طالما لم
تستثن بنص خاص « المادة الخامسة من قانون الجمارك » ١٤

ووفقا للفقرة الثالثة من المادة ١١٧ فانه اذا ظهرت بين الزيادة طرود
تحمل نفس العلامات والارقام الموضحة على طرود أخرى مدرجة في قائمة
النحن فتعتبر الطرود المقدرة عليها ضرائب أكبر هي الطرود الزائدة .

شخص الملزم بالضرائب الجمركية :

الضرائب الجمركية عن النقص أو الزيادة غير المبررين يلزم بها ربان
السفينة « الناقل » دون المرسل اليه اذ هي تغاير في أساسها القانوني
الضرائب الجمركية التي يلزم بها المرسل اليه والتي منط استحقاقها هو
الأفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بينما أساس استحقاقها في

حالتى النقص أو الزيادة غير المبررين هو افتراض تهريب البضاعة أو
انسروع فى تهريبها ومن ثم يلزم بها الريلان (١) •

والمرسل اليه انما يلزم بسداد الضرائب الجمركية المستحقة على
الرسالة فى حدود ما أقرج عنه منها ، ومن ثم فإذا ما قام بالوفاء
بكامل الضرائب المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الضرائب عن
النقص غير المبرر فان ذلك لا يبرأ ذمة الريلان (الناقل) من الالتزام بدفع
الضرائب الجمركية المستحقة عن ذلك النقص الا اذا كانت ارادة المرسل
اليه قد اتجهت وقت الوفاء الى سداد دين الناقل ، ذلك أنه اذا لم يقصد
الوفاء عن الناقل وظن أنه انما يوفى ديناً عليه فان مثل هذا السداد الخاطيء
يجوز له الرجوع على مصلحة الجمارك باسترداد ما دفع دون حق
وفقاً لنص المادة ١٨٢ من القانون المدنى حيث لا يقابله افراج عن بضاعة
ومن ثم لم يتحقق مناط استحقاقه ، والقاعدة أن الوفاء بالدين يتم فى
الأصل من المدين أو نائبه ، أما الوفاء من الغير فلا يبرى ذمة المدين الا
اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بدين غيره (٢) •

لن توجه المطالبة بالضرائب الجمركية :

الأصل أن الريلان هو المسئول عن النقص أو الزيادة غير المبررين
وبالتالى توجه اليه المطالبة القضائية بالضرائب الجمركية المستحقة عن
هذا النقص أو تلك الزيادة ، على أن العمل جرى على توجيه تلك المطالبة
الى التوكيل الملاحي بصفته وكلا عن ملاك السفينة ومستغليها وربانها
وتوكيلات آهون وطبية وأبو سمبل وممفيس للملاحة تنتم شركة

(١) نقض مدنى ٢٤/١١/١٩٨٦ « الطعن ٦٥٠ س ٥٤ ق » •

(٢) نقض مدنى ٢٥/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٣٢ ، ٢٨-١-١٩٨٠ س

٣١ ص ٣١٢ ، ١٦/٣/١٩٨١ س ٣٢ ص ٨٢٨ •

استكدرية للتوكيلات الملاحية ، كما أن توكيلات أسوان والمنيا ودمهور واسيوط تتبع شركة القناة للتوكيلات الملاحية ، ومن ثم فاذا كانت المطالبة موجهة الى التوكيل الملاحي يتعين رفع الدعوى بها على شركة التوكيلات الملاحية التى يتبعها التوكيل الملاحي ، ذلك أن للشركة دون التوكيل الملاحي الشخصية الاعتبارية ويمثلها رئيس مجلس ادارتها فى التقاضى وفى صلاتها بالغير .

ونعود لايضاح ذلك عند دراسة اثر المطالبة الموجهة للتوكيل الملاحي فى قطع التقادم .

نطاق الضرائب الجمركية :

ألغى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية وهى الضريبة الاضافية على الصادر والوارد المفروضة بمقتضى قانون نظام الحكم المحلى والرسم الاحصائى ورسم الدعم لشروعات التنمية الاقتصادية ورسم الدعم البحرى ، ومن ثم فالضرائب الجمركية حاليا هى ضريبتى الوارد والصادر ، وفى خصوص ما يستحق من ضرائب جمركية على النقص أو الزيادة غير المبررين فيقتصر الامر على ضريبة الوارد .

على أنه بالنسبة للوقائع الحاصلة قبل ٢٢/٨/١٩٨٦ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦) فان الضرائب الجمركية المستحقة عن النقص والزيادة غير المبررين هى ضريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم الجمركية التى كانت ملحقة بالضرائب الجمركية ، لذلك ليس صحيحا ما تذهب اليه أحيانا بعض شركات التوكيلات الملاحية بصدد الوقائع السابقة على العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ من أن الضرائب التى يحق لمصلحة الجمارك اقتضاؤها عن النقص أو الزيادة غير المبررين إنما

ينحصر في ضريبة الوارد دون غيرها من الضرائب والرسوم الجمركية الملحقة بها ذلك أن قانون الجمارك برمته قائم على حق مصلحة الجمارك في اقتضاء الضرائب والرسوم الجمركية كاملة عن كل بضاعة واردة (ضريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم الجمركية الملحقة) ، غاية الأمر أن الواقعة المنشئة لاستحقاق هذه الضرائب وتلك الرسوم تكون هي الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها الى داخل البلاد للاستهلاك المحلي ، حال أنه فيما يتعلق بالنقص أو الزيادة غير المبررين فان الواقعة المنشئة لاستحقاق الضرائب والرسوم هي تفريغ السفينة ونبين وجود النقص أو الزيادة ، والقول بغير ذلك يعد ضربا من ضروب العبث ويعنى دعوة صريحة الى التهريب طالما أن البضائع المهربة تعامل أفضل من تلك التي تكون محلا لافراج جمركي (١) .

على أنه بالإضافة الى الضرائب الجمركية المبحثة التي يلزم الربان بدائها عن النقص أو الزيادة غير المبررين فانه يلزم أيضا باداء ما قد يكون مستحقا عن البضائع محل النقص أو الزيادة من رسوم الانتاج أو الاستهلاك ، ذلك أنه لما كان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ منه على معاقبة كل من ارتكب فعلا قصد به التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها وأنه لا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع ، ثم نص في المادة ١٢٣ منه على معاقبة كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها باحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا لمثل المبلغ موضوع الجريمة ، فان مفاد ذلك أن أحكام التهريب التي تضمنها

(١) الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٧٢ س. ٤٢ ق بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ والدعوى رقم ٤٧٧/٥٠٣ س ٣٨ ق بتاريخ ٢٠—١٩٨٨ « الدائرة السادسة محكمة استئناف اسكندرية » — حكمان غير منشوران .

قانون الجمارك تسرى على حالات التعرب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك (١) .

تحديد مقدار الضرائب الجمركية :

يثار النزاع عادة حول قيمة البضاعة محل النقص أو الزيادة الذي لم يمرر الذي تستحق عنه الضرائب الجمركية اذ تحتسب هذه الضرائب تبعا لقيمة تلك البضاعة .

تنص المادة ٣٣ من قانون الجمارك على أنه :

« على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الاصلية الخاصة بها مصدقا عليها في الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التي عددها المدير العام للجمارك » .
« ولمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والمقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفحة جون أن تنقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها » .
وتنص المادة ٥٥ من ذات القانون على أنه :

« يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها لبيان المستندات المتعلقة به وللجمرك معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقا للقواعد التي يصدرها المدير العام للجمارك » .

(١) نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٤ من ٣١ ص ٨٦٧ — هذا وقد خلت احكام اقرار الجبوري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ من معالجة التهريب من رسوم الانتاج اذ اقتصر مادته الاولى على تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول رقم « ١ » طبقا للفئات الواردة به ، ونص في مادته الثانية على فرض رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول رقم « ب » طبقا للفئات الواردة به .

ومناد هذين النامين أن مصلحة الجمارك هي المرجع في تقدير قيمة البضاعة وذلك في علاقاتها مع المتعاملين معها غير مقيدة في ذلك بما يتقدم لها من فواتير أو عقود أو مكاتبات ، على أن سلطة مصلحة الجمارك المطلقة في هذا الصدد لا تحجب بحال حق القضاء ، إذا ما عرض عليه الامر ، في مراقبة اعمال الجمارك لسلطة التقدير التي قررتها لها نصوص القانون ، ويعمل بالقضاء هذه المراقبة بكافة الوسائل المتاحة له ومنها الاستعانة بالخبراء والاخذ بتقاريرهم متى اطمئن اليها (١) .

على أنه يلاحظ أنه وإن كان النقص في البضاعة المفرغة من السفينة عما هو ثابت بقائمة الشحن قرينة قانونية على مظنة التهريب في حق الربان طبقا لاحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، إلا أن تلك القرينة تنتفى في حالة النقص في البضائع المفرطة « الصب » في حدود التسامح وقدره ٥٪ طبقا لقرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، ومؤدى ذلك عدم ادخال نسبة التسامح في حساب الضرائب الجمركية المستحقة عن النقص ، ومن ثم لا ييسأل الربان الا عما هو مستحق عن النقص الذي يجاوز هذه النسبة (١) .

(١) الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٢ س ٤٣ ق بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ « الدائرة السادسة — محكمة استئناف اسكندرية » — حكم غير منشور ، وانظر ايضا نقض مدني ١٩٦٧/١/٣ س ١٨ ص ١١ والذي يورد أن « تقدير محتويات الطرد مجرد رأي للمثمن ، فاذا عرّف الحكم في حدود سلطته الموضوعية من الاخذ بهذا التقدير بانه لا يكون قد خالف القانون » .

(١) نقض مدني ١٩٨٢/١١/٢٢ « الطعن ٩١٦ س ٤٩ ق » منشور بملحق قضاء النقض انبحرى للدكتور احمد حسنى — القاعدة ٣٦ ، وقد ورد بالسبب ذلك الحكم مايلي :

« فان مفاد هذه النصوص (المادتان ٣٧ ، ٣٨ من قانون الجمارك والمادة الاولى من قرار المدير العام للجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣) أنه وإن كان وجود نقص في مقدار البضائع أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج

مقدار الفوائد القانونية عن الضرائب الجبركية وبدء سريانها :

لمصلحة الجمارك بالإضافة الى أحقيتها في الضرائب الجبركية المستحقة عن النقص أو الزيادة غير المبررين الحق في اقتضاء الفوائد القانونية عنها بواقع ٥٪ سنويا من تلويخ المطالبة الرسمية وحتى تمام السداد .

وفيما يتعلق بمقدار الفوائد القانونية فإن احتسابه يكون وفق سعر الفوائد المقرر في المسائل التجارية وهو ٥٪ سنويا على نحو ما قرره المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، ذلك أن الالتزام بأداء الضرائب الجبركية عن النقص أو الزيادة غير المبررين يعتبر عملا تجاريا بالتبعية بالنسبة للناقل

في قائمة الشحن يفترض معه أن الريان قد هربه الى داخل البلاد ، ولا تنتفي هذه القرينة الا اذا برر الريان هذا النقص وفقا لما تتطلبه المادة ٣٨ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فاذا عجز من تبريره ظلت هذه القرينة قائمة في حقه والزم بأداء الرسوم الجبركية المستحقة عن هذا النقص ، ان المشرع رأى تحديد نسبة تسامح بالنسبة للبضائع المنفرطة « الصب » بالنظر الى طريقة شحنها ، وقد حددها مدير عام الجمارك بما لا يجاوز ٥٪ في المادة الاولى من قراره رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، دون أن يشترط أن يكون النقص في حدود هذه النسبة ناشئا عن أسباب أو عوامل طبيعية تنبئ عنها حالة البضاعة ، ولما كان غرض الشارع من إيراد هذا النص هو التسامح عن هذه النسبة من النقص في البضاعة المنفرطة بالنظر الى طريقة شحنها التي ينتج معها انقراض تهريب هذا النقص فإن ذلك يقتضى عدم ادخال النقص بالنسبة المحددة في قرار مدير عام الجمارك في حساب الرسوم الجبركية لانقضاء المسوغ لاستحقاقها اذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي في البضاعة الا حيث لا تنتفي القرينة على التهريب ، وقد افترض المشرع انقضاءها في حالة النقص انذى لا يجاوز النسبة التي حددها ، أما ما جاوز هذه النسبة فإن الريان يلتزم بتبريره على نحو ما تقتضى به المادة ٣٨ من قانون الجمارك فإن مجز عن ذلك قامت في حقه قرينة التهريب بالنسبة للمعجز الذى يجاوز نسبة التسامح والزم بأداء الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة منه .

الذى يتبعه الربلن : ونظرية الاعمال التجارية بالتبعية تطبق على كافة الالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية (١) . والعبارة بالصفة التجارية أو المدنية للدين بخصوص سعر الفائدة هي بشخص المدين لانه هو الملتزم بالوفاء . فاذا كان الدين يعتبر تجاريا بالنسبة للمدين التزم بدفع الفوائد المقررة في المسائل التجارية : والناتج هو المدين بالضرائب الجمركية ويصدق عليه وصف التاجر بحسبان أنه يقوم بعمل تجارى (مقولة نقل) على وجه الاحتراف : ومن ثم يلزم بالفوائد القانونية بواقع ٥٪ وهو سعر تلك الفوائد في المسائل التجارية (٢) .

وبصد بدء سريان تلك الفوائد فانه لا كانت المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تقضى بعدم جواز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات وأداء الضرائب الجمركية المستحقة عنها ونظرا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، فان مفاد ذلك أن هذه الضرائب تكون معلومة المقدار منذ استحقاقها ، وبالتالي فانها تكون معلومة المقدار وقت الطلب في المعنى المقصود في المادة ٢٢٦ من القانون الدنى التى جعلت بدء سريان الفوائد القانونية في تلك الحالة هو تاريخ المطالبة الرسمية ، ذلك أن المقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار في حكم المادة المذكورة أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير ولو نازع المدين في مقداره اذ ليس من شأن منازعة المدين اطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محددة النطاق ومقصورة على حسم النزاع في حدود الاسس المتفق عليها (٣) .

(١) الدكتور مصطفى كمال طه — القانون التجارى — بند ٧٣ ، الدكتور على انبىردى — القانون التجارى ، الاعمال التجارية والشركات التجارية ١٩٨٦ بند ٦٣ .

(٢) الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٦ س ٤٣ ق بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨ (الدائرة السادسة — محكمة استئناف اسكندرية) .

(٣) نقض محنى ١٩/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٤٢٥ ، ٢٢—١٢—١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٠٩١ ، ٢٤/٢/١٩٨٦ (الطعن ٢١٦٢ س ٤٩ ق) .

تقديم الضرائب الجمركية :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقديم
الضرائب والرسوم على أنه :

« تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو
أى شخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول » .

وعلى ذلك فإن الضرائب الجمركية تتقدم بخمس سنوات مادام
أن قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لم ينص على مدة أطول .

وطبقا للقواعد العامة فإن مدة سقوط الحق فى المطالبة بالضريبة تبدأ
من اللحظة التى تتولد فيها الواقعة المنشئة لدين الضريبة (١) .

ونعرض بعد ذلك لبعض المشكلات التى تثار بصدد تقديم الضرائب
الجمركية المستحقة عن النقص والزيادة غير المبررين .

أولا — الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجمركية :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون الجمارك على
أنه : « لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية
وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى
القانون » .

وبين من هذا النص أن أساس استحقاق الضريبة الجمركية هو
الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها الى داخل البلاد

(١) وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإرادة الخاضع لها — نقض مبنى
١٠/١/١٩٦٨ من ١٩ من ٢٤ .

• للاستهلاك المطلق (١) •

والواقعة المنشئة لاستحقاق الضرائب الجمركية عن النقص أو الزيادة غير المبررين تنشأ بمجرد ظهور ذلك النقص أو تلك الزيادة عند إفراغ السفينة شحناتها ويبدأ بالتالي منذ ذلك التاريخ التقادم المسقط لهذه الضرائب (٢) •

وثمة دفاع تبديه مصلحة الجمارك في بعض القضايا مؤداه أن تقادم انضرائب الجمركية المستحقة عن النقص غير المبرر إنما يبدأ بعد إنتهاء المهلة التي تمنحها للربان أو ممثلة لتبديره ، وأن أساس ذلك أنه ليس في مكتتها المطالبة بالضرائب الجمركية إلا بعد انقضاء تلك المهلة وعدم إيضاح الربان أو ممثله أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له وأنه فور انقضاء المهلة على هذا النحو تكون قرينة التهريب قائمة في حق الربان ويلتزم بأداء الضرائب الجمركية المستحقة عن النقص غير المبرر •

وهذا الدفاع لا سند له من القانون — ، ذلك أن قيام قرينة التهريب الجمركي يعني أن البضاعة قد خرجت من الدائرة الجمركية في حالة النقص غير المبرر أو شرع في إخراجها منها في حالة الزيادة غير المبررة وذلك كله دون سداد الضرائب الجمركية ، وتلك الضرائب إنما تستحق عند الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية أو قيام القرينة على تهريبها أو الشروع في ذلك ، وكون أن مصلحة الجمارك قد ترى التريث في مطالبة الربان بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص في قدر البضاعة المفرغة عما

(١) نقض مخني ١٩٦٢/٥/٣١ س ١٣ ص ٧٤٩ ، ٧-٥-١٩٨٤ « الطعن ١٨٣٧ س ٥٠ ق » منشور بقضاء النقض الضريبي للكتور أحمد حسني ١٩٨٦ بند ٨٠٣ ص ٨٥٩ ، ١٩٨٣/٥/٣٠ « الطعن ٧٣٢ س ٤٩ ق » منشور بملحق قضاء النقض البحري — القامدة ٤٦ •
(٢) نقض مخني ١٩٧٩/٢/٢ (الطعن ٢١١ س ٤١ ق) ،
١٩٨٨/٢/٧ (الطعن ٧٤٨ س ٥٤ ق) •

هو مدرج بقائمة الشحن ومن ثم تعطى الريان مهلة لتقديم البراهين التي تبرره بحيث أنه اذا قدمها لا تكون ثمة ضرائب جمركية مستحقة لا ينفي في حالة عدم تبرير النقص على نحو ما رسم القانون أن هذه الضرائب كانت في الحقيقة والواقع مستحقة منذ تبين النقص لدى تفريغ السفينة وليس من وقت العجز عن تبريره (١) * هذا ولا مجال للقول بأن ثمة مانع في هذا الفرض من المطالبة بالضرائب الجمركية المستحقة طالما أن القانون لا يفرض على مصلحة الجمارك اعطاء الريان مهلة لتبرير النقص وأن الامر جوازى لها ، كما ينفي اعتبار مدة المهلة المذكورة بمثابة وقف للتقادم أن التقادم ، وفق منطق مصلحة الجمارك ، لا يعتبر قد بدأ قبل انقضاء تلك المهلة ، والوقف انما يرد على تقادم قد بدأ فعلاً *

ثانياً — انقطاع التقادم :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه :

« يعتبر تنعيبها قاطعاً للتقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاختطارات اذا سلم أحدها الى المولى أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل اليه بكتاب موصى عليه بمعلم الوصول » *

وهذا القانون بحكم عمومته وإطلاقته يسرى على كافة الضرائب والرسوم ومنها الضرائب الجمركية ، وتعتبر اجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة منه مكتملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم (٢) *

(١) الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٤٥ س ٤٢ ق بتاريخ ٢٠-١-١٩٨٨
(الدائرة السادسة — محكمة استئناف اسكندرية) — حكم غير منشور .
(٢) نقض بحنى ١٩٦٩/٢/٢٦ س ٢٠ من ٤٧٩ ، ١٨-١-١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٨٤ ، ١٩٧٧/٣/١ س ٢٨ من ٥٨٦ .

على أنه لا يعتبر اجراءا قاطعا للتقدم ما يلي :

أ — اخطار الربان أو من يمثله بالقرار الإداري الصادر بفرض
الغرامة الجمركية عن النقص أو الزيادة غير المبررين أو مطالبتة بسداد
تلك الغرامة (١) •

ب — تظلم الربان أو من يمثله في قرار فرض الغرامة اذ مثل هذا
التظلم لا يفيد اعلان الربان أو من يمثله بالضرائب الجمركية المستحقة
أو مطالبتة بها •

ج — اخطار الربان أو من يمثله برفض مدير عام الجمارك التظلم
في القرار الإداري بفرض الغرامة أو تعديلته •

د — اخطار الربان أو من يمثله بالاستمارة • • • • • اذ كتاب التبليغ تلك
الاستمارة انما يتضمن المطالبة بإيضاح أسباب النقص أو الزيادة المدرجة
بياناته بها نقلا عن قائمة الشحن ، وهو على هذا النحو لا يتضمن مطالبة
بالضرائب الجمركية المستحقة ••

على أنه يلاحظ أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتضمن مطالبة الربان
أو من يمثله بسداد الغرامة أو اخطاره بالقرار الصادر من مدير عام
الجمارك في التظلم من القرار الإداري بفرض الغرامة مطالبتة أيضا
بسداد الضرائب الجمركية المستحقة ، اذ تعتبر مثل تلك المطالبة اجراء
قاطعا لتقدم الضرائب الجمركية المستحقة عن النقص أو الزيادة غير
المبررين •

(١) ذلك ان الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية تختلف عن الواقعة
الموجبة للغرامة ولا تلازم بينهما اذ الضرائب الجمركية تستحق ولو كانت
البضاعة مطبقة لبيانات المتيقستو — نقض مخني ٢٨/٢١/١٩٦٨ من ١٩
من ١٤٢٦، ١٩٨٨/٣/٧ (الطعن ٧٤٨ من ٥٤ ق) •

أثر مطالبة التوكيل الملاحى بالضرائب الجمركية :

يتبع توكيل أمون ، ممفيس ، أبو سمبل وطيبة للملاحة شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية ، كما يتبى توكيل دمنهور ، المنيا ، أسيوط وأسوان لملاحة شركة القناة للتوكيلات الملاحية .

ومثار التساؤل هو ما اذا كان توجيه مصلحة الجمارك كتاب المطالبة بالضرائب الجمركية المستحقة عن العجز والزيادة غير المبررين الى أى من التوكيلات الملاحية سالفة الذكر من شأنه قطع التقادم أم أنه يتعين أن توجه تلك المطالبة الى شركة التوكيلات الملاحية ذاتها والتي يمثلها رئيس مجلس ادارتها .

اختلف القضاء فى هذا الصدد ، فثمة أحكام (١) تذهب الى أن التوكيل الملاحى (توكيل أمون ، دمنهور .. الخ للملاحة) يمثل الربان ومن ثم يجوز توجيه المطالبة بالضرائب الجمركية اليه ويعد كتاب المطالبة اجراءا قاطعا للتقادم ، فى حين اتجهت أحكام أخرى (٢) الى أن مثل ذلك الكتاب لا يرتب ذلك الاثر بحسبان أن المطالبة يتعين أن توجه الى شركة التوكيلات الملاحية ذاتها (شركة اسكندرية للقناة للتوكيلات الملاحية) والتي لها دون التوكيلات التي تتبعها الشخصية الاعتبارية .

(٢) ومنها الاحكام الصادرة من محكمة اسكندرية الابتدائية في ٢٤/١١/٨٦ (٢٨٥٤ لسنة ١٩٨٤ ت . ك) : ١٥/١/١٩٨٧ (٣٠١ لسنة ١٩٨٢ ت.ك)
٢٩/٤/١٩٨٧ (١٧٧٥ لسنة ١٩٨٤ ت.ك) — احكام غير منشورة .
(٣) ومنها الاحكام الصادرة من محكمة اسكندرية الابتدائية في ٣٠/١١/٨٦ (٢٧١٣ لسنة ١٩٨٢ ت . ك) ، ٢٩/٢/١٩٨٧ (١٨٧٥ لسنة ١٩٨١ ت.ك) ، ٢٦/٤/١٩٨٧ (٢٤٨٦ لسنة ١٩٨٣) ، ١٤-٥-١٩٨٧ (٢٢٠ لسنة ١٩٨٣) . احكام غير منشورة .

وقد حسم قضاء النقض أخيراً هذا الخلاف :

وقبل أن نورد ذلك القضاء نشير الى أنه صدر قرار وزير النقل انبحرى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ (١) بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية ونصت المادة ٢٠ من النظام الاساسى للشركة المذكورة على أن رئيس مجلس ادارة الشركة يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ، كما صدر قرار وزير النقل البحرى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ (٢) بتأسيس شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية ونظامها الاساسى يطابق النظام الاساسى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية .

فقد أصدرت محكمة النقض (الدائرة التجارية) بجلسة ١٩٨٨/٣/٧ عدة أحكام (٣) فى طعون رفعت اليها من مصلحة الجمارك فى أحكام صدرت بسقوط حقها فى المطالبة بالضرائب الجمركية المستمقة عن العجز والزيادة غير المبررين انتهت فيها الى أن توجيه مصلحة الجمارك المطالبة بتلك الضرائب الى توكيل دمنهور (وتوكيل المنيا فى أحد الاحكام) بصفته وكيلًا عن ملاك وريان البخارة ليس من شأنه قطع التقادم .

ونورد بعد ذلك نص أسباب الحكم الصادر فى الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٤ ق :

« وحيث أن الطعن أقيم على سببين تنمى الطاعة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أن

-
- (١) صادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية العدد ١٥١ الصادر فى ٢٩/٦/١٩٧٧ .
(٢) صادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية العدد ١٢٧ فى ٣١/٥/١٩٧٧ .
(٣) الطعون ٨٢ ، ٣٩٤ ، ٧٤٨ ، ٩١٠ س ٥٤ ق — أحكام غير منشورة .

الحكم قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى (الممثل القانونى لتوكيل دمنهور للملاحة بصفته وكيلًا عن ملاك وريان البخارة مارتينا) لرفعها على غير ذى صفة لعدم تمتعه بالشخصية الاعتبارية وأنه ليس نائبًا عن ملاك السفينة وأن رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها الاولى (شركة القناة للتوكيلات الملاحية التابع لها توكيل دمنهور للملاحة بصفته وكيلًا عن ملاك وريان البخارة مارتينا) ورتب على ذلك عدم الاعتداد — فى شأن قطع التقادم — بالمطالبات والاضطرابات بالرسوم المستحقة عن النقص والتى وجهتها مصلحة الجمارك — الطاعة — الى توكيل دمنهور للملاحة — المطعون ضده الثانى — فى حين أن أهلية التقاضى غير لازمة لصحة تسلم التوكيل لتلك الاضطرابات وترتيب أثرها فى قطع التقادم اكتفاء بكونه فرعًا للشركة المطعون ضدها الاولى وتتعلق الرسوم المطالب بها بنشاطه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادتان ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى والفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التقادم ينقطع بالمطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولو رفعت الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبية المنصوص عليه فى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى يشتمل على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين ، وتعتبر أورااد الضرائب والرسوم واعلانات المطالبة والاضطرابات التى تتمسك فيها الجهة الدائنة بحقها فى الضرائب والرسوم التى تطالب بها اذا سلم أحداها الى الممول أو من يتنوب عنه قانونًا أو أرسل اليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ، كما ينقطع التقادم بالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى وكذلك باقرار المدين بحق الدائن اقرارًا صريحًا أو ضمنيا ، لما كان ذلك وكان النص فى

المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١١ لسنة ١٩٦٤
عنى حل مجالس ادارات المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى
والشركات والمنشآت التابعة لها وتخويل هيئة قناة السويس سلطات
مجالس الادارة المذكورة وجمعياتها العمومية الى أن يعاد تشكيلها مع
تغويض من يراه فى مباشرة كل أو بعض الاختصاصات المذكورة على أن
تعتمد منه قرارات المفوضين فى شأن الادارة وكذلك تخويله سلطات
اعادة تنظيم الجهازين الادارى والفنى ، وفى قرار رئيس هيئة قناة
السويس رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ بدمج التوكيلات الملاحية التابعة للشركة
العربية المتحدة لآعمال النقل البحرى فى أربعة توكيلات ملاحية هي توكيلات
اسوان والنيا ودمنهو وأسيوط للملاحة على أن تسلم من الشركة المذكورة
وتتخذ الاجراءات القانونية لتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية
انتهى تضم التوكيلات الاربعة سالفة الذكر وتشكيل لجنة مفوضة للإشراف
عنها مهمتها تنفيذ أعمال الدمج والإشراف عليها الى أن يتم تأسيس
الشركة ولها سلطات مجلس ادارة الشركة وتضع القرارات التى تصدرها
وتكون أصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصدق رئيس مجلس ادارة
المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى المفوض ، وفى المادة الثالثة من
النظام الاساسى لهذه الشركة الصادر بقرار وزير النقل البحرى رقم ١٤٣
لسنة ١٩٧٦ على أن غرض الشركة هو القيام بكافة أعمال الوكالة
البحرية (أمين السفينة وأمين الحمولة) والسفاسار البحرى وأعمال
السياحة والتخليص الجمركى ومناولة البضائع ، وفى المادة الرابعة منه
على أنه يجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات
فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ، وفى المادة العشرين على أن
يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء وفى صلاحتها بالغير ، وفى
المادة الثانية والعشرين على أن جميع التصرفات التى يبرمها مجلس
الادارة أو أحد أعضائه باسم الشركة فى حدود اختصاصه تصرف آثارها
الى الشركة ولا يجوز للغير الرجوع على ائدهم فى تنفيذ تعهدات الشركة ،

يدل على أن التوكيلات الاربعة سالفة البيان ليست الا غروعا لشركة القناة للتوكيلات الملاحية التي تبشر نشاطها من خلالها ، وثم فليس لاي منها شخصية اعتبارية أو ذمة مالية مستقلة عن شخصية أو ذمة الشركة ، وهي حين تعمل في حدود النطاق المكانى المحدد لها حسب تنظيمات الشركة الادارية وتؤدي أغراض الشركة انما تعمل باسمها ولحسابها لا باسم التوكيل ولصايبه وبالتالي فهي حين متعاقد بصفتها تلك مع شركات النقل البحرى وملاك السفن وربانيتها على القيام بأعمال الوكالة عنهم في الموانى المصرية انما متعاقد باسم الشركة في ابرام هذه التعاقدات ولا تعتبر لذلك نائبة نيابة قانونية عنهم اذ تعتبر الشركة هي النائبة عن تلك الشركات وهؤلاء الملاك والربابنة وتتعد لها وحدها صفة النيابة القانونية عن هؤلاء الموكلين وتضخى هي وحدها صاحبة الصفة في النيابة عنهم قانونا ويقوم الفرع المختص بأداء نشاط الشركة بصفتها تلك من استقبال السفن وتموينها وتزويدها بما تحتاج اليه وتسلم اشحنات من الربان أو تسليمها اليه وتسليم المرسل اليهم ما يصل لحسابهم على تلك السفن من بضائع وتلقى احتجاجاتهم في شأن مدى مطابقة الشحنة للمقدر والحالة التي وضعت بها في سند الشحن اذ أن تلك الاحتجاجات يقصد بها مجرد احاطة الناقل علما بالعمز أو العوار انذى أصاب الشحنة وأن المرسل اليه لا يرتضيه ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه حتى يتمكن من اعداد أدلته استعدادا لدعوى المسؤولية وذلك قد تتم بالتأشير على سند الشحن عند استلام البضاعة ولا تبدأ بهما مدة التقادم وان كانت شرطا لسماع الدعوى بالمطالبة بالتعويضات ، فهي اجراء من مقتضيات عملية مناوله البضائع حرص المشرع على تنظيمه بنص خاص لحماية لحقوق أطراف عقد النقل البحرى ، لا كان ذلك فان مدير التوكيل وهو أحد موظفى وعمال الشركة لا يعتبر نائبا قانونيا عن شركات النقل البحرى وملاك السفن وربانيتها اذ النائب عنهم على ما سلف القول هو رئيس مجلس ادارة الشركة ، وهو ليس نائبا قانونيا عن رئيس

مجلس الادارة اذ النيابة في هذا الخصوص لا تفترض ، واذا خلت أوراق الدعوى مما يفيد نيابة مدير التوكيل عن رئيس مجلس ادارة الشركة ولم تنال الطاعة بها فان مخالفة التوكيل في الدعوى تكون اختصارا لغير ذى صفة ويكون توجيه الطاعة للمطالبة بالرسوم الجمركية المستحقة لها عن النقص في شحنة السفينة الى مدير التوكيل لا يعتبر في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ تنبيها قاطعا للتقدم ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فان النعمى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله ولا ينال منه ما شاب أسبابه من قصور اذ لحكمة انقضى أن تكمله دون أن تنقضى .

• وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

والمبدأ الذى يقرره قضاء النقص سالف الذكر يعنى أيضا أن المطالبة القضائية بالضرائب الجمركية في حالة النقص أو الزيادة غير المبررين يجب أن توجه الى شركة التوكيلات الملاحية والتي يمثلها رئيس مجلس ادارتها .

ولا شك لدينا في سلامة هذا النظر ، على أنه يبقى أن في ذلك البناء القانونى نوع من الجمود متأباه طبيعة الانزعة البحرية اذ المعاملات في نطاق النقل البحرى يغلب عليها طابع السرعة ، وللعرف البحرى خاصة اعتبار بصدد ما يحكم التجارة البحرية من قواعد (١) ، وقد جرى ذلك العرف

(١) وفي رأى البعض ان العرف كما يخلق قواعد قانونية يمكن أن يصل الى حد الغاء التشريع .

BONNECASE (I.), Précis Élémentaire de Droit Maritime, Paris, 1932, No: 71 :

حيث يورد أمثلة على الغاء العرف البحرى لبعض النصوص التشريعية .
وانظر ايضا استاذنا العميد الدكتور مصطفى كمال طه — اصول القانون البحرى — الجزء الاول ١٩٥٢ بند ٤٧ .

على اعتبار التوكيل الملاحي ممثلاً للمجهز والربان ، ولاشك أن الناقل وهو يتعامل مع توكيل ملاحي معين (توكيل آمون ، دمنهور ٠٠ الخ) - وخاصة إذا كان ذلك الناقل أجنبياً - لا يعرف ما إذا كانت لذلك التوكيل الملاحي شخصية اعتبارية من عدمه وما إذا كان يتبع شركة معينة لها دولة تلك الشخصية وبالتالي أهلية التقاضى .

حجية الحكم الصادر في دعوى المطالبة بالضرائب الجمركية :

حيث تقوم قرينة التهريب الجمركى بعدم تبرير الربان النقص أو الزيادة في الشحنة بالطرق التي رسمها القانون ومن ثم عجزه عن نفى مظنة التهريب فانه تفرض عليه غرامة تصدر بقرار من مدير الجمرك المختص بالإضافة الى التزامه بأداء الضرائب المستحقة عن البضائع محل النقص أو الزيادة . ومقدار هذه الغرامة ، وعلى نحو ما تنص عليه المادة ١١٧ من قانون الجمارك ، منسوب الى تلك الضرائب الجمركية المعرضة للمضياع ولائز يد عن مثلها في حالة النقص غير المبرر ولا تقل عن نصف الضرائب الجمركية المقررة على البضائع الزائدة ولائز يد على مثلها في حالة الزيادة غير المبررة . وتحديد الغرامة على هذا النحو يعنى وجود ارتباط بينها وبين الضرائب الجمركية المستحقة على البضائع محل قرينة التهريب ، فالغرامة والضرائب الجمركية تدوران وجوداً وعدمًا مع قيام قرينة التهريب .

وقد رسم قانون الجمارك طريق التظلم من القرار الصادر من مدير الجمرك المختص بفرض الغرامة ، فللمخالف - وفقاً لاحكام المادة ١١٩ من ذلك القانون - التظلم للمدير العام للجمارك من ذلك القرار ، كذلك له الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى في القرار الصادر في التظلم ، في حين أن مطالبة مصلحة الجمارك بالضرائب الجمركية المستحقة عن النقص أو الزيادة غير المبررين تكون أمام القضاء العادي .

ورغم أن الواقعة الموجبة للغرامة تغاير في الأساس والمصدر الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية عن النقص أو الزيادة في الشحنة ، إذ بينما تستحق تلك الضريبة بمجرد اكتشاف هذا النقص أو تلك الزيادة في البضائع المفرغة فإن الواقعة الموجبة للغرامة تتحقق من مظنة تهريب النقص أو الشروع في تهريب الزيادة (١) ، إلا أن ذلك الارتباط القائم بينهما والذي أشرنا إليه آنفا يدعو للتساؤل عن مدى حجية الحكم الصادر في أى منهما ، وما إذا كان للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الطعن في قرار المدير العام للجمارك (٢) قوة الأمر المقضي أمام محكمة القضاء العادي المعروضة عليها مطالبة مصلحة الجمارك بالضرائب الجمركية عن المعجز أو الزيادة غير المبررين ، كذلك ما إذا كان للحكم النهائي الصادر من المحكمة الأخيرة قوة الأمر المقضي أمام محكمة القضاء الإداري إذ تنص على الفصل في الطعن في قرار المدير العام للجمارك .

الرأي لدينا أن تحقق النقص أو الزيادة ومقداره مسألة أولية تتردد في الدعويين بين ذات الخصوم ومن ثم فالقضاء النهائي في أى منهما يكتسب قوة الأمر المقضي فيما فصل فيه بصفة حريجة أو ضمنية حتمية (٣) ، وعلى ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري

(١) نقض مدني ١٩٨٨/٣/٧ (الطعن ٧٤٨ من ٥٤ ق) — حكم غير

منشور .

(٢) وهو حكم نهائي غير قابل للطعن فيه وفقا لنص المادة ١١٩ من قانون الجمارك — على أن قرار الغرامة ذاته وقرار المدير العام للجمارك في التظلم المقدم عنه و كل منها قرار إداري ، لا يكتسبان قوة الأمر المقضي .

(٣) نقض مدني ١٩٨١/٣/١٦ من ٣٢ ص ٨٣٨ ، ذلك أن الحكم متى حاز قوة الأمر المقضي فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بإدلة ثانوية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها — نقض مدني ١٩٦٤/٥/٢١ من ١٥ ص ٧١٢ ، ١٩٨٠/١/١٩ من ٣٢ ص ٣٣٠ .

له حجيته في دعوى المطالبة بالضرائب الجمركية فيما يتعلق بتحقيق النقص أو الزيادة ومقداره (١) ، تماما كما يكتسب الحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء العادي في خصوص الضرائب الجمركية المستحقة قوة الامر المقضى أمام محكمة القضاء الادارى فيما انتهى اليه من تحقق النقص أو الزيادة ومقداره .

وانه وان كان لجهة للقضاء العادي بما لها من ولاية أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة اذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع (٢) وذلك باعتبار أن الاختصاص الولائي يتعلق بالنظام العام ، فان ذلك الحكم يظل مع ذلك محتفظا بحجيته أمام جميع

(١) ابا ما لم تنظر فيه المحكمة فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يصور قوة الامر المقضى ، وفي هذا الصدد تقرر محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦/٣/١٩٨١ « سالف الاشارة » أن : (الحكم الذى لم يتناول الا البحث في وجود الدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة الى الوفاء ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم الصابر في انتظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ تجاري كلى اسكندرية ، حين قرر مسئولية المطعون ضدها عن سداد الرسوم الجبركية عن المعجز المطالب بها لم يكن الطرئان قد تناقشا في امر الوفاء بها ولا في ان وفاء المرسل اليها كان مبررا لثمة المطعون ضدها ام لا ، ومن ثم فان الحكم لا يكون قد قضى بشيء — لا صراحة ولا ضمنا — في الوفاء الذى لم تثره المطعون ضدها الا بعد صدور الحكم في التظلم ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص في اسبابه الى ان حجية الحكم انصارد في التظلم قاصرة على ثبوت المعجز فقط ، وتعرض لوافعة الوفاء بالرسوم واسس عليها قضاءه المطعون فيه ، فان قضاء هذا لا ينطوى على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الامر المقضى ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير اساس) .

(٢) نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢ من ١٨ ص ٩٣١ ، ١٨-١-١٩٧٨ من ٢٤٠ ، ٢٠/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٩٩١ .

محاكم الجهة القضائية التي أصدرته إحدى محاكمها فلا تجوز المجادلة فيه أمامها بل يجب عليها أن تنقيد به لأن قوة الامر المقضى التي يكتسبها الحكم تسمو على اعتبارات النظام العام (١) .

ومن ثم نجد أن محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٨/١/١٩٨٠ (٢) تنقيد بمجبة حكم صادر من محكمة قضاء عادى قضى برفض معارضة في قرار الغرامة لوجود نقص غير مبرر في الرسالة وتعتبر بالتالى أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض دعوى مصلحة الجمارك بالمطالبة بالضرائب الجمركية عن هذا النقص يكون قد أهدر تلك الحجية :

وتورد محكمة النقض في هذا الصدد ما يلي :

« من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه اذا صدر حكم حائز قوة الامر المقضى بثبوت أو نفي حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أولية فان الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم انفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يقوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الاساسية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم انفسهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى رفض دعوى الطاعنة (مصلحة الجمارك) بمطالبة الشركة المطعون ضدها (شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية — توكيل طيبة للملاحة — بصفتها وكالة عن ملك السفينة « ماركوس ») بالرسوم الجمركية المستحقة عن ذات المعجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي أضفاها الحكم النهائي — الذى قضى برفض معارضة الشركة وتأييد قرار الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة — السابق

(١) ٢١/٥/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧١٦ ، ٢٨ ، ١ — ١٩٨٠ من ٢١ ص ٣١٢

(٢) سالف الاشارة .

صدره في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الاسكندرية على
المسألة الاساسية في الدعيين وهى وجود أو نفي العجز في الرسالة
موضوع التداعى » •

أثر قرار الغرامة أو الطعن فيه على دعوى المطالبة بالضرائب الجمركية :
الغرامة التى يفرضها مدير الجمرک المختص فى حالة النقص أو
الزيادة غير المبررين عملا بالمادتين ١١٧ ، ١١٩ من قانون الجمارك
لبست عقوبة بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل
التعويضات لصالح الخزانة العامة ، ومن ثم لا يعد قرار فرض الغرامة
أو التظلم منه أمام المحكمة الادارية المختصة خصومه جنائية وبالتالي
فلا أثر لهما على السير فى دعوى المطالبة بالضرائب الجمركية أو على
سريان تقادمها (١) •

(١) تنص ١٩٨٨/٣/٧ (الطعن رقم ٧٤٨ س ٥٤ ق) :

أهم النصوص القانونية

- قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
 - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .
 - بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية .
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية .
 - قرار وزير المالية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .
 - قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ .
- قرار حير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة (١)

بالتقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الاتي

مادة ١ — يعمل بأحكام قانون الجمارك المرافق ١٥

مادة ٢ — يبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ٢
ابريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها ، والمرسوم بقانون رقم ٣٢٤
لسنة ١٩٥٢ بنظام السماح المؤقت والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون
رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم رد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو
الاستهلاك والعوائد الاضافية على المواد الاجنبية المستخدمة في المصنوعات
المحلية التي تصدر للخارج والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم
٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة والقوانين المعدلة له ، والقانون
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ، والقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦١ في شأن الاعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي
الاجنبيين العاملين في الجمهورية العربية المتحدة ، والقانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٤٢ في ٢٦-٦-١٩٦٣ .

في الخارج وموظفيها المحققين بها والموظفين المعارين بهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والموائد الجمركية والرسوم البلطية وغيرها من الرسوم المحلية • كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون •

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٨٣ (١٣ يونية ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

قانون الجمارك

الباب الاول

الحكام عامة

الفصل الاول

احكام تمهيدية

مادة ١ — يقصد بالاقليم الجمركى الارضى والميله الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ويجوز أن تنشأ فيه مناطق حرة لاتسرى عليها الاحكام الجمركية كليا أو جزئيا .

مادة ٢ — الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية. ومع ذلك تعتبر خطأ جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة .

مادة ٣ — يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من اللفظ الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به :

أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزنة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تتحدد بقرار منه .

مادة ٤ — الدائرة الجمركية هى للنطاق الذى يحدده وزير للخزنة فى كل ميناء بحرى أو جوى يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه باتعام

كل الاجراءات الجمركية أو بعضها وكذلك أى مكان آخر يحدده وزير
الخزانة لاتمام هذه الاجراءات فيه •

الفصل الثانى

الضرائب الجمركية

مادة ٥ — تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب
الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى
المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص •

أما البضائع التى تخرج من اراضى الجمهورية فلا تخضع للضرائب
الجمركية الا ماورد بشأنه نص خاص •

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى
تستحق بمفاسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات
المنظمة لها • ولايجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات
الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف
ذلك فى القانون •

مادة ٦ — يكون تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس
الجمركية •

مادة ٧ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع التى
يكون منشؤها أو مصدرها بلادا لم تبرم مع الجمهورية اتفاقيات تجارية
تتضمن شرط الدولة الاكثر رعاية لضريبة اضافية تعادل الضريبة المقررة
فجدول التعريفات الجمركية على أن لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة البضاعة •

مادة ٨ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اخضاع البضائع الواردة لضريبة تعويضية اذا كانت تتمتع في الخارج باعانة مباشرة أو غير مباشرة عند التصدير *

ويجوز كذلك اتخاذ تدبير مماثل في الحالات التي تخفض فيها بعض الدول أسعار بضائعها أو تعمل بأية وسيلة أخرى على كساد منتجات الجمهورية بطريق مباشر أو غير مباشر *

مادة ٩ — قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها في المواد ٦، ٧، ٨ تكون في قوة القانون ويجب عرضها على الهيئة التشريعية في دورتها القائمة فور نفاذها والا ففى أول دورة لاعتقادها * فإذا لم تقرها هذه الهيئة زال ما كان لها من قوة القانون وبقيت نافذة بالنسبة للمدة الماضية *

مادة ١٠ — تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية من وقت نفاذها على البضائع التي لم تكن قد أديت عنها الضرائب الجمركية * أما البضائع المعدة للتصدير والتي أديت عنها قبل دخولها كاملة الى الدائرة الجمركية مبالغ لحساب الضريبة التي كانت تستحق عنها فيخضع الجزء الذي لم يدخل منها للتعريف النافذة وقت دخوله * وتطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكذلك المؤسسات العامة والهيئات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الخزانة التعريف النافذة وقت الترخيص في الافراج عنها *

مادة ١١ — تؤدى الضرائب الجمركية على البضائع الخاضعة لضريبة قيمية حسب الحالة التي تكون عليها وقت تطبيق التعريف الجمركية وطبقا لجدولها *

أما البضائع الخاضعة لضريبة نوعية فتستوفى عنها تلك الضريبة

كاملة بصرف النظر عن حالة البضائع ما لم تتحقق الجمارك من تلف أصابها نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبري فيجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف ٥

مادة ١٢ — يحدد بقرار من وزير الخزانة القواعد التي يتم بموجبها حساب الضريبة على البضائع الخاضعة للضريبة على أساس الوزن وحسابها على التلافيف والعبوات التي ترد فيها ٥

الفصل الثالث

الخمس والتقييد

مادة ١٣ — كل بضاعة تدخل الجمهورية أو تخرج منها يجب أن يقدم عنها بيان وأن تعرض على السلطات في أقرب فرع جمركي وفقا لما تحدده مصلحة الجمارك ٥

مادة ١٤ — تنشأ فروع مصلحة الجمارك وتحدد اختصاصاتها وأنواع البضائع المسووح باتملم الاجراءات عليها بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح المدير العام للجمارك ٥

وتنشأ المخازن للجمركية وتحدد اختصاصاتها بقرار من المدير العام للجمارك ٥

مادة ١٥ — تعتبر ممنوعة كل بضاعة لايسمح باستيرادها أو تصديرها وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لمقيود من أية جهة كانت فلا يسمح بادخالها أو اخراجها ما لم تكن مستوفية للشرط المطلوبة ٥

مادة ١٦ — لايجوز للسفن التي تنقل حمولتها عن مائتى طن بحرى أن تنقل الى الجمهورية أو منها بضائع ممنوعة أو خاضعة لضرائب باهظة •
ويحدد المدير العام للجمارك أنسواء البضائع الخاضعة لضرائب باهظة •

ويحظر كذلك على السفن التي تنقل حمولتها عن مائتى طن بحرى المشحونة ببضائع من الأنواع المشار إليها في المادة السابقة أن تتجول أو تخالف وجهة سيرها داخل نطاق الرقابة البحرى إلا فى الظروف الناشئة عن قوة القاهرة أو طوارئ بحرية • وعلى الربابنة فى هذه الأحوال أن يخطروا أقرب مكتب للجمارك دون إبطاء •

مادة ١٧ — يحظر على السفن من أية حمولة كانت أن ترسو فى غير الموانئ المعدة لذلك أو فى قناة السويس وبحيراتها أو فى مبنى النيل دون إذن سابق من الجمارك إلا فى الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية أو قوة القاهرة وعلى ربابنة السفن فى هذه الحالة إخطار أقرب مكتب للجمارك •

مادة ١٨ — يحظر على الطائرات أن تجتاز الحدود فى غير الأماكن المحددة لذلك أو أن تقطع أو تهبط فى غير المطارات المزودة بمكاتب الجمارك إلا فى حالات القوة القاهرة وعلى قادة الطائرات فى هذه الحالة أن يقدموا بذلك تقريراً للجمارك »

الفصل الرابع

العناصر المميزة للبضائع

مادة ١٩ — منشأ البضاعة هو بلد انتاجها سواء أكانت من المحصولات الزراعية أو الطبيعية أو من المنتجات الصناعية وتحدد بقرار من الوزير المختص القواعد التى تعين منشأ البضاعة إذا تناوالتها بلاد الصناعة فى بلد غير بلد الانتاج الاوّل •

ويحدد وزير الخزانة الحالات التي يجب فيها تقديم المستندات
الدالة على المنشأ *

مادة ٢٠ — مصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة *

مادة ٢١ — يحدد نوع البضاعة بالتسمية المبينة بجدول التعريف
الجمركية وإذا لم يوجد به تسمية خاصة للبضاعة الواردة فيصدر وزير
الخزانة قرارات تشبيه بمعاملة البضاعة معاملة الاصناف الاقرب شبا
بها وتقتصر هذه القرارات في الجريدة الرسمية *

مادة ٢٢ — تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع
الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم
عنها في مكتب الجمرك اذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتر
وبائع مستقل احدهما عن الاخر على أساس تسليمها للمشتري في ميناء
أو مكان دخولها في البلد المستورد بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف
والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في
ذلك الميناء أو المكان ولايجفل في هذا الثمن ما يتحملة المشتري من
الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد *

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة
وغيرها حتى ميناء التفريغ فيما عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود
الواردة بطريق البريد أو للجو فانها تحسب على أساس الفئات التي
يحددها المدير العام للجمارك *

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو
بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة
بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع
التي يقرها وزير الخزانة *

مادة ٢٣ - على صاحب البضاعة أن يقدم الفاتورة الاصلية الخاصة بها مصدقا عليها في الجهة الواردة منها من هيئة رسمية مختصة تقبلها مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها المدير العام للجمارك .

ولمصلحة الجمارك الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمكاتبات وغيرها المتعلقة بالصفقة دون أن تتقيد بما ورد فيها أو بالفواتير نفسها .

مادة ٢٤ - تكون القيمة التي يجب الاقرار عنها بالنسبة الى البضائع المعدة للتصدير مساوية للسعر العادي للتصدير وقت تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها مضافا اليه جميع المصاريف حتى مكان التصدير ولا تشمل هذه القيمة ضريبة الصادر وكذلك ضرائب الانتاج وغيرها مما يرد على البضائع عند تصديرها .

الباب الثاني

موظفو الجمارك

مادة ٢٥ - يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم .

مادة ٢٦ - لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الاماكن والمستودعات الخاضعة لاشراف الجمارك - وللجمارك أن تتخذ كافة التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية .

مادة ٢٧ - لموظفي الجمارك حق الصعود الى السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها أو المطالبة بتقديم قوائم الشحن (المانيفست)

وغيرها من المستندات التي تقتضيها القواعد المقررة • ولهم أن يستعينوا في هذا الصدد بموظفي السلطات الأخرى •

وفي حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها أو الاشتباه في وجود بضائع مهربة أو ممنوعة تتخذ التدابير اللازمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة الى أقرب فرع للجمارك عند الاقتضاء •

مادة ٢٨ — لموظفي الجمارك الحق في ضبط البضائع المنوعة أو المحترقة متى كان وجودها مخالفا للقواعد المقررة وذلك في جميع جهات الجمهورية •

ولهم أيضا في حالة وجود شبهة قوية على التهريب الحق في تفتيش الاماكن والمحلات داخل نطاق الرقابة للبحث عن البضائع المهربة •

مادة ٢٩ — لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية •

ولهم أيضا حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الاستباه في مخالفتها لاحكام القانون ٢٤

ولهم في هذه الاحوال حق ضبط الاشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم الى أقرب فرع للجمارك •

مادة ٣٠ — لموظفي الجمارك الحق في الاطلاع على الإوراق والمستندات والسجلات والوثائق أيما كان نوعها ، وضبطها عند وجود مخالفة ، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية • وعلى الأشخاص والمؤسسات المذكورة الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس سنوات •

الباب الثالث

الاجراءات الجمركية

الفصل الاول

قوائم الشحن (المانيست)

مادة ٣١ — كل بضاعة واردة بطريق البحر يجب أن تسجل في قائمة الشحن العامة والوحيدة لحمولة السفينة (المانيست) ١٠

ويجب أن توقع هذه القائمة من الربان وأن يذكر فيها اسم السفينة وجنسيته وأنواع البضائع وعدد طرودها وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن والمرسل اليه وصفة الغلافات والوانى التي شحنت منها ١٠

فاذا كانت البضائع من الانواع المنوعة يجب تدوينها في القائمة بأسمائها الحقيقية ٠

مادة ٣٢ — على ربانة السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا الى مكتب الجمارك خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة على الاكثر — بدون حساب أيام العطلات الرسمية — قائمة الشحن الخاصة بالبضائع المسحونة عليها الى الجمهورية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ٠

وللجمارك في جميع الاحوال حق الاطلاع على قائمة الشحن العامة وجميع المستندات المتعلقة بالشحن ١٠

واذا كانت قائمة الشحن تتعلق بسفن لا تقوم برحلات منتظمة أو ليس لها وكلاء ملاحه في الجمهورية أو كانت من المراكب الشراعية فيجب

أن يؤثر عليها من السلطات الجمركية في ميناء الشحن .

مادة ٣٣ — على ربان السفن أو من يمثلونهم أن يقدموا خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة كشوفاً بأسماء ركابها وبجميع المؤن الخاصة بالسفينة بما في ذلك التبغ والخمر اللازمة للاستهلاك فيها . وكذلك الأشياء الموجودة لدى عمال السفينة (الطاقم) والخاضعة للضريبة الجمركية .

وعليهم أن يضعوا ما يزيد من التبغ والخمر عن حاجة السفينة وقت رسوها في مخزن خاص يختم بخاتم الجمارك .

مادة ٣٤ — لايجوز خروج السفن من موانئ الجمهورية مشحونة أو فارغة الا بترخيص من الجمارك ويشترط لاعطاء هذا الترخيص تقديم قائمة الشحن أو تعهد وكيل شركة الملاحة بتقديمها خلال ثلاثة أيام من خروج السفينة .

مادة ٣٥ — لايجوز أن تذكر في قائمة الشحن عدة طرود مقللة ومجموعة بأية طريقة كانت على أنها طرد واحد .

مادة ٣٦ — لايجوز تفريغ أية بضائع من السفن أو الناقلات أو الزوارق أو شحنها أو نقلها من سفينة الى أخرى الا بترخيص من الجمارك .

مادة ٣٧ — يكون ربان السفن أو من يمثلونهم مسؤولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضائع المنفرطة (الصب) الى حين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن . وترفع هذه المسؤولية عن النقص في محتويات الطرود اذا كانت قد سلمت بحالة ظاهرية سليمة يرجح معها حدوث النقص قبل الشحن ولا تكون الجهة القائمة على ادارة المخازن

أو المستودعات مسئولة عن النقص في هذه الحالة •

وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها •

مادة ٣٨ — إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على ربان السفينة أو من يمثله ايضاح أسباب النقص وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا أو لم تفرغ أو فرغت في جهة أخرى وجب أن يكون تبرير النقص مؤيدا بمستندات جديّة وإذا تعذر تقديم هذه المستندات جاز اعطاء مهلة لاتجاوز ستة أشهر لتقديمها بشرط أخذ ضمان يكفل حقوق الجمارك •

مادة ٣٩ — يجب أن يقدم عن البضائع المنقولة في الطائرات قوائم شحن موقعة من قادة الطائرات عقب وصول الطائرة أو قبل سفرها • وتسرى على هذه البضائع الاحكام الاخرى الخاصة بالبضائع المنقولة بالسفن •

مادة ٤٠ — تسرى أحكام المواد ٣٥ الى ٣٨ على البضائع الواردة بطريق البر ويحدد المدير العام للجمارك الطريق المباشر لادخال البضائع وافراجها •

ويجب عرض البضائع الواردة بطريق البر على أقرب مكتب جمركي من الحدود ، وعلى أصحابها أو مرافقيها أن يلزموا الطريق أو المسلك المؤدى مباشرة الى هذا المكتب •

ويجب أن تقدم عن هذه البضائع قائمة شحن خاصة لكل وحدة من وحدات النقل وفقا لما جاء بالمادة ٣٣ من هذا القانون •

وبالنسبة الى البضائع الواردة بالسكك الحديدية يوقع القائمة موظف السكك الحديدية المختص في محطة الشحن ومنسوبها في القطار ويؤشر عليها من جمرك التصدير أو أول مكتب جمركي محلي دخلت منه .
مادة ٤١ — على ربابنة السفن أو هيئات النقل أو من يمثلونهم أن يقدموا الى الجمارك قوائم الشحن أو ملخصاتها المتعلقة بالبضائع انتى تفرغ في المناطق الحرة فور تفرغ البضائع »

وعلى الهيئة القائمة على ادارة المنطقة الحرة أن تقدم للجمارك خلال ستة وثلاثون ساعة جدولاً خاصاً لكل سفينة أو قطار أو أية وسيلة نقل أخرى يشتمل على أوصاف البضائع المفرغة من حيث العدد والنوع والعلامات والارقام والمصدر الذي شحنت منه .

مادة ٤٢ — تقبل البضائع الواردة أو المصادرة عن طريق البريد وفقاً للاتفاقيات البريدية الدولية وعلى هيئة البريد أن تعرض على السلطات الجمركية في حدود هذه الاتفاقيات الطرود والزم والملفات البريدية التى تستحق عنها الضرائب الجمركية أو تخضع لقيود أو إجراءات خاصة .

الفصل الثانى

البيانات الجمركية

مادة ٤٣ — يجب أن يقدم للجمارك بيان تفصيلي (شهادة إجراءات) عن أية بضاعة قبل البدء فى اتمام الاجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية .

ويجب أن يتضمن هذا البيان جميع المعلومات والايضاحات والعناصر التى تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الضرائب عند الاقتضاء .
ويحدد بقرار من وزير الخزانة نموذج هذا البيان والمستندات التى

نرفق به •

مادة ٤٤ — يكون تقديم البيان المنصوص عليه في المادة السابقة من أصحاب البضائع أو وكلائهم المقبولين لدى الجمارك أو من المخلصين الجمركيين المرخص لهم • ويعتبر الموقع على البيان مسئولاً عن صحة مايرد فيه وذلك مع عدم الاخلال بمسؤولية صاحب البضاعة •

مادة ٤٥ — يسجل البيان الجمركي لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من تنفيذ أحكام المادتين السابقتين •

مادة ٤٦ — لايجوز تعديل الايضاحات الواردة في البيان بعد تقديمه للجمارك الا بعد قبول وترخيص كتابي من مدير الجمرک المحلي وقبل تحديد الطرود للمعاملة •

مادة ٤٧ — لاصحاب البضائع أو ممثليهم أن يطلبوا الاطلاع على بضائعهم وفحصها وأخذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك تحت اشراف موظفي الجمارك •

مادة ٤٨ — يعتبر حامل اذن التسليم الخاص بالبضاعة نائباً عن صاحبها في تسلمها ولا مسؤولية على الجمارك من جراء تسليمها اليه •

مادة ٤٩ — يعتبر مخلصاً جمركياً كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك واتمام الاجراءات بالنسبة الى البضائع لحساب الغير •

ولايجوز له مزاوله أعمال التخليص الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك •

ويحدد وزير الخزانة شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخلصين والهيئة التأديبية التي تختص بالنظر فيما يرتكبه من مخالفات والجزاءات التي توقي عليهم •

الفصل الثالث

معاينة البضائع ومسحها

مادة ٥٠ — يتولى الجمرک بعد تسجيل البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به وللجمرك معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقا للقواعد التي يصدرها المدير العام للجمارك *

مادة ٥١ — لايجوز فتح الطرود للمعاينة الا بحضور ذوى الشأن ومع ذلك يجوز للجمرك باذن كتابي من الرئيس المحلي فتح الطرود عند الاشتباه في وجود مواد ممنوعة دون حضور ذوى الشأن بعد مضي أسبوع من وقت اعلامهم ويحرر محضر بذلك من اللجنة التي تشكل لهم لهذا الغرض *

مادة ٥٢ — تتم المعاينة في الدائرة الجمركية ويسمح في بعض الحالات بإجرائها خارج هذه الدائرة بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم وفقا للقواعد التي يصدرها المدير العام للجمارك *

مادة ٥٣ — للجمرك في جميع الاحوال اعادة معاينة البضاعة مادامت تحت رقابته *

مادة ٥٤ — للجمرك الحق في تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ويجوز أن يتم التحليل بناء على طلب ذوى الشأن وعلى نفقتهم *

ولذوى الشأن أن يمتنعوا على نتيجة التحليل الذي تم بناء على طلب الجمرك وأن يطالبوا بإعادته على نفقتهم *

وتحدد القواعد المنظمة لهذه الاجراءات بقرار من وزير الخزانة •

مادة ٥٥ — تتولى الجمارك اطلاق المواد التي يثبت التحليل أنها مفسدة وذلك على نفقة أصحابها وبحضورهم مالم يقوموا باعادة تصديرها خلال مهلة تحددها الجمارك •

ويتم اطلاق تلك المواد في حضور ذوى الشأن في الميعاد الذى تحدده لهم الجمارك • فاذا تظفوا عن الحضور ، يتم الاطلاق دون حضورهم ، ويحرر محضر بذلك •

مادة ٥٦ — يجوز عند اعلان حالة الطوارئ اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصة تحدد بقرار من وزير الخزانة •

الفصل الرابع

التحكيم

مادة ٥٧ — اذا قام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشئها أو قيمتها أثبت هذا النزاع في محضر يحال الى حكمين يعين الجمرك أحدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة أو من يمثله •

واذا امتنع ذوى الشأن عن تعيين الحكم الذى يختاره خلال ثمانية أيام من تاريخ المحضر اعتبر رأى الجمارك نهائيا •

وفي حالة اتفاق الحكمين يكون قرارهما نهائيا فاذا اختلفا رفع النزاع الى لجنة مؤلفة من مفوض دائم يعينه وزير الخزانة ومن عضوين أحدهما يمثل الجمارك يختاره المدير العام للجمارك والاخر يمثل غرفة التجارة ويختاره رئيس الغرفة وتصدر اللجنة قرارها بعد أن تستمع الى الحكمين ومن ترى الاستعانة به من الفنيين •

ويكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويشتمل على بيان
بمن يتحمل نفقات التحكيم .

ويحدد وزير الخزانة عدد اللجان ومراكزها ودوائر اختصاصها
والاجراءات التي تتبع أمامها والمكافآت التي تصرف لأعضائها ونفقات
التحكيم .

مادة ٥٨ - لايجوز التحكيم المشار اليه في المادة السابقة الا بالنسبة
الى البضائع التي لا تزال تحت رقابة الجمارك .

الباب الرابع

النظم الجمركية الخاصة

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ٥٩ - يجوز ادخال البضائع أو نقلها من مكان إلى آخر في
أراضي الجمهورية أو غيرها سواء في البر أو البحر أو الجو مع تطبيق
أداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة عليها
طبقا للشروط والأوضاع والمدد التي يحددها وزير الخزانة .

مادة ٦٠ - تخضع البضائع المنصوص عليها في المادة السابقة
للضريبة النافذة في تاريخ أداء الضرائب والرسوم المقررة عليها بصفة
أمانة أو في تاريخ تسجيل التعميدات وذلك في حالة عدم مراعاة المدد
المشار إليها في ذلك المادة .

مادة ٦١ - يجوز نقل البضائع الوطنية والاجنبية التي أديت عنها

الضرائب من ميناء الى آخر في الجمهورية دون أن تمر على موانئ أجنبية
وفق الشروط التي تحددها الجمارك •

مادة ٦٢ - البضائع الأجنبية التي لم تؤد عنها الضرائب الجمركية
والتي لا تخضع لاحد الانظمة الخاصة الواردة في هذا القانون يجوز
اعادتها للخارج أو نقلها من ميناء الى آخر في الجمهورية بشرط تقديم
الضمانات واتباع الاجراءات التي يحددها المدير العام للجمارك •

الفصل الثاني

البضائع العابرة (ترانزيت)

مادة ٦٣ - يجوز نقل البضائع الأجنبية المنشأ وفق نظام البضائع
العابرة (الترانزيت) دون أن تأخذ طريق البحر سواء أدخلت هذه
البضائع الحدود لتفرج مباشرة من حدود غيرها أم كانت مرسلة من أحد
فروع الجمارك الى فرع آخر •

مادة ٦٤ - لا يسمع باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة
(الترانزيت) الا في فروع الجمارك المخصصة لذلك وبعد ايداع قيمة
الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى المقررة على البضائع بصفة أهانة
أو بعد تقديم تمهيدات مضمونة بايصال البضائع الى وجهتها في الميناء
المصددة

مادة ٦٥ - لا تخضع البضائع العابرة للتقييد والمنع الا اذا نص على
خلاف ذلك في القرارات الصادرة في هذا الصدد •

مادة ٦٦ - يثبت وصول البضاعة الى وجهتها في البلاد الأجنبية
بتقديم شهادة من جمارك هذه البلاد باستلامها وللجمارك الحق في الاعفاء

من تقديم تلك الشهادة أو قبول أى دليل آخر •

مادة ٦٧ — يتم نقل البضائع وفق نظم العبور على جميع الطرق وبكافة الوسائل تحت مسؤولية موقع تعهد الترانزيت •

مادة ٦٨ — تسرى على البضائع المشار إليها في المادة السابقة الاحكام الخاصة بالبيان الجمركى والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون •

مادة ٦٩ — تختم البضائع العابرة أو وسيلة نقلها أو كلاهما بالكيفية التى تحددها مصلحة الجمارك ويكون موقع التعهد مسئولاً عن تلف الاختتام أو العبث بالبضاعة •

الفصل الثالث

المستودعات

مادة ٧٠ — يقصد بالمستودعات المخازن التى تقبل فيها البضائع الواردة دون دفع الضرائب عنها لمدة يحددها هذا القانون وتنقسم هذه المستودعات الى نوعين : مستودع عام وهو الذى تخزن فيه البضائع لحساب الغير ومستودع خاص وهو الذى يخزن فيه صاحب المستودع وأرداته المرخص له بتخزينها فيه •

١ — المستودع العام

مادة ٧١ — يرخص بالعمل بنظام المستودع العام بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح مصلحة الجمارك •

ويحدد بقرار من وزير الخزانة رسوم التخزين والنفقات الأخرى

والجمالة الواجب أداؤها لمصلحة الجمارك والضمانات الواجب تقديمها
وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بالمستودع .

ويحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص الشروط
والاوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وادارته .

مادة ٧٢ — تحدد مدة بقاء البضائع في المستودع العام بستة أشهر
يجوز مدها ثلاثة أشهر عند الاقتضاء بناء على طلب خاص يوافق عليه
مدير علم الجمارك .

ويجوز في أحوال الضرورة خفض المدة بقرار من وزير الخزانة
أو اطلاقها .

مادة ٧٣ — لايسمح في المستودع العام بتفزين البضائع المنوعة
والمتهجرات والمواد الشبيهة بها والمواد القابلة للاحتراق والبضائع التي
تظهر فيها علامات الفساد وتلك التي يعرض وجودها في المستودع لخطر
أو قد تنسر بجودة المنتجات الاخرى والبضائع التي يتطلب حفظها انشاءات
خاصة والبضائع المنفرطة مالم يكن المستودع مخصصا لذلك .

مادة ٧٤ — لا تقبل البضائع في المستودع العام اذا لم تكن مصحوبة
ببيان ايداع ويقدم هذا البيان وتتم ممانينة البضائع وفق الشروط التي
تحددها مصلحة الجمارك .

مادة ٧٥ — للجمارك الحق في الرقابة على المستودعات العامة التي
تديرها الهيئات الاخرى وتبقى الهيئة المستغلة للمستودع مسؤولة عن
البضائع المودعة فيه وفقا لاحكام القوانين النافذة .

مادة ٧٦ — تحل الهيئة المستغلة للمستودع العام أمام الجمارك محل
أصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التراماتيم الناشئة عن ايداع

• هذه البضائع •

مادة ٧٧ — تباع البضائع المودعة في المستودع العام وفقا للاحكام المنصوص عليها في الباب التاسع اذا لم يقيم أصحاب الشأن باعادتها اثنى الخارج أو بدفع الضريبة الجمركية المقررة عليها خلال مهلة الايداع ويتم هذا البيع بعد شهر من تاريخ اصدار الهيئة المستقلة •

مادة ٧٨ — للجمارك أن ترخص في اجراء العمليات الاتية في المستودع العام تحت الرقابة •

(أ) مزج المنتجات الاجنبية بأخرى أجنبية أو محلية بقصد اعادة التصدير فقط ويشترط في هذه الحالة وضع علامات خاصة على الغلافات وتخصيص مكان مستقل لها •

(ب) نزع الاغلفة والنقل من وعاء الى آخر وجمع الطرود أو تجزئتها واجراء جميع الاعمال التي يراد منها صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها •

مادة ٧٩ — تقدر الضرائب الجمركية على البضائع التي سبق تخزينها في المستودع العام على أساس وزنها وعددها عند التخزين وتكون الهيئة المستقلة للمستودع مسؤولة عن الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عن كل نقص أو ضياع أو تغيير في هذه البضائع فضلا عن الغرامات التي تفرضها الجمارك ولا تستحق هذه الضرائب والرسوم اذا كان النقص أو الضياع أو التغيير نتيجة لاسباب طبيعية أو كُن ناتجا عن قوة قاهرة أو حادث جبرى •

مادة ٨٠ — يجوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام آخر أو الى أحد فروع الجمارك بموجب تعهدات مضمونة • وعلى موقعي هذه

التمهيدات أن يقدموا شهادة ادخال المستودع العام الى مخازن الجمرک
لخزنها أو سحبها للاستهلاك أو وضعها تحت أى نظام جمركى آخر •

٢ - المستودع الخاص

مادة ٨١ - يجوز الترخيص فى اقامة مستودعات خاصة فى الاماكن
التي توجد بها فروع للجمارك اذا دعست الى ذلك ضرورة اقتصادية
وتتصفى أعمال المستودع الخاص عند الغاء الفرع الجمركى وذلك خلال
ثلاثة أشهر على الاكثر •

مادة ٨٢ - يصدر الترخيص فى اقامة المستودع الخاص بقرار من
وزير الخزانة بناء على اقتراح من المدير العام للجمارك ويحدد القرار
مكان المستودع والمقابل الواجب أدائه سنوياً والضمانات الواجب
تقديمها والاحكام الاخرى •

كما تحدد بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص
الشروط والاوزاع الخاصة بمواصفات المستودع وادارته •

مادة ٨٣ - يجب تقديم البضائع المودعة عند كل طلب من الجمرک
ولايصح التجاوز عن أى نقص يحدث لای سبب الا ما كان ناشئاً عن
أسباب طبيعية كالقبفر والتسرب أو نحو ذلك •

مادة ٨٤ - لايسمح بإيداع البضائع المنوع استيرادها فى المستودعات
الخاصة الا باذن خاص من المدير العام للجمارك •

مادة ٨٥ - تطبق أحكام المواد ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ٨٠ على
المستودعات الخاصة •

الفصل الرابع

المناطق الحرة (١)

مادة ٨٦ — يجوز بقرار من وزير الخزانة انشاء مناطق حرة في موانئ وبلاد الجمهورية ويجب أن يتضمن ذلك القرار بياناً بموقع المنطقة وحدودها •

مادة ٨٧ — لايجوز شغل المناطق الحرة الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك يعتمده وزير الخزانة • ويتضمن الترخيص بيان الاغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له •

ويجوز أن يتضمن القرار الصادر بانشاء منطقة من المناطق الحرة ترخيصاً خاصاً فى شغلها متى كانت المنطقة مقصورة على نشاط المرخص ا • وهذه •

ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا المنصوص عليها فى هذا القانون الا فى حدود الاغراض المبينة فى ترخيصه •

مادة ٨٨ — يرخص فى المناطق الحرة باجراء العمليات الاتية :

(أ) تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية والبضائع الاجنبية الخالصة الضريبة المعدة للتصدير الى الخارج وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين وللوائح المدول بها فى شأن البضائع والسلع والمواد المنوع استيرادها أو تداولها داخل الجمهورية أو تصديرها منها أو التى تخضع لنظم خاصة •

(ب) اجراء عمليات الفرز والتتظيف والخلط والمزج — ولو ببضائع

(١) انظر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة •

محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة بحسب مقتضيات حركة التجارة وتعيئتها بالشكل الذي تتطلبه الاسواق *

(ج) اجراء العمليات الصناعية اللازمة لتركيب وتجهيز السيارات واللوريات والجرارات والطائرات وبناء السفن واصلاحها وذلك كله اذا ما استوردت اجزاؤها الاصلية من الخارج مع جواز استكمالها ببعض المواد أو الاجزاء من داخل الجمهورية *

(د) اجراء أية صناعة أو عمليات أخرى تحتاج الى مزايا المناطق الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى ولا يخفى من منافستها للصناعات الوطنية وتعين هذه الصناعات والعمليات بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى وزارتى الصناعة والاقتصاد *

مادة ٨٠ — مع مراعاة الاحكام التى تقررها القوانين أو اللوائح فى شأن منع استيراد أو تداول بعض البضائع أو المواد لانتفضح البضائع الاجنبية التى تستورد الى المناطق الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون — كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات المستوردة لأعمال المنشآت المرخص بها فى هذه المناطق *

وتحصل ضريبة المصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وذلك بعد استيفاء كسافة الاجراءات الخاصة بالتصدير *

مادة ٩٠ — تؤدى للضرائب والرسوم على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع ولو اشتملت على مواد أولية محلية *

مادة ٩١ — لانتخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لائ قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لانتخضع الواردات الى المنطقة الحرة والصادرات منها لائ قيد من قيود الاستيراد والتصدير فيما عدا القيود المتعلقة بالرقابة على النقد *

مادة ٩٢ — يصدر قرار من وزير الخزانة بالنظام الخاص بادخال البضائع في المناطق الحرة واخراجها منها وبقيدتها وبفحص المستندات والمراجعة كما تتولى وضع النظام الخاص برقابة هذه المناطق وحراستها وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة *

ولصلحة الجمارك أن تقوم بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو باجراء التحقيقات كلما بدأ لها ذلك *

مادة ٩٣ — لصلحة الجمارك أن تفحص لكل منطقة حرة العدد اللازم من الموظفين والعمال لاعمال المراقبة وغيرها من الاعمال التي يتطلبها القيام على شؤون المنطقة *

مادة ٩٤ — لايجوز استهلاك البضائع الاجنبية للاستعمال الشخصى في المناطق الحرة قبل أداء الضرائب والرسوم المستحقة *

مادة ٩٥ — لايجوز السكنى في المناطق الحرة الا بترخيص خاص من المدير العام للجمارك *

مادة ٩٦ — استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تعمى المنشآت التجارية والصناعية في المناطق الحرة من الضرائب الاتية :

١ — الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المستحقة على صافى أرباح هذه المنشآت الناتجة من مبيعاتها خارج الجمهورية ويحدد نصيب

هذه المبيعات في المصروفات المشتركة بنسبة قيمة المبيعات المصدرة الى الخارج الى قيمة المبيعات الكلية من الجمهورية :

٢ — الضريبة على التقييم المنقولة المنصوص عليها في الفقرتين (أولاً : (ثانياً) من المادة (١) — وفي المادة (١١) — من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر المستحقة على ما يعادل الارباح المعفاة طبقاً للبند السابق •

ويشترط للتمتع بهذه الاعفاءات أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة تعتمد عليها مصلحة الضرائب موضحاً بها قيمة المبيعات الى خارج الجمهورية وقيمة المبيعات داخلها والارباح الصافية لكل من هذه المبيعات • ويحدد وزير الخزانة مدة انتفاع كل منشأة بهذه الاعفاءات •

مادة ٩٧ — فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في المواد السابقة تسرى على المناطق الحرة جميع القوانين واللوائح النافذة في الجمهورية وبوجه خاص ما تعلق منها بمنع التهريب والتمش والامن والاداب والصحة العامة •

الفصل الخامس

التسامح المؤقت

مادة ٩٨ — تعفى بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السلوات الاولية المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية وكذا الاصناف المستوردة لاجل اصلاحها أو تكملة صنعها •

ويشترط للاعفاء أن يسودع المستورد بمصلحة الجمارك تأميناً أو ضماناً مصرفياً بقيمة الضرائب والرسوم المستحقة وأن يتم نقل المصنوعات والاصناف بمعرفة أو عن طريق الغير الى منطقة حرة أو أن يتم تصديرها

خلال سنة من تاريخ الاستيراد فإذا انقضت المدة دون اتمام ذلك أصبحت تلك الضرائب والرسوم ولجنة الاداء ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من وزير الخزانة كما يجوز لوزير الخزانة أو من ينييه الاعفاء من تقديم التامين أو الضمان المنصوص عليه طبقا للشروط والاولضاع التي يصدر بها قرار منه .

كما تعفى هذه المواد والاصناف أيضا من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير .

ويعتبر التصرف في المواد والاصناف المذكورة في غير الاغراض التي استوردت من أجلها تهريبا يعاقب عليه بالمقوبات المقررة في هذا القانون .

مادة ٩٩ — تعين بقرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة المواد والاصناف التي يشرى عليها هذا النظام والعمليات الصناعية التي تتم عليها ونسبة السماح عن عوادم الصناعة والشروط اللازمة لذلك .

مادة ١٠٠ — اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الاصناف المشار اليها قد غيرت معاملها بحيث يصعب معها الاستدلال على عينيتهما فيكتفى بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صنمها عادة الاصناف المستوردة ذاتها وذلك وفقا لقرار يصدره وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

الفصل السادس

الافراج المؤقت

مادة ١٠١ — يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاولضاع التي يحددها وزير الخزانة .
ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن

البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها .

الفصل السابع

رد الضرائب الجمركية

مادة ١٠٢ (١) — ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد الاجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة الى الخارج بشرط نقل المصنوعات بمعرفة المستورد أو بمعرفة الغير الى منطقة حرة أو إعادة تصديرها على أن يتم ذلك قبل نهاية السنة المالية لتاريخ أداء تلك الضرائب عنها وبعد تقديم المستندات الكافية لاثبات استعمال الاصناف المستوردة في انتاج المصنوعات المطلوب تصديرها ، ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من وزير المالية .

كما ترد ضريبة الانتاج السابق تحصيلها على المصنوعات المحلية التي تصدر الى الخارج .*

مادة ١٠٣ — تعين بقرار من وزير الخزانة المصنوعات التي ترد عنها الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك والعمليات الصناعية التي تتم عليها والمواد التي تدخلها ونسبتها والشروط اللازمة لذلك .*

مادة ١٠٤ — اذا كانت العمليات الصناعية التي تمت على الاصناف المشار اليها قد غيرت معالمها بحيث يتعذر معها الاستدلال على عينيتهما فيجوز الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يحفل في صنعها عادة الاصناف المستوردة ذاتها وبشرط سبق استيراد هذه الاصناف من الخارج .*

مادة ١٠٥ — ترد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عند تصدير

(١) معلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ .

البضائع الأجنبية المستوردة التي لا يكون لها مثيل من المنتجات المحلية وبشرط التثبت من عينيتهما وأن يتم التصدير خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة •

كما ترد الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم السابق تحصيلها عند تصدير معدات أو مهمات أو بضائع سبق استيرادها ورفض قبولها نهائيا لاي سبب من الاسباب وذلك بشرط اتمام تصديرها خلال سنة من تاريخ دفع الضريبة عنها •

مادة ١٠٦ — ترد الضرائب الجمركية السابق تحصيلها عند التصدير من البضائع والمواد المحلية اذا أعيد استيرادها من الخارج أو سحبها من المنطقة الحرة بالمالة التي كانت عليها عند التصدير أو عند دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة •

الباب الخامس

الاعفاءات الجمركية

مادة ١٠٧ — يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن الميانة وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات الخارجية •

- (١) مايرد للاستعمال للشخصى الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الاجانب العاملين (غير المفزيين) المقيدين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى أزواجهم وأولادهم القصر •
- (٢) ما تستورده السفارات والمفوضات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال المسمى عند المواد الغذائية والمشروبات الروحية والادخنة •

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الاعفاء طبقا للبندين (٢٠١)
بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى وخمس سيارات للاستعمال الرسمى
للسفارات أو المفوضيات للاستعمال الرسمى للقنصليات ويجوز زيادة
هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية •

(٣) مايرد للاستعمال الشخصى — مع التقيد بالمعينة — من أمتعة
شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعارة للموظفين
الاجانب العاملين فى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون
من الاعفاء المقرر فى البند (١) بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر
من وصول المستفيد من الاعفاء ويجوز لوزارة الخزانة بموافقة وزارة
الخارجية مد هذا الاجل •

وتمنح الاعفاءات المشار اليها فى البنود السابقة بعد اعتماد طلبات
الاعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية حسب الحال •
مادة ١٠٨ — يجوز بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزارة
الخارجية اعفاء الاشياء المنصوص عليها فى البند (١) من المادة السابقة
من الضرائب والرسوم المشار اليها وذلك بالنسبة لبعض ذوى المكانة من
الاجانب بقصد المجاملة الدولية •

مادة ١٠٩ — لايجوز التصرف فيما تم اغفاؤه طبقا للمادتين السابقتين
الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد
الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة
هذه الاشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب والرسوم وطبقا للتعريف
الجمركية المسارية فى تاريخ السداد •

ولا تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اذا
تصرف المستفيد من الاعفاء فيما تم اغفاؤه بعد خمس سنوات من تاريخ
سحبه من الدائرة الجمركية مالم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك •
مادة ١١٠ — مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين

خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المسايفة .

(١) (١) الامتعة الشخصية والادوات والاثاثات المنزلية الخاصة بالاشخاص القادمين الى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الاولى ولدة لا تتقل عن سنة بالشروط الاتية :

(أ) أن تكون الاشياء مستعملة ومتكافئة مع المركز الاجتماعى للشخص .

(ب) أن تصل هذه الاشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى الجمهورية ويجوز للمدير العام للجبارك مد هذه المهلة ستة أشهر أخرى بشرط أن تكون مدة الإقامة سارية المفعول .

(٢) الامتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين وذلك بالشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

(٣) العينات التجارية اذا لم تكن صالحة للبيع أو كانت قيمتها لا تتجاوز خمسة جنيهات .

(٤) الاشياء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والمدايلات والجوائز الرياضية والعلمية وغيرها من الاشياء المماثلة .

(٥) المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالى البحار والطائرات فى رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبائها وملاحيتها وكذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى .

(٦) الاثاثات والادوات والامتعة الشخصية والسيارات التى سبق

نصديرها من الجمهورية بصفة مؤقتة والخاصة بأشخاص يعتبر محل اقامتهم الاصلى في الجمهورية •

(٧) الاشياء التى تصدر للخارج ثم يعاد استيرادها وذلك بالشروط والالوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة •

(٨) الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارلت الحكومة ومسالها •

(٩) ما يرد من الاشياء المذكورة فى البند السابق الى الهيئات والمؤسسات العامة والجالس المحلية ويصدر باعفاها قرار من وزير الخزانة •

(١٠) الاشياء التى ترد بغرض الدعاية أو الاعلام ويصدر باعفاها قرار من وزير الخزانة بناء على طلب الوزير المختص •

(١١) المهمات التى ترد من الخارج بدون قيمة بدل تألف أو ناقص من رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كاملة فى حينها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك •

(١٢) الاشياء التى تقتضى العمليات التجارية مع الخارج استيرادها وذلك بشرط تصدير بضاعة من نفس القيمة والنوع من الانتاج المحلى ويصدر بتحديد هذه الاشياء فى كل حالة على حدة قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع الوزير المختص •

(١٣) الاشياء التى يصدر باعفاها قرار من رئيس الجمهورية •

الباب السادس

رسوم الخدمات

مادة ١١١ — تخضع البضائع التى تودع فى الساحات والمخازن والمستودعات التى تديرها الجمارك لرسوم الخزن والشيلة والتأمين والرسوم الاضافية الاخرى التى تقتضيها عمليات ايداع البضائع

ومعاليبتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات أخرى •

أما البضائع التي تودع في المناطق الحرة فلا تخضع إلا لرسوم الاشغال للمناطق المودعة فيها ورسوم الخدمات التي تقدم اليها •

وتحدد بقرار من وزير الخزانة أثمان المطبوعات ومعدل الرسوم عن الخدمات المشار اليها في الفقرتين السابقتين وللوزير أو من ينييه خفض رسوم الخزن أو الاعفاء منها في الحالات التي يعينها •

مادة ١١٢ — تحدد بقرار من وزير الخزانة أجور العمل الذي يقوم به موظفو الجمارك وعمالها لحساب ذوى الشأن في غير أوقات العمل الرسمي أو خارج الدائرة الجمركية •

مادة ١١٣ — لا تدخل الرسوم والاجور المنصوص عليها في المادتين اسابقتين في نطاق الاعفاء أو رد الضرائب المشار اليها في هذا القانون •

الباب السابع

المخالفات الجمركية

مادة ١١٤ — تفرض على ربانة السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها في الاحوال الاتية :

(١) عدم تقديم قائمة الشحن (المانيفست) أو عدم وجودها أو تعددها أو التأخر في تقديمها أو الامتناع عن تقديم أى مستند آخر عند طلب الجمارك •

(٢) اغفال ما يجب ادراجه في قائمة الشحن •

(٣) رسو السفن أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائل النقل الاخرى

داخل الدائرة الجمركية في غير الاماكن التي تحددها الجمارك لذلك •

(٤) شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة الى أخرى أيا كان نوعها دون ترخيص من الجمارك أو دون حضور موظفيها •

(٥) تفريغ البضائع داخل الدائرة الجمركية في غير الاماكن المخصصة لذلك •

(٦) مغادرة السفن أو الطائرات أو وسائل النقل الاخرى الدائرة الجمركية دون ترخيص •

وللجمارك الحق في ازالة أسباب المخالفة على نفقات المخالفين •

مادة ١١٥ — نفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات في الاحوال الآتية :

(١) عدم تمكين موظفي الجمارك من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات •

(٢) عدم اتباع المخلصين الجمركيين الانظمة التي تمدد واجباتهم •

(٣) عدم المحافظة على الاختتام الموضوعة على الطرود أو وسائل النقل دون أن يؤدي ذلك الى نقص أو تغيير في البضائع •

(٤) عدم اتباع الاجراءات المشار اليها في المادة ٦٢ •

مادة ١١٦ — نفرض غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على خمسة جنيهات اذا لم تجاوز الضرائب الجمركية المعرضة للضياع عشرة جنيهات وذلك في الاحوال الآتية :

(١) حيازة بضائع أو نقلها داخل نطاق الرقابة الجمركية خلافا لانظمة الجمارك •

(٢) ادخال البضائع الى الجمهورية أو اخراجها منها أو الشروع في ذلك دون بيان جمركي أو عن غير طريق المسالك أو المكاتب الجمركية •

(٣) الاستيراد عن طريق البريد للفاغات مقفلة أو علب لا تحمل البطاقات النظامية بخلافها لاحكام الاتفاقات البريدية .

(٤) مخالفة نظم العبور أو المستودعات أو المناطق الحرة أو السماح المؤقت أو الافراج المؤقت أو الاعفاءات .

مادة ١١٧ — تفرض على ربانة السفن أو قادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة للضياع ولا تزيد على مثلها فضلا عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المنفرطة .

أما في حالة الزيادة غير المبررة فتفرض غرامة لا تقل عن نصف للضرائب الجمركية المقررة على البضائع الزائدة ولا تزيد على مثلها .

وإذا ظهر بين الزيادة طرود تصل نفس العلامات والارقام الموضوعة على طرود أخرى مدرجة في قائمة الشحن فتعتبر الطرود المقرر عليها ضرائب أكبر هي الطرود الزائدة وتطبق هذه الغرامة أيضا على البضائع الزائدة التي تظهر أثر جرد المستودعات العامة أو الخاصة ولا تكون مدرجة في سجلاتها وتحصل من أصحاب المستودعات .

مادة ١١٨ — تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعروضة للضياع ولا تزيد على مثلها في الاحوال الاتية :

(١) تقديم بيانات خاطئة عن منشأ البضاعة أو نوعها :

(٢) تقديم بيانات خاطئة عن القيمة اذا ظهرت فيها زيادة تجاوز عشرين في المائة .

(٣) تقديم بيانات خاطئة عن المقادير اذا ظهرت في البضائع زيادة

تجاوز خمسة في المائة •

(٤) مخالفة نظم العبور والمستودعات والمناطق الحرة والسماح المؤقت والافراج المؤقت والاعفاءات اذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهاً ١٥

مادة ١١٩ — تفرض الغرامات المخصوص عليها في المواد السابقة بقرار من مدير الجمرک المختص ويجب أدائها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان المخالفين بهذا القرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مالم يتظلم ذوو الشأن بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك خلال الخمسة العشر يوماً المذكورة والمدير العام في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعللها أو يلغىها •

وتحصل الغرامات بطريق التضامن من الفاعلين والشركاء وذلك بطريق الحجز الادارى • وتكون البضائع ضامنة لاستيفاء تلك الغرامات • ويجوز الطعن في قرارات المدير العام للجمارك خلال خمسة عشر يوماً من اعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك أمام المحكمة المختصة ، ويكون حكم المحكمة نهائياً وغير قابل للطعن فيه •

مادة ١٢٠ — يعتبر ربابنة السفن وقادة الطائرات ووسائل النقل الاخرى مسئولين مدنياً عن كل حالة مخالفة تتعلق بطاقم السفينة أو الطائرة أو وسيلة النقل • وتكون السفن والطائرات ووسائل النقل الاخرى ضماناً لاستيفاء الضرائب والغرامات الجمركية •

ويعتبر أصحاب البضائع مسئولين عن جميع أعمال مستخدميهم وعن أعمال مخلصيهم الجمركيين المتعلقة باعداد البيانات والاجراءات الجمركية كما يسأل المخلصون الجمركيون عن أعمالهم وأعمال مستخدميهم في هذا الصدد ١٥

مادة ١٢١ (١) — يعتبر تعريضها ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطريق غير مشروع بدون أداء الضرائب

(١) الفقرة الثانية من المادة معجلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ •

انجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة •

ويعتبر في حكم التهريب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة • كما يعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون الغرض منه التخلص من الضرائب المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة •

ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع •

مادة ١٣٢ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر بمقاب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين • ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المنوعة كان التعويض معادلا لمئلى قيمتها أو مئلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر •

وفي جميع الاحوال يحكم — علاوة على ماتقدم — بمصادرة البضائع موضوع التهريب فاذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها •

ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات مالم تكن أعدت أو أجرت فعلا لهذا الغرض •

وفي حالة المود يجوز الحكم بمئلى العقوبة والتعويض •

وتتظر قضايا التهريب عند احوالها الى المحاكم على وجه الاستعجال •

مادة ١٢٣ — يعاقب بالمعقوبات المقررة في المادة السابقة كل من استرد أو شرع في استرداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج أو الاستهلاك كلها أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا لمثل المبلغ موضوع الجريمة .

مادة ١٢٤ — لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه . والمدير العام للجمارك أن يجري للتصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملا أو ما لا يقل عن نصفه . ويجوز في هذه الحالة رد البضائع المضبوطة كلها أو بعضها بعد دفع الضرائب المستحقة عليها ما لم تكن من الانواع المنوعة . كما يجوز رد وسائل النقل والادوات والمواد التي استعملت في التهريب .

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال .

مادة ١٢٤ مقرر (١) :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق سائر المعقوبات والاحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة (١٢٢) ، وفي حالة العود يجب الحكم بمثل العقوبة والتعويض » .

واستثناء من أحكام مادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة الا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه .

ويجوز لوزير المالية أو من ينييه — الى ما قبل صدور حكم في الدعوى انعمومية الصلح مقابل أداء مبلغ التعويض كاملا ، ولايترتب على الصلح رد البضائع المضبوطة في الجرائم المشار اليها وانما يجوز رد وسائل والادوات والمواد التي استخدمت في التهريب •

ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى للعمومية في هذه الجرائم •

مادة ١٢٥ : للجمارك حق التصرف في البضائع ووسائل النقل والادوات والمواد التي حكم نهائيا بمصادرتها •

الباب التاسع

بيع البضائع

مادة ١٢٦ — للجمارك أن تبيع البضائع التي مضى عليها أربعة أشهر في المخازن الجمركية أو على الارصفة بعد موافقة وزير الخزانة •

وللوزير خفض هذه المدة في حالات الضرورة •

أما البضائع القابلة للنقصان أو التلف فلا يجوز لبقاؤها في الجمرک الا للمدة التي تسمح بها حالتها فاذا لم تسحب خلال هذه المدة يحرر أنجمرك محضرا باثبات حالتها ويبيها من تلقاء نفسه دون حاجة الى أخطار ذوي الشأن •

وتسرى أحكام الفقرة الاولى على الاشياء التي يتركها المسافرين في المكاتب الجمركية •

مادة ١٢٧ — للجمارك أن تبيع قبل صدور حكم المحكمة المختصة أو قرار من الجهة المختصة بحسب الاحوال البضائع والاشياء القابلة للتلف أو المعرضة للتسياب أو النقصان والحيوانات التي تحفظ لديها

أثر نزاع أوضبط *

ويجرى البيع بعد اثبات الظروف المبررة له بمحضر يحرره الموظف المختص *

فاذا قضى بعد البيع بارجاع البضائع أو الاشياء المذكورة أو الحيوانات الى صاحبها دفع له الباقي من ثمن البيع بعد استقطاع النفقات *

مادة ١٢٨ — للجمارك أن تبيع أيضا :

- (١) البضائع والاشياء التي آلت اليها نتيجة تصالح أو تنازل *
 - (٢) البضائع التي لم تسحب من المستودعات العامة أو المستودعات الخاصة خلال المهل المحدودة وذلك مع مراعاة حكم المادة ٧٧ *
 - (٣) بقايا البضائع والاشياء الضئيلة القيمة التي لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها خلال ثلاثة أشهر *
- مادة ١٢٩ — تجرى البيوع المنصوص عليها في السواد السابقة بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة وتباع البضائع خالصة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ويدفع الثمن مسورا *

مادة ١٣٠ — يوزع حاصل البيع وفق الترتيب الآتى :

- (١) نفقات البيع والمصروفات التي أنفقتها الجمارك من أى نوع كانت *
- (٢) الضرائب الجمركية *
- (٣) الضرائب والرسوم الأخرى *
- (٤) المصروفات التي أنفقتها صاحب المستودع *

(٥) رسوم الخزن •

(٦) أجرة النقل (النولون) •

ويودع باقى ثمن البيع بالنسبة للبضائع المرخص باستيرادها بعد استقطاع المبالغ سائلة الذكر أمانة فى خزانة الجمارك وعلى أصحاب الشأن أن يطالبوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزانة العامة •

أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها حقا للخزانة العامة •

توزيع التعويضات والغرامات وقيم الاشياء المصادرة

مادة ١٣١ ش تحدد بقرار من رئيس الجمهورية القواعد التى تتبع فى توزيع مبالغ التعويضات والغرامات وقيم الاشياء المصادرة على المرشدين ومن قاموا بضبط الجريمة أو عاونوا فى اكتشافها أو ضبطها أو فى استيفاء الاجراءات المتصلة بها وعلى صناديق التعاون الاجتماعى والادخار والصندوق المشترك والائدية الرياضية الخاصة بموظفى الجمارك •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ؛

وعلى موافقة مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

(المادة الأولى)

يعمل في شأن تنظيم الإعفاءات الجمركية بأحكام القانون المرفق .

(المادة الثانية)

يلغى ما يأتي :

١ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية .

٢ - النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الإعفاء من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو تضمنت تلك النصوص

تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تبسيطها ، أو كان الاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لمرضى محدد .

(المادة الثالثة)

استثناء من أحكام المادة السابقة تتم تسوية الاوضاع الجمركية بصفة نهائية للأشياء التى أفرج عنها قبل العمل بأحكام هذا القانون تحت نظام الإفراج المؤقت لحين النظر فى تقرير اعفاؤها من الضرائب انجمركية وذلك وفقا للقواعد التى كان معمولاً بها وقت الإفراج عنها ، على أن يتم ذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

لاتخل أحكام هذا القانون بما يأتى :

١ — الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الاجنبية والمنظمات الدولية أو الاقليمية أو الجهات الاجنبية .

٢ — الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، بإصدار نظام المنطقة الحرة ببورسعيد .

٣ — الاعفاءات الجمركية التى صدرت بقرارات من السلطات المختصة قبل العمل بأحكام هذا القانون تطبيقاً لاحكام المادتين ٣ ، ٤ والبند (١٢) من المادة (٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

٤ — الاعفاءات الجمركية التى تنقرر للواردات التى ترد وفقاً للاتفاقيات البترولية والتعدينية يفرض الاستكشاف والانتاج .

(المادة الخامسة)

على وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون المرفق .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس
سنة ١٩٨٦) .

هسنى مبارك

قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

مادة ١ — يعفى من الضرائب الجمركية وفقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص ماياتى :

١ — ما تستورده وزارة الدفاع والشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الانتاج الحربى لاغراض التسليح من أسلحة وذخائر وتجهيزات ووسائل نقل ومواد وأدوات وآلات ومهمات وأجهزة طبية وأدوية .

٢ — ما تستورده الحكومات والمؤسسات الاجنبية تنفيذا لمعقود تبرعها مع وزارة الدفاع لاغراض التسليح .

٣ — ما تستورده هيئة الامن القومى من أجهزة خاصة لازمة لنشاطها .

٤ — ما تستورده رئاسة الجمهورية من أشياء للاستعمال الرسمى والتى يحدها امين عام رئاسة الجمهورية .

٥ — ما تستورده وزارة الداخلية من أسلحة وذخائر ومهمات وأجهزة خاصة ووسائل انتقال لازمة لنشاطها فيما عدا سيارات الركوب .

مادة ٢ — تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة الاثشاء التالية وفقا لما يصدر بتعديده قرار من وزير المالية :

١ — الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة .

٢ — الامتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين من سياح وعابرين ومقيمين فى البلاد عند القدوم والمغادرة .

٣ — الاثشاء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .

٤ — الاثاث والادوات والامتعة الشخصية والسيارات التى سبق تصديرها من الجمهورية بصفة مؤقتة والخاصة بأشخاص يعتبر محل اقامتهم الاصلى فى الجمهورية بشرط التحقق من عينتها •

٥ — الاشياء التى تصدر للخارج ثم يعاد استيرادها بذلتها •

٦ — الاشياء التى تقتضى العمليات التجارية مع الخارج استيرادها وذلك بشرط تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلى •

٧ — المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالى البصار والطائرات فى رحلاتها الخارجية ؛ وما يلزم لاستعمال ركابها ملاحيتها •

٨ — المهمات التى ترد من الخارج دون قيمة (بدل تالف أو ناقص) عن رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كالملة فى حينها •

٩ — الاشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزا طبيا خاصا الواردة برسم المرضى والموقوفين •

.. مادة ٣ — تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعينة :

١ — ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل فى المناطق الحرة من الادوات والمهمات والالات ووسائل النقل (فيما عدا سيارات الركوب والاثاث) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الاخل بالاحكام الاخرى المنصوص عليها فى المادتين ٣٦ ، ٣٧ من نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ »

٢ — سيارات ركوب صغيرة ذات أربعة سبلندرات فأقل أو دراجة آلية واحدة بشرط أن تكون مجهزة تجهيزا طبيا خاصا تخصص للاستخدام الشخصى لمن يصاب من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها

الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المشار إليها في المادة ٣٦ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ونتج عن أصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف والذين تستدعي حالاتهم بناء على قرار المجلس الطبى العسكرية المركزى تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا ، وذلك وفقا للشروط الآتية :

(أ) أن تكون السيارة أو الدراجة الآلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا يتناسب وحالة المصاب الصحية حسبما يقرره المجلس الطبى العسكرية العام .

(ب) ألا يزيد عدد سلفدرات السيارة على أربعة وألا تتجاوز سعة محرك السيارة ١٨٠٠ سم^٣ .

(ج) ألا تتجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء وفي حالة تجاوز السيارة لهذه القيمة مع استيفائها لكافة الاشتراطات الأخرى فيقتصر الإعفاء على ما يساوى القيمة المذكورة .

(د) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة المعفاة بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة سبع سنوات من تاريخ الإفراج عنها جمرkia ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم انتى تم الاعفاء منها .

وفي حالة التصرف في السيارة أو الدراجة بعد مضي سبع سنوات تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريف الجمركية السارية في تاريخ السداد . ويكون للمعوق في هذه الحالة أن يتمتع بإعفاء سيارة أو دراجة آلية أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا بدلا من السيارة أو الدراجة التى تم التصرف فيها طبقا لهذا القانون بعد مضي المدة المحددة وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على السيارة أو الدراجة المشار إليها ، ويسرى على هذا الإعفاء القواعد والشروط المحددة بهذا

البند والبنود السابقة •

وفي جميع الاحوال لا تستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها اذا تم التصرف بعد وفاة المعوق مالك السيارة أو الدراجة •

ويجوز للمصابين في العمليات الحربية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو دراجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وأُعفيت من الضرائب والرسوم الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على هذا القانون أن يطلبوا تطبيق هذا البند عليهم بشرط توافر القواعد والشروط الواردة به •

٣ — الامتعة الشخصية والادوات والاثاثات المنزلية والسيارات الخاصة لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية للدارسين تحت الاشراف العلمى للبعثات الحاصلين على شهادة الدكتوراة أو ما يعادلها سواء كان ايفاد العضو على نفقة الدولة أو على منح أجنبية أو على نفقته ، وذلك عند عودته النهائية بعد انتهاء دراسته أو عند عودة أسرته في حالة وفاته •
وذلك بالشروط الآتية :

(أ) ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية المقررة على الاشياء المعفاة طبقا للفقرة لسابقة على ثلاثة آلاف جنيه •

(ب) ألا يتمتع الشخص بهذا الاعفاء أكثر من مرة واحدة •

(ج) الحصول على تصديق من القنصل المختص أو وزارة الخارجية المصرية على كشف بالاشياء الواردة بالبيانات الخاصة بها وأن قيمتها مسددة بالكامل •

(د) أن تصل هذه الاشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حصوئ

صاحب الشأن على الدكتوراه أو ما يعادلها ويجوز لوزير المالية التجاوز عن شرط المادة اذا وجدت أسباب تبرر ذلك •

ولا يجوز الجمع بين هذا الاعفاء وأى اعفاء آخر •

وفي حالة استحقاق أحد الزوجين أو كليهما مما للاعفاء المقرر بهذه المادة واستحقاق أحدهما لاعفاء من نوع آخر فيسرى الاعفاء المقرر بهذه المادة مالم يقرر الزوجان اختيار الاستفادة من الاعفاء الآخر •

ويحظر التصرف فى أى شىء من الأشياء المعفاة خلال خمس سنوات من تاريخ الإفراج النهائى عن الأشياء المعفاة والا استحققت الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت السداد وطبقا لفئات التعريفات الجمركية السارية فى هذا التاريخ •

٤ - الامتعة الشخصية والاثاث الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى لجمهورية مصر العربية وموظفى وزارة الخارجية العاملين بالبعثات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفى الوزارات الأخرى الملتحقين بهذه البعثات ، والممارين لهيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك رعايا جمهورية مصر العربية العاملين فى الخارج بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بالشروط والأوضاع وفى الحدود التى يتفق عليها بين وزير الخارجية ووزير المالية •

٥ - الأشياء التى يصدر بإعفائها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية •

مادة ٤ - تحصل ضريبة جمركية بفئة موحدة ٥٪ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التى تتم الموافقة عليها تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .
يصادر نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والقانون

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة *

وينفخ للفئة الموحدة المشار إليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء (من غير سيارات الركوب) اللازمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير *

ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وكذا مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الاراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضي الصحراوية ، وكذا المشروعات التي تقوم بها وحدات التعاون الاسكاني الخاضعة للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ، ومشروعات الإسكان الشعبي التي تقوم بها الجهات التي تحدد بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأي الوزير المختص *

كما يسرى حكم هذه المادة على ما تستورده المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ من الآلات والمعدات والاجهزة اللازمة لإنشائها *

مادة ٥ - تخضع المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع أجهزة التلفزيون والراديو والمسجل والبيك آب التي تستوردها شركات القطاع العام لضريبة وارد جمركية بواقع ٥٪ من القيمة وذلك لمدة عام من تاريخ العمل بهذا القانون *

وتسرى بعد انقضاء هذه المدة أحكام المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية بإصدار التعريفة الجمركية *

مادة ٦ — يعمى من الضرائب الجمركية ومن المعايمة وذلك بشرط المعاملة بالثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية •

١ — ما يرد للاستعمال الشخصى الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الاجانب العاملين (غير الفخريين) المقيدى فى الجداول التى تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى أزواجهم وأولادهم القصر •

٢ — ما تستورده السفارلت والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمى عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والادخنة •

ويحدد عدد السيارات التى يتناولها الاعفاء طبقا للبدن السابقيى بسيارة واحدة للاستعمال الشخصى وخمس سيارات للاستعمال الرسمى للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال الرسمى للقنصلية ويجوز زيادة هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية •

٣ — ما يرد للاستعمال الشخصى — بشرط المعايمة — من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة للموظفين الاجانب العاملين فى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الاعفاء المقرر فى البند (١) من هذه المادة بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ وصول الاستفيد من الاعفاء ويجوز لوزارة المالية بموافقة وزارة الخارجية مد هذا الاجل •

وتمنح الاعفاءات المشار إليها فى هذه المادة بعد اعتماد طلب الاعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية بحسب الاحوال والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية •

ويحظر التصرف فى الاشياء التى أعفيت طبقا لاحكام هذه المادة فى غير الاغراض التى أعفيت من أجلها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من

مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وفقا لحالة هذه لاشياء وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريفات الجمركية السارية في هذا التاريخ وذلك مالم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك .

مادة ٧ — يجوز بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزارة الخارجية اعفاء ما يرد للاستعمال الشخصي لبعض ذوى المكانة من الاجانب وذلك بقصد المعاملة الدولية .

مادة ٨ — الآلات والمعدات والاجهزة (فيما عدا سيارات الركوب الخاصة) التى يفرج عنها من الجمارك وفقا لنظام الافراج المؤقت بفرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد تخضع لضريبة جمركية بواقع ٢٠٪ من قيمة الضريبة المقررة السارية في تاريخ الافراج المؤقت عنها وذلك عن كل سنة أو جزء من السنة تبقى فيه داخل البلاد وحتى اعادة تصديها للخارج .

مادة ٩ — مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للاحكام الآتية :

(١) يحظر التصرف في الاشياء المعفاة في غير الاغراض المعفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الاغراض التى تقرر الاعفاء من أجلها مالم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تعربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

(ب) في حالة التصرف بموافقة مصلحة الجمارك في الاشياء المحددة بتبذيلات في جداول التعريفات الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة أو التصرف في الاشياء المحددة بالمادتين (٤) و (٨) من هذا القانون

وذلك في غير الاغراض المستوردة من أجلها يتم تحصيل باقى الضريبة الجمركية وفقا لفئة التعريف الجمركية المقررة ، ويعتبر تهربا جمركيا التصرف في هذه الاشياء دون موافقة مصلحة الجمارك وسداد باقى الضريبة المقررة عليها .

(ج) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون سيارات الركوب ، ولا تعفى الا اذا نص عليها صراحة .

(د) لا تشمل الاعفاءات الجمركية الاثاث مالم ينص على ذلك صراحة .

(هـ) تمدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص الاجراءات الجمركية الكفيلة بالرقابة على المناطق الحرة .

(و) يحظر الافراج من الجمارك عن السائر والدخان والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بموجب هذا القانون أو بقوانين وقرارات أخرى مالم يكن ملصقا عليها طابع « البندول » أو العلامة المميزة الدالة على اعفائها من هذه الضرائب .

ويعتبر عرضها للبيع بأية وسيلة أو تواجدها في المحال العامة تهربا جمركيا .

(ز) تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع لرقابة مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الاصناف المعفاة في الغرض الذى أعفيت من أجله ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب في القيد فيها في حكم التهرب المنصوص عليه في قانون الجمارك .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ (*)

بالغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة
لنقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائي جمركي ؛
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات
التنمية الاقتصادية ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفات
الجمركية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرن القانون الآتى :

(المادة الاولى)

تلقى الضرائب والرسوم الآتية :

١ — الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

٢ — الرسم الاحصائى الجمركى المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه •

٣ — رسم الدعم لشروعات التنمية الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه •

٤ — رسم الدعم البحرى المفروض بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والمحدد بقرار وزير النقل البحرى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ •

(المادة الثانية)

لايجوز لوحدات الحكم المحلى أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها •

وتمدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية تخصص للجهات التى كانت تؤول اليها الضريبة الإضافية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم الدعم البحرى المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما •

(المادة الثالثة)

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانونين ويأمر

كل ما يخالفه من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦) .

خسبى جبارك

قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ (١)

باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦ لسنة

١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية

وزير المالية

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (٢)
باصدار قانون تنظيم الاعفاءات للجمركية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بالغاء
المضرائب والرسوم المحقة بالمضرائب الجمركية ١٥

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ (٣) باصدار
التعريفة الجمركية .

قـرـر

(مادة ١)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (١) من القرار
بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتي :

(١) الوثائق المصرية في ٢٥/٨/١٩٨٦ العدد ١٩٠ تابع .

(٢) الجريدة الرسمية في ٣/٧/١٩٨٦ العدد ٢٧ .

(٣) الجريدة الرسمية في ٢١/٨/١٩٨٦ العدد ٣٤ تابع (١) .

١ — أن يتم الاستيراد بمعرفة وزارة الدفاع أو الشركات والوحدات والمؤسسات التابعة لوزارة الانتاج الحربي وذلك لأغراض التسليح من الاصناف المحددة بالقانون طبقا للمعايينة الجمركية . ويجوز بناء على طلب وزير الدفاع أو من ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك م معدل) الاعفاء من المعايينة اذا اقتضى الامر ذلك .

٢ — أن تتقدم الجهة طالبة الاعفاء بشهادة من وزارة الدفاع تفيد أن الاشياء المستوردة لازمة لأغراض التسليح .

٣ — مراعاة الاحكام والقواعد الواردة بالاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع ووزارة المالية بشأن تنظيم اجراءات الاعفاء الجمركي بالنسبة للاصناف التي تستوردها وزارة الدفاع لأغراض التسليح .

(مادة ٢)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتي :

١ — تقديم خطاب معتمد من وزارة الدفاع يفيد التعاقد مع الجهة طالبة الاعفاء ومدته (بداية ونهاية التعاقد) ويحدد الاصناف المطلوب اعفاؤها وبأنها لازمة لأغراض التسليح .

٢ — أن يتم الاستيراد من الحصة النقدية للقوات المسلحة وعن طريق لجنة مشترياتها الخارجية وفقا للاتفاق المبرم بين وزارة الدفاع ووزارة المالية ، ويجوز التجاوز عن هذا الشرط لأسباب مبررة بناء على طلب من وزير الدفاع .

٣ — يجوز الاعفاء من المعايينة بناء على طلب وزير الدفاع أو من ينييه وبعد تقديم النموذج (١١ ك م معدل) اذا اقتضى الامر ذلك .

(مادة ٣)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتى :

١ - تقديم اقرار من رئيس الهيئة أو من ينييه بأن الاجهزة لازمة لنشاط الهيئة •

٢ - أن ترد هذه الجهزة برسم الهيئة •

٣ - يجوز بناء على طلب رئيس الهيئة أو من ينييه الاعفاء من المعايينة الجمركية بعد تقديم النموذج (١١ ك.م ممدحل) اذا اقتضى الامر ذلك •

(مادة ٤)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلى :

١ - أن يرد خطاب معتمد من أمين عام رئاسة الجمهورية محدد به الاصناف المطلوب اغفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال الرسمى •

٢ - أن ترد الاثيياء المطلوب اغفاؤها برسم رئاسة الجمهورية •

(مادة ٥)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (١) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلى :

١ - أن يرد خطاب معتمد من وزير الداخلية محدد به الاثيياء المطلوب اغفاؤها وبأنها لازمة لنشاط الوزارة •

٢- أن ترد هذه الاصناف برسم وزارة الداخلية .

(مادة ٦)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاءات المقررة طبقا للمواد

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) من هذه اللائحة وفي حدود القواعد

والشروط الواردة بهذه المواد .

(مادة ٧)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (١) من المادة (١) من القرار

بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يأتي :

١ - أن تتحقق مصلحة الجمارك من قبول السلطة المختصة للاعفاء

أو الهبة طبقا لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن

الهدايا والهبات والمنح .

٢ - تقديم خطاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الادارية

أو رئيس الهيئة بأن الاشياء المطلوب اعفاؤها وارادة على سبيل الهبة

أو الهدية أو انها وارادة باعتبارها عينة مطلوبة ولازمة لها وغير قابلة

للبيع .

٣ - أن تكون الاشياء محل الاعفاء وارادة عينا من الخارج للجهة

طالبة الاعفاء .

(مادة ٨)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة

(٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك وفقا

للقواعد والشروط الآتية :

أولاً - بالنسبة للمساح والمغابرين :

١ - عند القدوم :

وتحدد الامتعة الشخصية الخاصة بما يلي :

(أ) الملابس الشخصية المستعملة .

(ب) جميع ما يحملونه من آلات كاتبة أو حاسبة أو أجهزة راديو أو تسجيل أو فيديو أو نظارات مسرحية وغير ذلك مما تستعمله هذه الفئة عادة في رحلاتها سواء كانت جديدة أم مستعملة وكذلك الحلى والمجوهرات الشخصية التي تكون معهم وبشرط أن يقدموا اقراراً عنها من أصل وصورة الى الجمرک المختص ويختم هذا الاقرار بفاتم الجمرک ويسلم الاصل لهم لتقديمه عند مغادرة البلاد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(ج) لتر من المشروبات الروحية و ٢٠٠ جرام سجائر أو ٢٥ سيجار أو ٣٠٠ جرام دخان .

(د) الادوية متى كانت لاستعمالهم الخاص .

(هـ) الاثغياء الجزئية الجديدة في حدود مائة جنيه وبشرط الا يكون لها صفة الاتجار .

(و) ما يشترونه من الإصناف المحددة بالبنء (هـ) من الاسواق الحرة داخل الدائرة الجمركية في حدود مبلغ ١٠٠٠ دولار في حالة عدم تمتعه بالاغفاء المشار اليه بالبنء (هـ) ، وذلك في حدود مرتين في العام الواحد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

٢ - عند المغادرة :

يسمح للمساح والمغابرين عند عودتهم للخارج باستصحاب جميع

الاشياء الواردة معهم والحلى والمجوهرات الواردة بالاقرارات
والمتبنة على جواز السفر وكذلك الهدايا التى يشترونها من البلاد بشرط
أن تكون للاستعمال الشخصى ، مع مراعاة القرارات والنظم المعمول بها
فى هذا الخصوص .

ثانياً — بالنسبة للمقيمين :

١. — عند المغادرة :

تحدد الامتعة الشخصية الخاصة بما يأتى :

(أ) الملابس والامتعة الشخصية .

(ب) آلات التصوير والفيديو وأجهزة الراديو والتسجيل والنظارات
المكبرة وغير ذلك من الاشياء المعتاد استخدامها فى الرحلات بشرط اثباتها
على جواز سفرهم أو فى اقرار مفتوم بخاتم الجمرک لاعفاً من الضرائب
الجمركية عند العودة .

(ج) المواد الغذائية للاستعمال الشخصى بشرط ألا يتجاوز وزنها
عشرة كيلو جرامات مع مراعاة الاجراءات والنظم المقررة .

(د) الحلى والمصوغات والاشياء الثمينة بشرط استيفاء
الاجراءات والنظم المقررة الخاصة بها .

٢ — عند العودة :

وتحدد الامتعة الشخصية الخاصة بما يلى :

(أ) الملابس والامتعة الشخصية والاشياء المثبتة بجواز السفر
أو بالاقرار المشار اليه فى البند السابق .

(ب) الاشياء الجزئية الجديدة المعدة للاستعمال الشخصى كالهدايا
فى حدود مائة جنيه وبشرط أن يكون لها صفة الاتجار .

(ج) مايشترونه من الاصناف المحددة بالبند (ب) .

الاسواق الحرة داخل الدائرة الجمركية في حدود مبلغ ١٠٠ دولار في حالة عدم تمتعه بالاعفاء المشار اليه بالبند (ب) وذلك في حدود مرتين في العام الواحد مع اثبات ذلك على جواز السفر .

(د) عدد ٢٠٠ سيجارة أو ٢٥ سيجار أو ٢٠٠ جرام دخان ولتر مشروبات روحية ولتر من الكحول المعطر (كولونيا) ١٠ :

(مادة ٩)

تتولى مصلحة الجمارك اعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يأتي :

١ - أن يكون حائزها قد حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو أدبية معترف بها .

٢ - أن تكون هذه الاشياء شخمية سواء باسم شخص طبيعي أو اعتباري أو برسم فرقة قومية تمثل جمهورية مصر العربية في مسابقات معترف بها .

٣ - أن يقدم الشخص شهادة من الجهة الادارية المختصة بتوافر الشروط المشار اليه .

٤ - فيما يتعلق بالنياشين فيكتفي بتقديم ما يثبت حصوله عليها من الجهة المانحة .

(مادة ١٠)

تتولى مصلحة الجمارك اعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد والشروط الآتية :

١ - أن يحرر عنها استمارة ١٢٦ كهم عند التصدير من أصل

وصورة تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة عليها عند العودة .

٢ — أن يتم إعادة استيراد هذه الأشياء خلال سنة واحدة من تاريخ
انتصدير قابلة للتجديد ويجوز الترخيص بعد المدة بقرار من رئيس
مصلحة الجمارك لأسباب مبررة مقبولة .»

٣ — أن يتحقق الجمرك من أن الأشياء الواردة هي نفسها التي
سبق تصديرها .

٤ — التحقق من أن مالك الأشياء الواردة شخص محل إقامته
بالجمهورية وفقا لأحكام القوانين المصرية وأن تواجده بالخارج كان
بصفة مؤقتة .»

(المادة ١١)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الإعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة
(٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد
والإجراءات الآتية :

١ — أن يحرر عنها استمارة ١٢٦ ك.م عند التصدير من أصل وصورة
تبقى مع صاحب الشأن ليتم المراجعة على أساسها عند العودة .»

٢ — أن تتم إعادة استيرادها خلال سنة من تاريخ تصديرها ويجوز
مد هذه المدة لفترة أخرى بموافقة رئيس مصلحة الجمارك لأسباب
مبررة .»

٣ — تعفى من شرط المدة الأفلام الوطنية التي تصدر للعرض في
المخارج .»

٤ — أن يتحقق الجمرك من عدم رد الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم الملحقة بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها
عند التصدير ، فإذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد تحصيل

• انصرائب المذكورة •

هـ - أن يتحقق الجمرک من أنه لم يكن قد سبق معاملة هذه الاشياء بنظام السماح المؤقت •

ويشترط لاعفاء الرسائل التجارية التي تصدر للخارج ثم تعاد للبلاذ بعينيتها لرخصها في الخارج ، ما يأتى :

(أ) أن يتم اعادتها خلال ستة أشهر من تاريخ تصديرها ويجوز مدها لمدة أخرى بقرار من رئيس مصلحة الجمارك •

(ب) أن يتحقق الجمرک من أن تلك الاصناف المعادة هي ذات الاصناف السابق تصديرها بعينيتها وأنها معادة بالحالة التي تصدرت عليها •

(ج) أن يتحقق الجمرک من عدم رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها أو ضرائب الاستهلاك المستحقة عليها عند التصدير ، فاذا تبين ردها عند التصدير فلا يفرج عنها الا بعد سداد انصرائب المذكورة •

ويشترط لاعفاء السيارات المنتجة محليا والسابق تصديرها للخارج عند اعادة استيرادها ما يأتى :

(أ) ألا تزيد مدة بقائها في الخارج على أربع سنوات من تاريخ التصدير •

(ب) عدم رد أية ضرائب أو رسوم عند التصدير وألا تكون السيارة قد عوطت بنظام السماح المؤقت •

(ج) أن ترد السيارة باسم المشتري الاول لها الذى يجب أن يكون مصرى الجنسية •

(د) تتم مراجعة ومطابقة بيانات السيارة على البيانات الواردة بدفتر الملكية الصادر من الشركة المنتجة والمعتمدة من الجمارك عند التصدير على أن يكون شاملا لكافة البيانات المتطقة بالسيارة واسم المسترئ الواردة باسمه •

(مادة ١٢)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٦) من المادة (٢) من القرار بقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وذلك بشرط أن تتحقق المصلحة من أن العمليات التجارية مع الخارج تقتضى استيراد هذه الاصناف في مقابل تصدير بضاعة من ذات القيمة والنوع من الانتاج المحلى •

(مادة ١٣)

تقوم مصلحة الجمارك بأعمال الاعفاء المقرر بالبند (٧) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلى :

١ - أن يكون الاعفاء وفقا للنظم المقررة •

٢ - أن يكون الاعفاء تحت رقابة مصلحة الجمارك وبشرط المعاينة •

(مادة ١٤)

تتولى مصلحة الجمارك تطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٨) من المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا لما يلى :

١ - أن تكون الضرائب الجمركية قد سددت عنها وأن يكون ذلك ثبتا فى البيان الجمركى الذى وردت به الرسائل الاصلية وأن يرفق مع البيان الجمركى الخاص ببذل التالف الفاتورة وبوليصة الشحن التى يستدل منها على أن المشمول ببذل تالف أو ناقص •

٢ — أن يكون بدل التالف أو الناقص بحون تحويل قيمة وأن يصل خلال سنة من تاريخ وصول الرسالة الاصلية ، ويجوز مد هذه المدة لمدة أخرى فقط بقرار من رئيس المصلحة لاسباب مبررة .

٣ — أن يرد بدل التالف أو الناقص من الخارج برسم صاحب الرسالة الاصلية .

(مادة ١٥)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٩) من المادة (٢) من القرار بقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلي :

١ — ورود تقرير من المجلس الطبي العام يشتمل على كافة البيانات الخاصة بالمريض أو المعوق وتحديد حالته المرضية والاصناف المجهزة تجهيزا طبيا خاصا منسبا لحالته .

٢ — أن ترد الاصناف المشار اليها من الخارج مباشرة برسم المريض المعوق دون وسيط .

٣ — بالنسبة للسيارة المجهزة تجهيزا طبيا خاصا يراعى بالاضافة الى ما تقدم ما يلي :

(أ) أن تكون السيارة من النوع الصغير التي لا يتجاوز قوة محركها أربعة سلندرات ولا تزيد سعة المحرك عن ١٠٠٠ سم^٣ ويجوز تجاوز السعة للترية للسيارة حتى ١٥٠٠ سم^٣ بقرار من رئيس مصلحة الجمارك لاسباب يقررها .

(ب) أن تكون السيارة مجهزة بالتجهيزات الطبية الموضحة بقرار من المجلس الطبي العام الصادر لصاحب الشأن .

(ج) أن يتقدم طالب الاعفاء بقرار يفيد عدم سابقة تمتعه بأى اعفاء جمركي لسيارة أخرى .

(د) ألا تجاوز قيمة الاعفاء من الضرائب الجمركية المقررة على السيارة ٢٠٠٠ جنيه ويستثنى من هذا الحد المصابين أثناء وبسبب العمل بهد أقصى ٤٠٠٠ جنيه بشرط ألا تقل نسبة الإصابة أو العجز عن ٣٥٪
وتعتدها الجهة الطبية بهيئة التأمينات المختصة بصرف معاش العجز •
(هـ) تتولى مصلحة الجمارك إعداد مشروع القرار الوزاري المطلوب للاعفاء وراساله الى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره •

(مادة ١٦)

تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (د) من المادة (٣) من القرار بقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للشروط والقواعد الآتية :

١ - أن تتولى المنشأة بنفسها استيراد الاصناف المطلوب اعفاؤها
حسب المقرر بالقانون واللائحة لزواله نشاطها ودون وسيط وأن تكون
واردة برسم المنطقة الحرة •

٢ - أن تقدم المنشأة للجمرك المختص بطلب الاعفاء معتمد من
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بما يفيد الترخيص لها بمزاولة
النشاط داخل المنطقة الحرة وبأن الاصناف لازمة لزواله نشاطها ومحدد
بالطلب رقم الترخيص ونوع النشاط •

٣ - أن تقدم المنشأة لقرارا بأن الاصناف المطلوب اعفاؤها مقصود
استخدامها داخل المنطقة الحرة فقط •

(مادة ١٧)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للشروط الواردة بهذا البند بالإضافة الى الشروط والقواعد الآتية :

١ — أن ترد السيارة أو الدراجة الآلية باسم المصاب أو المعاق وأن تكون مجهزة تجهيزا طبيا حسبما يقرره المجلس الطبي العسكري المصمم .

٢ — أن يرد للجمارك خطاب معتمد من وزارة الدفاع مبينا به الاصابة ونسبة العجز والتجهيزات الطبية التي تتناسب مع الحالة المعروضة .

٣ — ألا تتجاوز قيمة السيارة ما يحدده مجلس الوزراء وفي حالة تجاوز السيارة لهذه القيمة فيقتصر الاعفاء على ما يساوي القيمة المذكورة .

٤ — على المصابين في العمليات الحربية الذين سبق لهم استيراد سيارات ركوب أو درجات آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وأعفيت من الضرائب الجمركية بمقتضى قوانين سابقة على العمل بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ في حالة رغبتهم في الاستفادة باعفاء آخر لسيارة أو دراجة آلية أخرى طبقا للبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون المذكور ، أن يتقدموا بطلب بذلك الى الجمارك مرفقا به الخطاب المعتمد من وزارة الدفاع والمشار اليه بالبند (٢) السابق الاشارة اليه وبما يفيد توافر كافة القواعد والشروط الواردة بالبند (٢) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ومع مراعاة القواعد والشروط الواردة بهذه المادة .

(مادة ١٨)

تتولى مصلحة الجمارك أعمال الاعفاء المقرر بالبند (٣) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للشروط الواردة بهذا البند بالإضافة الى الشروط والقواعد الآتية :

١ — ألا تزيد قيمة الضرائب الجمركية على كافة الاضافات المعفاة على ثلاثة آلاف جنيه وفي حالة زيادتها عن هذا الحد يلتزم العضو بسداد

باقى الضرائب الزائدة عن هذا الحد .

٢ — تقديم شهادة الادارة العامة للبعثات تتضمن بيانات عن بدلية المهمة العلمية ونهايتها والمؤهل الحاصل عليه وتاريخه ويوضح فى هذه الشهادة المهام والبعثات التى يكون قد أوفد فيها المبعوث قبل ذلك للخارج مع ذكر تاريخ العودة واما اذا كان قد حصل على اعفاء سابق من عدمه :

٣ — أن تكون هذه الاصناف واردة من الخارج ولا يسرى الاعفاء على ما يشترطه المبعوث من المناطق والاسواق الحرة داخل البلاد الا فى حدود القواعد والاجراءات الصادرة من رئيس المصلحة :

(مادة ١٩)

تقوم مصلحة الجمارك بتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٤) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بالشروط الاتية :
١ — أن يقدم المتقدمين بهذا الاعفاء خطابا من وزارة الخارجية منضمنا تحديد سبب العودة النهائية وتاريخ عودة المبعوث ومرفقا به كشفا معتمدا من رئيس البعثة ومصدقا عليه منه جبيننا به الامتعة والاثاث المطلوب اعفاؤها وبأنه تم تملكه واستعماله قبل تحقق سبب العودة .

٢ — بالنسبة للممارين لهيئة الامم المتحدة أو الوكالات المتخصصة فيجب أن يتضمن خطاب وزارة الخارجية بيانا بمجموع المرتب وبدل التمثيل الذى يتقاضاه فى السنة السابقة على العودة .

٣ — يجب أن يكون الاعفاء وفقا للشروط والاوزاع وفى الحدود التى يتفق عليها بيننا وبين وزير الخارجية .

(مادة ٢٠)

يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٥) من المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ما يلى :

١ - أن ترد الاصناف المطلوب اعفاؤها باسم الجهة طالبة الاعفاء مباشرة دون وسيط .

٢ - أن يقدم طلب الاعفاء بكتاب معتمد من الوزير المختص أو رئيس الجهة الادارية المختصة الى وزير المالية موضحا به بيان بالاصناف المطلوب اعفاؤها ومبررات الاعفاء ولزوميته .

٣ - تتولى وزارة المالية في حالة الموافقة على اقتراح الاعفاء اعداد مشروع القرار اللازم ومذكرته المرافقة .

(مادة ٢١)

يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بفئة الضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٥٪ من قيمة ما تستورده من الاصناف المشار اليها بهذه المادة ، ما يلي :

١ - أن يتم استيراد الاصناف اللازمة لها بمعرفة الجهة وباسمها دون وسيط .

٢ - تقديم شهادة من الوزارة المختصة بأن الجهة من بين الجهات المشار اليها بالمادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وأنها تقوم بمشروع يلزمه توافر هذه الاصناف أو أنها لازمة لانشائها حسب الاحوال وذلك على ضوء الدراسات التي تجريها الوزارة أو الجهة المختصة في ضوء الاغراض والانشطة المنصوص عليها في القوانين الخاصة بهذه الجهات .

٣ - اذا كانت الجهة من بين الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات الاسكان الشعبي فيجب أن يكون منصوص عليها في قرار وزير المالية المحددة لهذه الجهات .

٤ - اذا كانت الجهة المستوردة من المنشآت الفندقية والسياحية

المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فيجب أن يكون الاعفاء فقط للالات والمعدات والاجهزة التي تكون لازمة لانشاء هذه المنشآت وبناء على قرار الادارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة وفي حدود ما يتفق عليه بين وزارتي المالية والسياحة .

(مادة ٢٢)

يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة (٥) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بفئة الضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٥٪ من قيمة ما تستورده من الاصناف المشار اليها بهذه المادة وفي خلال المدة المحددة بها ما يلي :

١ — أن تتولى استيراد هذه المكونات مباشرة ودون وسيط احدى شركات القطاع العام العاملة في مجال هذه الصناعة والتي تتولى الانتاج باسمها .

٢ — أن تكون المكونات الواردة مفككة تفكيكا كاملا بغرض التجميع والتصنيع وليس بغرض استخدامها بمركز الخدمة ويقدم اقرار معتمد من رئيس مجلس ادارة للشركة بما يفيد ذلك .

٣ — يستمر العمل بأحكام هذه المادة حتى ٢١/٨/١٩٨٧ ثم تسرى أحكام المادة (٦) من القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ والقرارات المنفذة له .

(مادة ٢٣)

تتولى مصلحة الجمارك اعمال الاعفاءات المقررة بالمادة (٦) من القرار بقانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه وفقا للقواعد والشروط الواردة بها بالاضافة الى ما يلي :

١ — تقديم الاستمارة رقم ٤٠٤م المعتمدة من ادارة المراسم بوزارة

الخارجية ومعددها المعاملة الجمركية طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل •

٢ — أن يكون المستفيد بالاعفاء من المنصوص عليهم في البند (١) من المادة (٦) المشار إليها مقيداً اسمه في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية •

٣ — أن يقدم صاحب الشأن الاستمارة ١١ كـم معتمداً من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية ومختومة بخاتمتها •

٤ — أن يرد المشمول بالنسبة للمنصوص عليهم بالبند (٣) من المادة (٦) المشار إليها خلال ستة أشهر من تاريخ وصول المنتفع بالاعفاء ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك بموافقة وزارة الخارجية مد المهلة لأسباب مبررة •

(مادة ٢٤)

يشترط لأعمال الاعفاء المقررة بالمادة (٧) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ما يلي :

١ — أن تتقدم وزارة الخارجية لمصلحة الجمارك باقتراحها بالاعفاء مبينا به الاصناف المطلوب اعفاؤها وبأنها لازمة للاستعمال للشخصي للشخص المطلوب اعفاؤه •

٢ — أن ترد الاصناف المطلوب اعفاؤها باسم الشخص المقترح له الاعفاء دون وسيط •

٣ — تتولى مصلحة الجمارك أعداد مذكرة مستوفاة ترفع للوزارة لأعداد القرار المطلوب •

(مادة ٢٥)

يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المقررة بالمادة (٨) من القرار

يقتلون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه بالنسبة للاصناف المحددة بهذه المادة والتي يفرج عنها تحت نظام الافراج المؤقت بفرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد ما يلي :

١ — أن ترد الآلات والمعدات والاجهزة تحت نظام الافراج المؤقت بفرض التأجير أو العمل بصفة مؤقتة داخل البلاد وفقاً للقواعد المحددة لنظم الافراج المؤقت لقانون الجمارك والقرارات الوزارية الادارية المنفذة له .

٢ — أن يسدد مؤقتاً عند الافراج المؤقت نسبة الضريبة الجمركية المحددة بالقانون عن المدة التي يقر عنها عند طلب الافراج .

٣ — أن يتقدم للجمرك المختص قبل شهر على الاقل من انتهاء المدة المحددة المسدد عنها نسبة الضريبة الجمركية بطلب لاعادة التصدير أو طلب مد المدة ويسدد نسبة الضريبة الجمركية عن المدد المطلوب ابقاء الآلات والمعدات والاجهزة فيها داخل البلاد بشرط استمرار صلاحية الضمان المقدم عن المدة المطلوب تجديدها »

٤ — يستمر تحصيل نسب الضريبة الجمركية المحددة على الآلات والمعدات والاجهزة المشار اليها طوال مدة بقائها في الدخل حتى اعادة تصديرها للخارج .

(مادة ٣٦)

يقصد بالتصرف في اصناف الواردة بالقرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أو المصددة بتبذيلات في جداول التعريفات الجمركية تتمتع بمقتضاها بتخفيضات في الضريبة كل تصرف يؤدي الى ترتيب حق عيني على هذه الاصناف لشخص آخر ، كما يعتبر تصرفاً لاستعمال هذه الاصناف في غير الأغراض التي تقرر الاعفاء أو التيسير الجمركي من أجلها وكذلك في غير الأغراض المستوردة من أجلها أو استعمالها

بواسطة أشخاص أو جهات غير التي تقرر لها الاعفاء أو للتيسير أو
التخفيض الجمركي لها .

(مادة ٢٧)

١ - تعتبر سيارات ركوب السيارات ذوات محركات لنقل الأشخاص
المحددة بالبند ٨٧/٢/٤ .

٢ - يعتبر أثاث ، الاثاث المنزلية والمكتبية والمفروشات والاثاثات
اللامرأة للاقامة والايواء وغيرها مما يندرج في عموم لفظ الاثاث .

(مادة ٢٨)

في جميع الاحوال التي تشترط فيها هذه اللائحة أن يتم استيراد
الاصناف بمعرفة الجهات بنفسها أو برسمها مباشرة دون وسيط فانه
بالنسبة للاشياء المقصور استيرادها على شركات القطاع العام التجارية
وكذلك في الحالات التي توجب فيها القوانين والقرارات الاستيرادية
أن يتم الاستيراد عن طريق شركات القطاع العام فيكتفى أن تتضمن
المستندات الاستيرادية ما يفيد أن استيراد تلك الاشياء لحساب الجهات
المذكورة .

(مادة ٢٩)

يحدد بقرار من رئيس مصلحة الجمارك الجهة المختصة بتصميم
طابع البندول أو العلامة المميزة المدة للصق على السجائر والسيجار
والدخان والمشروبات الروحية المعفاة من الضرائب الجمركية بالتنسيق
مع مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

(مادة ٣٠)

تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر مرقمة تعتمد من مصلحة الجمارك
وتخضع القيودات بها لمراقبة المصلحة المذكورة للتأكد من استعمال

الاصناف المعفاة فى الغرض الذى أعفيت من أجله وفقا للشروط والاوزاع
الاثنية :

(أ) تتضمن الدفاتر رقم وتاريخ البيان الجمركى الذى تم بموجبه
الافراج عن الاصناف المعفاة ورقم وتاريخ سداد قيمة العوائد الجمركية
ورسوم الخدمات المسددة ورقم وتاريخ ضم الاصناف المعفاة الى
المعدة المخزنية لتلك الجهات ونظام الصرف منها •

(ب) تلتزم الجهات بتقديم هذه الدفاتر والقيودات النظامية لندوبى
مصلحة الجمارك وتمكينهم من الاطلاع عليها كلما طلبوا ذلك ولمصلحة
الجمارك الحق فى الحصول على أية بيانات أو أوراق أو مستندات مودعة لدى
هذه الجهات بمجرد طلبها ولا يجوز لاي جهة الادعاء بالسرية أو للتفرع
بأية أسباب أخرى •

(ج) يجب أن تحتفظ الجهة المعفاة بالدفاتر والقيودات بصفة دائمة
ولا ينتهى هذا الالتزام الا بموافقة مصلحة الجمارك •

(د) وعلى الجهات المسكة لهذه الدفاتر أن تخطر مصلحة الجمارك
بالجهة والكان المختص بامساك هذه الدفاتر لامكان الرجوع اليه •

(هـ) تطبق ذات القواعد الموضحة بعاليه على ما يرد للجهات
المنصوص عليها فى المادة (٤) من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦.
المشار اليه •

(مادة ٣١)

تقوم الجهات المتعنة باعفاءات أو تيسيرات جمركية بمقتضى القرار
بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦. بالخطر مصلحة الجمارك بصورة من
توقعيات المختمين باعتماد للخطابات أو الشهادات المتعلقة بالاعفاءات
المطابقة عليها عند طلب الاعفاء •

(مادة ٣٢)

تقوم مصلحة الجمارك بإمسك دفاتر للاعفاءات والتيسيرات الجمركية المشار إليها في هذه اللائحة على أن يكون من بين هذه الدفاتر دفاتر عاما للاعفاءات تقيد فيه قيمة الاصناف المعفاة والجهات الواردة لها هذه الاصناف وقيمة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها والتي تقرر لها التيسير والمجبة الواردة لها ونوع التيسير الممنوح كما تخصص مصلحة الجمارك دفاتر خاصة لكل جهة من الجهات المعفاة أو لكل غرض من أغراض الاعفاء تقيد فيه قيمة الاصناف المعفاة وقيمة الضرائب والرسوم التي أعفيت منها ، كما تخصص دفاتر لكل جهة من الجهات التي يتقرر لها تيسير جمركي ، ويصدر بتنظيم هذه الدفاتر جميعها وكيفية القيد فيها قرار من رئيس مصلحة الجمارك .

(مادة ٣٣)

تلقى القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية والنصوص المقررة لاعفاءات جمركية والمعلقة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

(مادة ٣٤)

تنشر هذه اللائحة في الوقائع المصرية ويلغى كل نص يتعارض مع أحكامها .

صدر في ٢٥/٨/١٩٨٦

وزير المالية

(الدكتور / محمود هلال الدين حامد)

قرار وزير المالية

رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٨٣

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .
وعلى القوانين والقرارات المتعلقة بالاعفاءات الجمركية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٣ .

قـرـر

(المادة الاولى)

لايجوز التمتع وفقاً لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الجمارك
المصدر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ : في الجرائم الجمركية التي تقع
بالمخالفة لاحكامه وذلك في الحالات الآتية :

(١) اذا كان المخالف سبق له ارتكاب أى جريمة جمركية في أية
رسالة أخرى .

(٢) اذا كان المخالف معترفاً بالتهريب بأن كان قد أعد وسيلة
النقل أو الحقيبة أو أى شيء آخر بطريقة تدل على الإعداد خصيصاً
للتهرب .

(٣) اذا تبين وجود تواطؤ مع أحد العاملين المختصين بالاعمال
الجمركية أو المتصلة بها .

(٤) البضائع المهربة من المناطق الحرة المنشأة وفقاً لاحكام القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الجارى تنفيذه •

(٥) اذا تبين وجود تزوير فى المستندات •

(٦) البضائع التى ترد بكميات أو ذات صفة تجارية •

(المادة الثانية)

لايجوز التصالح فى الجرائم الجمركية التى تقع بالمخالفة لاحكام المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ •

(المادة الثالثة)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الاولى من هذا القرار لايجوز التصالح فى جميع قضايا التهريب الجمركى وفقا لاحكام المادة ١٢٤ من قانون الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. الا بعد العرض وزير المالية •

(المادة الرابعة)

يلغى القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

(المادة الخامسة)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١/١١/١٩٨٣ •

رقم ٤ لسنة ١٩٦٣

قرار مدير عام الجمارك

مدير عام الجمارك

بعد الطلاع على المادة ٣٧ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وبناء على مآلرأ مجلس الدولة .

قـسـم

مادة ١ — لايجوز أن تتجاوز نسبة الزيادة في البضائع المفرطة (الصب) ١٠٪ ولا أن تتجاوز نسبة النقص فيها ٥٪ ولا تستحق الضرائب والرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود هذه النسبة ، كما لا تستحق أية غرامة عن الزيادة والنقص في حدود هاتين النسبتين .

مادة ٢ — وبالنسبة للنقص للجزئي في مشمول الطرود التي تسلم للجمرك بحالة ظاهرية غير سليمة فلا تكون شركة الملاحة مسؤولة عن العجز الناشء عن عوامل طبيعية أو ضعف العبوات أو ما تقتضيه أعمال الشحن أو النقل أو التفريغ من تسرب بعض المشمول وذلك في حدود نسبة مقدارها ٥٪ من مشمول الطرود ما لم يكن النقص ناشئاً عن أسباب أخرى ففي هذه الحالة تكون شركة الملاحة مسؤولة عن النقص الحاصل في البضاعة مهما كانت نسبته ولا يستفيد في صدهه بأي اعفاء جمركي . وعلى مأمور قسم الرصيف المختص معالينة هذه الطرود :

تحريراً في ٢٢/٧/١٩٦٣.

لسواء بحرى

وتكلم وزارة الخزانة المساعد

مدير عام الجمارك

فهرس الكتاب

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة وتقسيم •
	باب تمهيدى
٥	مقدمة
٧	الفصل الاول : الضرائب الجمركية •
١٢	المصفة القانونية للضريبة الجمركية •
١٤	الفصل الثانى : المصطلحات الجمركية •
	الاقليم الجمركى — الخط الجمركى — الرقابة الجمركية — الدائرة الجمركية •
١٧	انفصل الثالث : الاجراءات الجمركية •
	قوائم الشحن — ترخيص الجمارك — البيانات الجمركية — معامنة البضائع •

التقسيم الاول

جريمة التهريب الجمركى

٢٥	التطور التاريخى لجريمة التهريب الجمركى •
٢٧	تعريف التهريب الجمركى وأنواعه •
٢٨	طبيعة جريمة التهريب الجمركى •
	جريمة التهريب الجمركى التامة والشروع والمحاولة •
٢٩	اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها •
٣١	نقطة البحث •

الباب الاول

نطاق التهريب الجمركى

- ٢٥ الفصل الاول : محل التهريب •
٣٦ أ - البضائع الخاضعة للضرائب الجمركية •
٣٧ ب - البضائع الممنوعة •
٣٩ الفصل الثانى : مكان التهريب •

الباب الثانى

أركان جريمة التهريب الجمركى

- ٤٥ الفصل الاول : الركن المادى •
أولا - الركن المادى فى جريمة التهريب الضريبى الحقيقى •
٤٧ ثانيا - الركن المادى فى جريمة التهريب الضريبى الحكمى •
أ - تقديم فواتير أو مستندات مزورة بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة •
١٤٨ ب - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة •
٤٩ ج - استرداد أو الشروع فى استرداد الضرائب الجمركية •
٥١ د - التصرف فى الاشياء المعفاة فى غير الاغراض المعفاة من أجلها •
٥٥ ثالثا - الركن المادى فى جريمة التهريب غير الضريبى •
٥٦ الفصل الثانى : الركن المعنوى •
٥٧ الاكراه المادى •

- ٥٨ الإكراه المعنوى *
٥٩ حالة الضرورة *

الباب الثالث

عقوبة التهريب الجرمي

- ٦٥ الفصل الاول : الحبس والغرامة الجنائية *
الفصل الثانى : الغرامة التعويضية (التعويض) *
٦٧ أولا — الغرامة التعويضية جزاء جنائى *
٦٩ ثانيا — الغرامة التعويضية تعويض مدنى *
٧٠ ثالثا — الغرامة التعويضية ذات طبيعة مختلطة *
٧١ رأينا الخاص *
٧٢ الفصل الثالث : المصادرة *
١ — مصادرة البضائع محل التهريب *
٧٤ ٢ — مصادرة وسائل النقل وأدوات ومواد التهريب *
٧٥ فصل خلاص : العدد والمتعدد والارتباط *

الباب الرابع

الاجراءات الجنائية فى جريمة التهريب الجرمي

- ٨١ الفصل الاول : الدعوى الجنائية فى جريمة التهريب الجرمي *
الفرع الاول — وجوب تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية *
٨٢ النص القانوني *
جرائم التهريب الجرمي التي تخضع لعقيد الطلب *

- ٢٥ نطاق الطلب في جريمة التهريب للجمركي •
- ٢٧ الأثر العملي للطلب •
- ٢٨ أثر عدم تقديم الطلب أو الترخي في تقديمه •
- ٢٩ المشكلية في الطلب •
- أولا — من يصدر الطلب •
- ١٠٠ ثانيا — ميعاد تقديم الطلب •
- ثالثا شكل الطلب وبياناته •
- ١٠١ المتنازل عن الطلب وأثره •
- ١٠٣ أثر التنازل عن الطلب في أحوال الارتباط •
- ١٠٤ الفرع الثاني — التصالح في جريمة التهريب الجمركي •
- تعريف التصالح •
- المجرائم التي يجوز فيها التصالح •
- ١٠٩ الجمل في التصالح •
- ١١٠ المشكلية في التصالح •
- أولا — من يصدر التصالح •
- ١١١ ثانيا — ميعاد التصالح •
- ١١٢ ثالثا — شكل التصالح وبياناته •
- ١١٣ أثر التصالح •
- أولا — وقف تنفيذ العقوبة الجنائية •
- ١١٤ ثانيا — وقف تنفيذ جميع الآثار المترتبة على الحكم •
- ١١٥ متى ينتج التصالح أثره •
- أثر التصالح مع متهم أو محكوم عليه دون آخر •
- ١٢١ أثر التصالح حال ارتباط جريمة التهريب الجمركي بجرائم أخرى •

- ١٢٣٣ الفصل الثاني : الضبط والتفتيش •
 الفرع الاول - صفة الضبط القضائي لموظفي الجمارك •
 ١٢٥ الفرع لثاني - سلطة مأموري الضبط القضائي من موظفي
 الجمارك •
 ١٢٦ أ - النطاق المكاني •
 ١٢٧ ب - النطاق الاجرائي •
 ١٢٣٢ الفصل الثالث : المحاكمة والحكم والظن في الحكم •
 الفرع الاول - المحاكمة •
 الاثبات أمام القضاء •
 ١٢٦ الفرع الثاني - الحكم •
 بيانات الحكم الجوهرية •
 ١٢٨ الفرع الثالث - الظن في الحكم •
 حق محكمة النقض في تصحيح الحكم •

القسم الثاني

قرينة التهريب الجمركي

(مسؤولية ربانة السفن عن النقص والزيادة في الشحنة)

- ١٢٤٧ مقدمة •
 خطة البحث •

الباب الاول

اساس المشؤلية (قرينة التهريب)

- ١٢٥٣ اثبات النقص أو الزيادة •

الباب الثاني

نقى قرينة التهريب

- ١٦٠ طرق نفى قرينة التهريب •
أولا — الافادة من نسبة للتسامح الصادر بها قرار مدير
١٦١ عام الجمارك •
ثانيا — ايضاح أسباب النقص والزيادة •

الباب الثالث

الجزاء في حالاتي النقص والزيادة غير الجبريين

- الفصل الاول : الغرامة الجمركية •
١٦٣ مقدار الغرامة الجمركية •
١٦٤ جهة تقدير الغرامة الجمركية •
ضمان استيفاء الغرامة الجمركية •
طبيعة الغرامة الجمركية •
١٦٥ المتظلم والطعن في قرار الغرامة الجمركية •
١٦٧ الفصل الثاني : أداء الضرائب الجمركية •
أساس الالتزام بأداء الضرائب الجمركية •
شخص الملزم بالضرائب الجمركية •
١٦٨ لمن توجه المطالبة بالضرائب الجمركية •
١٦٩ نطاق الضرائب الجمركية •
١٨١ تحديد مقدار الضرائب الجمركية •
١٨٣ مقدار الفوائد القانونية عن الضرائب الجمركية وبدء
مسيرتها •

- ١٨٥ تقادم الضرائب الجمركية •
أولا — الواقعة المنشئة لاستحقاق للضريبة الجمركية
١٨٧ ثانيا — لنقطاع التقادم •
١٨٩ أثر مطالبة التوكيل الملاهي بالضرائب الجمركية •
١٩٥ حجب الحكم الصادر في دعوى للغرامة ودعوى المطالبة
بالضرائب الجمركية •
١٩٩ أثر قرار الغرامة أو الطعن فيه على دعوى المطالبة
بالضرائب الجمركية •

أهم النصوص القانونية :

- ٢١٠٣ — قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •
٢٤٥ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ •
بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية •
٢٥٧ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ •
بالغاء الضرائب والرسوم المحقة بالضرائب الجمركية •
٢٦٠ — قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة
التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة
١٩٨٦ •
٢٨١ — قرار وزير المالية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ •
٢٨٣ — قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ •

مطبعة زوكالان

خلف ١٦١ ش فرنسا - اسكندرية

٨٠٩٠٠٥

Bibliotheca Alexandrina



0410395